

الفصل الثاني

الْأَمْرُ بِالْمَعْرُوفِ
وَالنَّهْيُ عَنِ الْمُنْكَرِ
وَأَثْرُهُمَا فِي دَفْعِ
الْعُرْبِ
وَدَوْرِ الطَّائِفَةِ
الْمَنْصُورَةِ فِيهِمَا

الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وأثرهما في دفع الغربة ودور الطائفة المنصورة فيهما

■ معنى المعروف والمنكر⁽¹⁾:

مادة العين والراء والفاء أصل صحيح يدل على معان، منها: السكون والطمأنينة إلى الشيء؛ يقال: هذا أمر معروف؛ أي أن النفس تألفه وتسكن إليه؛ لأن من أنكر شيئاً؛ توَحَّش منه ونبا عنه. ذكره ابن فارس⁽²⁾.

ومنه: المعروف الذي يكثر ذكره في النصوص، إذ هو اسم جامع لكل ما عُرف من طاعة الله، والتقرب إليه، والإحسان إلى الناس؛ فهو من الصفات الغالبة؛ أي: أمر معروف بين الناس، إذا رأوه؛ لا ينكرونه⁽³⁾.

وضده المنكر، وهو مشتق من (ن ك ر)، وهو يدل على خلاف المعرفة التي يسكن إليها القلب؛ يُقال: تَكَرَّرَ الشيء، وأنكره: لم يقبله قلبه، ولم يعترف به لسانه⁽⁴⁾.

فالمنكر: هو كل ما قَبَّحه الشرع، وحرَّمه،
وكرهه⁽⁵⁾.

ويَتَّضح من هذه الإشارة اللغوية أمران:

الأول: إن الأصل في تحديد (المعروف) و(المنكر) ليس هو العرف السائد؛ بل الشرع الذي جاء بالتحليل والتحريم وسائر الأحكام، فما رآه الشرع حسناً؛ فهو معروف، وما رآه قبيحاً؛ فهو منكر.

وإن كان عرف الناس قد يتغيَّر، فيستسيغ المنكر ويقبله ويقرُّه، وينكر المعروف ويأباه وينبو عنه؛ فالعبرة بشيِّع الله المحكم الثابت، لا بأهواء الناس المتقلِّبة المتغيِّرة.

الثاني: أن الأصل في المجتمع المسلم أنه يعرف المعروف الذي عُلم بالشرع والعقل حسنه، وينكر المنكر الذي عُلم بالشرع والعقل قبحه.

ولذلك سمي المعروف معروفًا؛ لأن نفوس المؤمنين تطمئن وتسكن إليه؛ لما تعلم من موافقته لما يريد الله ورسوله صلى الله عليه وسلم، وسمي المنكر منكراً؛ لأن نفوس المؤمنين تستوحش منه، ولا تقبله، ولا تعترف به. ولهذا؛ يرجع في تحديد المعروف والمنكر -بعد النصوص الشرعية- إلى ما يُعَلَّم من حال السلف وأصحاب النبي خاصة؛ لما ثبت من: صفاء قلوبهم، ونقاوة فطرهم، وقوة بصيرتهم في معرفة الحق من الباطل.

ولذلك عدَّ المسلمون كافة إجماع الصحابة حجة فيما بينهم وبين الله⁽⁶⁾.

وذهب الإمام مالك رحمه الله إلى حُجِّيَّة عمل أهل المدينة في القرن الأول⁽⁷⁾، وَعَلَّل ذلك بأن هذا البلد إنما كان العمل فيه بالنبوة، وأن غيرهم إنما العمل فيهم بأمر الملوك⁽⁸⁾.

وهذا المعنى الشامل للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر يدخل فيه الدين كله، إذ الدين أمر ونهي: أمر للنفس وللغير، ونهي للنفس وللغير.

فبعث الرسل، وإنزال الكتب، وعقد الولايات كلها؛ إنما مقصوده: الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر⁽⁹⁾.

■ ضرورة الأمر والنهي وأهميتهما:

الأمر والنهي ضرورة بشرية؛ فكل إنسان على وجه الأرض لابد له من أمر ونهي، ولا بد أن يؤمر ويُنهى، حتى لو أنه وحده؛ لكان يأمر نفسه وينهاها؛ إما بمعروف، وإما بمنكر.

فالأمر: هو طلب الفعل وإرادته، والنهي: طلب الترك وإرادته.

ولابد لكل حي من إرادة وطلب في نفسه، يقتضي بها فعل نفسه، ويقتضي بها فعل غيره إذا أمكن.

فالإنسان حيٌّ يتحرَّك بإرادته، وبنو آدم لا يعيشون إلا باجتماع بعضهم مع بعض.

وإذا كان الأمر والنهي ضروريين للفرد؛ فهما ضروريان - من باب الأولى - للجماعة، فإذا اجتمع اثنان فصاعدًا؛ فلا بد أن يكون بينهما ائتمار بأمر، وتناه عن أمر.

وإذا كان الأمر والنهي من لوازم وجود الإنسان؛ فَمَنْ لم يأمر بالمعروف الذي أمر الله به ورسوله، وَيُنْهَى عن المنكر الذي نهى الله عنه ورسوله، ولم يُؤْمَرْ هو بذلك، وَيُنْهَى عن هذا؛ فلا بد أن يَأْمَرَ وَيُنْهَى، وَيُؤْمَرْ وَيُنْهَى؛ إما بما يصادُّ ذلك من الباطل المحض الخالص، وإما بما يشترك فيه الحق الذي أنزله الله بالباطل الذي لم ينزله الله ولم يأذن به⁽¹⁰⁾.

فإذا ضعف الأمر بالمعروف في أمة من الأمم؛ قوي الأمر بالمنكر، وإذا ضعف فيها النهي عن المنكر؛ قوي فيها النهي عن المعروف.

فقضية الأمر والنهي من أخطر القضايا التي تتحكَّم في مصائر الحضارات والأمم، وتحدِّد معالم المجتمعات، وتميز بعضها عن بعض.

فالمجتمع المنحرف هو الذي تغلَّب فيه المنكر وقوي واستفحل، وصارت له الغلبة والظهور، ولأهله العز والتَّمكين والسلطان، وإن كان هذا المجتمع لا يخلو من الخير والأخيار؛ بل ولا يخلو من الأمرين بالمعروف والناهين عن المنكر.

والمجتمع المستقيم هو الذي تغلب فيه المعروف، وقوي أمره، وصارت له الدولة والظهور، ولأهله العز والتمكين والسلطان، وإن كان هذا المجتمع لا يخلو من الشر والأشرار؛ بل ولا يخلو من الأمرين بالمنكر والناهين عن المعروف.

فقد وصف الله تعالى مجتمع الإسلام الأول بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر مع سائر الأعمال الصالحة، فقال: **(وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَيُطِيعُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ)**⁽¹¹⁾؛ فهم أولياء، متناصرين على هذا لا على غيره؛ ولذلك صاروا مؤمنين، واستحقوا رحمة الله وثناؤه عليهم.

ومع هذا المستوى الإيمانى الرفيع الذى وصلوا إليه؛ فقد كان فىهم منافقون، وصفهم الله بقوله: **(الْمُنَافِقُونَ وَالْمُنَافِقَاتُ بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمُنْكَرِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمَعْرُوفِ وَيَقْبِضُونَ أَيْدِيَهُمْ نَسُوا اللَّهَ فَنَسِيَهُمْ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ هُمُ الْفَاسِقُونَ)** (12).

ويلحظ فى التعبير القرآنى أنه عبّر عن المؤمنين بأن بعضهم أولياء بعض، بينما قال عن المنافقين: إن بعضهم من بعض، مع أن العلاقة بين المؤمنين أقوى بكثير من العلاقة بين المنافقين.

والسر فى ذلك - فيما ظهر لى - والله أعلم: أن علاقة المؤمنين مبنية على الاتفاق فى المنهج والدين والشريعة، والاجتماع حولها، والاستمداد منها، مع تحمُّل كل مؤمن المسؤولية الخاصة: فى الاستقامة على الطريق، وفى مراقبة إخوانه المؤمنين، وتعاهد مسيرتهم، ونصحهم، وأمرهم بالمعروف، ونهيهم عن المنكر.

فالمؤمن له شخصيته المستقلة التي يتميز بها عن غيره؛ بحيث لا يغيره انحراف الناس باتباعهم؛ بل ولايته للمؤمنين مستمدّة من اتفائه معهم على الإيمان، فمتى انحرفوا عنه؛ زالت هذه الولاية.

أما المنافقون؛ فهم مجتمعون لا على شيء موحد، ولا على منهج واضح؛ بل على التخبُّط والتقليد الأعمى والاتباع للأشخاص؛ بحيث تذوب شخصيات بعضهم في بعض وتمحي؛ فلا تأمر بينهم بمعروف، ولا تناهي بينهم عن منكر، ولاتناصح في الله⁽¹³⁾.

فالمجتمع الصالح -إدًا-: هو المجتمع الذي يغلب عليه الخير، وتكون فيه الكلمة لأهل الصلاح والتقوى والإيمان، وإن كان لا يخلو من منافقين وفاسقين.

والمجتمع الفاسد: هو الذي يغلب عليه الشر، وتكون الكلمة فيه لأهل الفساد والشر والنفاق، وإن كان لا يخلو من مؤمنين ومجاهدين.

ومن أعظم أسباب غلبة الخير وشيوعه وانتشاره وزوال غربته وغربة أهله: الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر؛ لأنه يؤدي إلى كون المعروف أمرًا مألوفًا مقبولاً؛ يتربى عليه الصغار، ويهرم عليه الكبار، ويخضع له الأمير والمأمور.

ومن أعظم أسباب غلبة الشر وشيوعه وانتشاره وذلة أهل الخير وغربتهم: ترك الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر؛ لأن النفوس ميّالة إلى الشهوات، ميّالة إلى التحلل من قيود الشرائع وضوابطها، مع ما سُلط عليها من كيد الشيطان وتزيينه، فيترتبُ على ترك الأمر والنهي على وَفْق الشرع الأمر والنهي على خلاف الشرع، فيكون الأمر بالمنكر والنهي عن المعروف.

فهذه المعصية التي يقع فيها العباد، وهي ترك الأمر والنهي؛ يُعاقَبون عيها بعقوبات، منها تسليط الأشرار عليهم منهم ومن غيرهم، حتى يصبح الأختيار أدلاء لا كلمة لهم ولا وزن، وتصبح الدولة للفاسدين الفاسقين.

ولذلك روت زينب بنت جحش رضي الله عنها: أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل عليها فزغاً يقول: **"لا إله إلا الله، ويلٌ للعرب من شرٍّ قد اقترب، فتح اليوم من ردم يأجوج ومأجوج مثل هذه (وحلّق بأصبعه الإبهام والتي تليها)".** قالت زينب بنت جحش: قلتُ: يا رسول الله! أنهلك وفينا الصالحون؟ قال: **"نعم؛ إذا كثرت الخبث"** (14).

ففي هذا الحديث تصريح بسنة من سنن الله في خراب القرى وهلاك الأمم وانهيار الحضارات، وهي أن غلبة الأشرار وفسق الخبث مؤذنٌ بالهلاك والدمار، وإن كان الأخير موجودين.

والمقصود بكثرة الخبث - والله أعلم -: ظهوره، واستعلانه، حتى لا يكاد يُنكر.

ولذلك بَوَّب الإمام مالك على مثل هذا الحديث بقوله: **"باب ما جاء في عذاب العامة بعمل الخاصة"** (15).

ثم روى أثرًا عن عبد العزيز رحمه الله: أنه قال: "كان يقال: إن الله تبارك وتعالى لا يعذب العامة بذنب الخاصة، ولكن إذا عمل المنكر جهارًا؛ استحقوا العقوبة كلهم"⁽¹⁶⁾.

فالخاصة إذا عملت المنكر جهارًا، ثم لم

يغيّر

سرها؛ كان هذا سببًا قويًا في فشوّ المنكرات وظهورها وكونها صارت أحوالًا طبيعيًا

تستمرئها النفوس ولا تنفر منها، وهذا دليل على انحراف مقاييس المجتمع وقيمه، فيستحق بذلك العقوبة الربانية.

ولذلك روى جرير بن عبد الله البجلي رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: **"ما من رجل يكون في قوم يعمل فيهم بالمعاصي؛ يقدرون على أن يغيروا عليه، فلا يغيروا؛ إلا أصابهم الله بعذاب من قبل أن يموتوا"**⁽¹⁷⁾.

إن وجود المنكر بين الناس أمر لا بدَّ منه،
وكَلَّمَا بعد العهد؛ زادت المنكرات، وتنوَّعت،
وضربت جذورها في الأرض، ولكن الأمر العظيم
الذي تفوق خطورته خطورة وجود المنكر: هو
أن تتحوَّل هذه المنكرات إلى أوضاع وأحوال
طبيعية عادية مألوفة، يخجل المصلحون من
إنكارها والحديث عنها.

وبذلك يصبح المعروف غريبًا، وأهله غريباء،
ويصبح فعلهم للمعروف وإعلانهم به موضع
الدهشة من الآخرين؛ فكيف بدعوتهم إليه،
وإنكارهم على من يخالفه؟!

وهذا يبيِّن دور الأمر بالمعروف والنهي عن
المنكر في دفع الغربة عن المدين وأهله، وأثر
السكوت عن ذلك في تثبيت الغربة وتعميقها
وترسيخها. فالذين يروُّن المنكر ثم لا يغيرونه
يعدُّون مشاركين في المنكر ذاته؛ بمثابة
الفاعلين له، والواقعين فيه.

ولهذا قال تعالى: **(لُعِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ عَلَى لِسَانِ دَاوُدَ وَعِيسَى بْنِ مَرْيَمَ ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ ۝ كَانُوا لَا يَتَنَاهَوْنَ عَنْ مُنْكَرِ فَعْلُوهُ لِبُئْسَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ)** (18)، فنسب فعل المنكر إليهم جميعًا كما نسب ترك التناهي إليهم جميعًا (19).

وعن أبي بكر رضي الله عنه؛ قال: يا أيها الناس! إنكم تقرؤون هذه الآية وتضعونها على غير مواضعها: **(عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ لَا يَضُرُّكُمْ مَنْ ضَلَّ إِذَا اهْتَدَيْتُمْ)** (20)، وإنما سمعنا النبي ﷺ يقول: **"إِنَّ النَّاسَ؛ إِذَا رَأَوْا الظَّالِمَ، فَلَمْ يَأْخُذُوا عَلَى يَدَيْهِ؛ أَوْشَكَ أَنْ يَعُمَّهُمُ اللَّهُ بِعِقَابٍ"** (21).

وعن حذيفة بن اليمان رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: **"وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ؛ لِتَأْمُرَنَّ بِالْمَعْرُوفِ، وَلْتَنْهَى عَنِ الْمُنْكَرِ، أَوْ لِيُوشِكَنَّ اللَّهُ أَنْ يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عِقَابًا مِنْهُ، ثُمَّ تَدْعُوهُ، فَلَا يَسْتَجَابُ لَكُمْ"** (22).

وجاء الحديث عن أبي هريرة رضي الله عنه
عن النبي ﷺ ﷺ ﷺ ﷺ: أنه قال:
**"لَتَأْمُرَنَّ بِالْمَعْرُوفِ، وَلَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ،
أَوْ لِيُسَلِّطَنَّ اللَّهُ عَلَيْكُمْ شِرَارَكُمْ، فَيَدْعُو
خِيَارَكُمْ، فَلَا يُسْتَجَابُ لَهُمْ"** (23).

وعن عائشة رضي الله عنها: أن النبي ﷺ
ﷺ ﷺ ﷺ دخل، فعرفت في وجهه أن قد
حَفَرَهُ شَيْءٌ، فتوضأ وما كَلَّمَ أَحَدًا، ثم خرج،
فلصقت بالحجرة لأسمع ما يقول، فصعد على
المِنْبَرِ، فَحَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ، وَقَالَ: "أَيُّهَا
النَّاسُ! إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى يَقُولُ لَكُمْ:
مُرُوا بِالْمَعْرُوفِ، وَانْهَوْا عَنِ الْمُنْكَرِ؛ قَبْلَ
أَنْ تَدْعُونِي فَلَا أُسْتَجِيبَ لَكُمْ، وَتَسْأَلُونِي
فَلَا أُعْطِيكُمْ، وَتَسْتَنْصِرُونِي فَلَا أَنْصِرْكُمْ"،
فَمَا زَادَ عَلَيْهِنَّ حَتَّى نَزَلَ (24).

وعن ابن عمر رضي الله عنه بنحوه، وزاد:
"إِنَّ الْأَمْرَ بِالْمَعْرُوفِ لَا يَقْرَبُ أَجَلًا، وَإِنَّ الْأَحْبَارَ
مِنَ الْيَهُودِ وَالرُّهْبَانَ مِنَ النَّصَارَى لَمَّا تَرَكُوا الْأَمْرَ
بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيَ عَنِ الْمُنْكَرِ؛ لَعَنَهُمُ اللَّهُ عَلَى
لِسَانِ أَنْبِيَائِهِمْ، وَعَمَّهُمُ الْبَلَاءُ" (25).

وسبب هذه العقوبة العامة الشاملة: أنَّ المجتمع كُله لُحْمَةٌ واحدة مترابطة، وبهذا يكون لكل فرد من أفراده صفة فردية من جهة وصفة اجتماعية باعتباره جزءًا من هذا المجتمع من جهة أخرى:

فإذا قارَف الفرد المنكر مستخفياً مستتراً غير معلن - بصفته الفردية -؛ فهو لا يضرُّ إلا نفسه؛ لأن البيئة العامة بقيت نظيفة لم تتلوَّث بهذا المنكر، ولأن الغلبة والسيطرة والنفوذ للخير والمعروف، إذ المستتر بالمنكر إنما استتر في الغالب لأن المجتمع يعارضه ويخالفه ويرفض ما هو عليه، فألجأه ذلك إلى التخفي؛ شأنه في ذلك شأن من يخطُّط لهدم المجتمع وتدميره وزعزعة أمنه؛ فهو كمن يصنع المتفجرات أو القنابل الحارقة لهدم منجزات المجتمع... لا يمكن أن يصنع ذلك على قارعة الطريق!

أما إذا استعلن الفساد بمنكراتهم، وصارت الجرائم فاشية معروفة مشهورة؛ فإن البيئة العامة حينئذ قد تلوّثت، وصار هذا الحال يضغط على الصالحين ويحاصرهم، حتى يغدو الصلاح ولزوم الاستقامة أمرًا صعبًا؛ لأن المستقيم في هذه الحالة يسبح ضد التيار - كما يقولون -، ويصبح الفرد العادي الساذج أميلَ إلى الشر والانحراف؛ لطغيان البيئة وقوة تأثيرها في أفرادها، ويصبح الفرد المنحرف أكثر رغبة فيما هو فيه، وأكثر إقبالًا عليه وتهالكًا فيه.

فتيار المجتمع والبيئة تيار دَفَاع جارف، لا يكاد يسير في اتجاه معاكس له؛ إلا القلة المصطفاة من عباد الله، وهم الغرباء الذين يصلحون إذا فسد الناس.

وقد جسّد الرسول ﷺ ﷻ ﷻ ﷻ ﷻ هذا
المعنى عندما شبّه المجتمع بالسفينة المنقسمة
إلى طابقين: علوي، وسفلي، وشبّه الواقعين
في المنكرات بالقوم الذين في أسفل السفينة -
إشارة إلى نزول رتبهم وانحطاطهم -، وشبّه
المنكر الذي يقارفونه بالخرق الذي يحاولون في
السفينة، ثم بيّن المهمة الخطيرة الملقاة على
عواتق المهتدين الذين هم في أعلى السفينة -
إشارة إلى علو مكانتهم وارتفاعها-؛ بأن عليهم
أن يأخذوا على أيدي الذين يحاولون خرق
السفينة - وهم أهل المنكر⁽²⁶⁾-، ثم حدّد ﷻ ﷻ ﷻ
ﷻ ﷻ السنة الإلهية التي لا تتأخر ولا تتغيّر ولا
تبدّل؛ بأنهم: إن أخذوا على أيديهم ومنعواهم
وأمرهم بالمعروف ونهواهم عن المنكر إذا
استطاعوا؛ نجا الآخذون والمأخوذ على أيديهم -
المجتمع -، وإن تركوهم وما أرادوا؛ غرقت
السفينة بمن فيها.

فعن النعمان بن بشير رضي الله عنهما؛ قال: قال النبي ﷺ: "مَثَلُ الْمُذْهِنِ فِي حُدُودِ اللَّهِ وَالْوَاقِعِ فِيهَا مَثَلُ قَوْمٍ اسْتَهَمُوا سَفِينَةً، فَصَارَ بَعْضُهُمْ فِي أَسْفَلِهَا وَصَارَ بَعْضُهُمْ فِي أَعْلَاهَا، فَكَانَ الَّذِينَ فِي أَسْفَلِهَا يَمْرُقُونَ بِالْمَاءِ عَلَى الَّذِينَ فِي أَعْلَاهَا، فَتَأَذَّوْا بِهِ، فَأَخَذَ فَأَسَّأَ، فَجَعَلَ يَنْقُرُ أَسْفَلَ السَّفِينَةِ، فَأَتَوْهُ، فَقَالُوا: مَا لَكَ؟ قَالَ: تَأَذَّيْتُمْ بِي، وَلَا بَدَ لِي مِنَ الْمَاءِ! فَإِنْ أَخَذُوا عَلَى يَدَيْهِ؛ أَنْجَوْهُ وَتَجَّوْا أَنْفُسَهُمْ، وَإِنْ تَرَكَوهُ؛ أَهْلَكَوهُ وَأَهْلَكَوْا أَنْفُسَهُمْ"⁽²⁷⁾.

ويلحظ في رواية أبي الشيخ للحديث أنه قسّم المجتمع إلى ثلاث فئات:

الفئة الأولى: هي التي في أعلى السفينة، وهؤلاء هم: الصالحون الآمرون بالمعروف والناهون عن المنكر، الآخذون على أيدي السفهاء.

الفئة الثانية: التي في وسط السفينة، وهم الصالحون الساكتون المدهنون، الذين يقولون: دعوهم وشأنهم؛ يخرقون في نصيبهم، وهم الهالكون المتواطئون مع صاحب المنكر من حيث يشعرون أو لا يشعرون.

الفئة الثالثة: التي في أسفل السفينة، وهم أصحاب المنكر، الذين يحاولون خرق السفينة وإغراقها بمعاول الهدم والتخريب، سواء كانت هذه المعاول لهدم أخلاقيات المجتمع وجـرّه إلى الرذيلة والفحش والانحلال من قيم الفضيلة، أو كانت معاول هدم العقائد وبث بذور الشك والشبهة والإلحاد.

إن هناك قوة خفية في كل مجتمع؛ تحرّضه على الشر والفساد، وتزيّن له الرذيلة، وتشحذ غرائزه الحيوانية، وتثبّطه عن الخير، وتدعوه إلى تركه، وهي قوة المنافقين المندسّين في كل مجتمع يكون للخير فيه سلطان أو بعض سلطان.

فهؤلاء المنافقون يحبُّون أن تشيع الفاحشة في الذين آمنوا بسبب الريب الذي وقر في قلوبهم، ويحبُّون أن يشاركهم الناس فيما هم فيه من الرذائل، ويتلذَّذون بموافقتهم لهم، ويكرهون أن يمتاز عنهم أحد بالخير؛ حسدًا من عند أنفسهم، أو لئلا يعلو عليهم، فيحمده الناس دونهم، أو لئلا يكون له عليهم حجة، أو لخوفهم من معاقبته لهم بنفسه أو بغيره، أو خشية أن يفضحهم ويبين ما هم عليه... أو لغير ذلك من الأسباب.

ومَن خرج عن هذا الخط الذي رسموه؛ عادَّوه، وحاربوه، وآدَّوه، وانتقصوه، وعملوا على إيصال الضرر به بقدر ما يستطيعون.

فيجتمع على الإنسان: نفسه الأمامة بالسوء، وشيطانه المسلط عليه، مع هؤلاء المنافقين ومَن شايعهم من الفساق الذين يحيطونه بما استطاعوا من وسائل الفساد والإفساد.

ومثل هذا موجود في مجال الخير؛ فالإنسان يجد في نفسه رغبة وميلًا إلى الخير؛ لما فطر عليه من الملة المستقيمة، ويجد من تسديد المَلِكِّ له وإيعاده بالخير داعيًا آخر إلى الطاعة، ويجد من عون المؤمنين له على ذلك، وتحريضهم إياه على فعل الخير، وموالاته عليه، ونهيه عن الشر، ومعاداته عليه؛ ما يكون حاجزًا عن مقارفة الخطيئة، داعيًا إلى الطاعة.

وإنما يقوى هذا أو ذاك بحسب: قوة الأخيار في المجتمع، وكثرتهم، وقيامهم بما أوجب الله عليهم؛ من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، أو ضعفهم، وقلتهم، وعودهم عما أوجب الله عليهم، وبحسب ظهور أهل الخير، وتميُّزهم عن أصحاب المنكر، ومخالفتهم لهم فيما هم عليه من معصية الله، وإعلانهم بذلك؛ بلا تلجج أو مداراة.

ولذلك قال عبد الله بن مسعود رضي الله عنه: "جاهدوا المنافقين بأيديكم، فإن لم تستطيعوا؛ فبالسنتكم، فإن لم تستطيعوا إلا أن تكفَّهُرُوا في وجوههم؛ فاكفَّهُرُوا في وجوههم" (28).

وقد أمر الله عز وجل نبيه ﷺ
بجهاد الكفار والمنافقين، فقال: **يَا**

**أَيُّهَا النَّبِيُّ جَاهِدِ الْكُفَّارَ وَالْمُنَافِقِينَ وَاغْلُظْ
عَلَيْهِمْ وَمَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ وَبئس المصيرُ** (29).

والذين يقومون بمهمة مقاومة المنكر،
وجهاد الدعوة إليه؛ من المنافقين، ومن آزرهم
من الفاسقين، والعمل على إضعاف شأن أهل
الريب والفساد: هم الغرباء وسط هذا الجو
الموبوء بالنفاق، وهم الطائفة المنصورة، وهم
الأمّة المختارة لمواجهة تلك الغربة، ودفعها؛ كما
قال الله عز وجل: **(وَلَتَكُنَّ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ
إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ
عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ)** (30).

فهم -من بين سائر الناس، حتى
المستمسكين بدينهم، المباعدين للمنكرات
بأنفسهم- هم الذين نذروا أنفسهم: للجهاد في
سبيل الله، ومحاربة المنكرات وأهلها، وإنكارها،
وبيان تحريمها أو كراهتها، وأمر الناس بضدها
من الخير والبر والمعروف.

وهم المحققون لعبودية الجهاد، والأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر.

ولهذا؛ فهم أفضل من المتفرغين للذكر والقراءة والصيام وغيرها، المعتزلين الناس؛ فلا يأمرهم ولا ينهونهم.

وهذا موطن من مواطن افتراق (الطائفة المنصورة) عن (الفرقة الناجية)⁽³¹⁾.

وفي هذا يقول الإمام ابن القيم رحمه الله: "وقد غرَّ إبليسُ أكثرَ الخلق بأن حسنَّ لهم القيام بنوع من الذكر والقراءة والصلاة والصيام والزهد في الدنيا والانقطاع، وعطلوا هذه العبوديات، فلم يحدثوا قلوبهم بالقيام بها، وهؤلاء عند ورثة الأنبياء من أقل الناس دينًا؛ فإن الدين هو القيام لله بما أمر به؛ فتارك حقوق الله التي تجب عليه أسوأ حالاً عند الله ورسوله من مرتكب المعاصي؛ فإن ترك الأمر أعظم من ارتكاب النهي من أكثر من ثلاثين وجهًا ذكرها شيخنا رحمه الله في بعض تصانيفه⁽³²⁾.

ومن له خبرة بما بعث الله به رسوله صلى الله عليه وسلم، وبما كان عليه هو وأصحابه؛ رأى أن أكثر مَنْ يُشار إليهم بالدين هم أقل الناس دينًا، والله المستعان.

وأي دين وأي خير فيمن يرى: محارم الله تُنتهك، وحدوده تُضاع، ودينه يترك، وسنة رسوله ﷺ يُرغَّب عنها، وهو بارد القلب، ساكت اللسان، شيطان أخرس؛ كما أن المتكلم بالباطل شيطان ناطق؟!!

وهل بليّة الدين إلا من هؤلاء الذين إذا سلمت لهم مآكلهم ورياساتهم؛ فلا مبالاة بما جرى على الدين؟!!

وخيارهم المتحزّن المتلمّظ، ولو نوزع في بعض ما فيه غضاضة عليه في جاهه أو ماله؛ بذل وتبدّل، وجدّ واجتهد، واستعمل مراتب الإنكار الثلاثة⁽³³⁾ حسب وسعه!

وهؤلاء - مع سقوطهم من عين الله ومقت الله لهم - قد بُلوا في الدنيا بأعظم بليّة تكون وهم لا يشعرون، وهو موت القلوب؛ فإن القلب كلما كانت حياته أتم؛ كان غضبه لله ورسوله أقوى، وانتصاره للدين أكمل⁽³⁴⁾.

وكلام الإمام ابن القيم رحمه الله ظاهر في أنه في حق من يجب عليه الأمر والنهي؛ لتأهله لذلك وقدرته عليه، ثم لا يفعله، إذ هو التارك للأمر، الذي جرمه أعظم من جرم الواقع في النهي.

والقيام بالواجب العيني أمر يطالب به كل مسلم، وإنما تتميز الطائفة المنصورة بالقيام بالواجب الكفائي الذي يسقط وجوبه بقيامها به عن سائر المسلمين.

والذين يؤثرون السلامة في أديانهم - فيما زعموا - وفي أبدانهم، ويتركون الأمر والنهي الواجب عليهم - مع القدرة عليه - لهذا السبب: هم كالمستجير من الرمضاء بالنار، إذ صورة حالهم أنهم يهربون من ضرر متوقع إلى ضرر واقع؛ كما قال الله تعالى عن المنافقين: **(وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ ائْذَنْ لِي وَلَا تَفْتِنِّي أَلَا فِي الْفِتْنَةِ سَقَطُوا**

وَإِنَّ

جَهَنَّمَ

مَ لَمُحِيطَةٌ بِالْكَافِرِينَ) (35).

يقول الشيخ الإمام ابن تيمية: "ولما كان في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والجهاد في سبيل الله من الابتلاء والمحن ما يتعرَّض به المرء للفتنة؛ صار في الناس من يتعلل لترك ما وجب عليه من ذلك بأن يطلب السلامة من الفتنة؛ كما قال تعالى عن المنافقين: (وَمِنْهُمْ مَّنْ يَقُولُ ائْذَنْ لِّي وَلَا تَفْتِنِّي أَلَا فِي الْفِتْنَةِ سَقَطُوا) (2).

يقول: إن نفس إعراضه عن الجهاد الواجب، ونكوله عنه، وضعف إيمانه، ومرض قلبه الذي زين له ترك الجهاد؛ فتنة عظيمة، قد سقط فيها، فكيف يطلب التخلص من فتنة صغيرة لم تصبه بوقوعه في فتنة عظيمة قد أصابته؟!

فمن ترك القتال الذي أمر الله به؛ لئلا تكون فتنة؛ فهو في الفتنة ساقط؛ لما وقع فيه من ريب قلبه، ومرض فؤاده، وترك ما أمره الله به من الجهاد" (36).

ومن خلال ما سبق يتضح جوانب من عقوبات ترك الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر نجملها في العنوان التالي:

■ العقوبات والآثار المترتبة على ترك الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر:

سنن الله تعالى في خلقه ثابتة؛ لا تتغيّر^{٣٧}

ر، ولا تُحابي أحدًا، ولا تتخلف عند وجود أسبابها. وإنَّ من سنن الله الماضية أن يُسلِّط عقوباته على المجتمعات التي تفرّط في شعيرة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر: (لُعِنَ

الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ عَلَى لِسَانِ دَاوُدَ وَعِيسَى بْنِ مَرْيَمَ ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ . كَانُوا لَا يَتَنَاهَوْنَ عَنْ مُنْكَرِ فَعْلُوهُ لِيُبْسَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ) (37)

ولقد غطّي الجهل وقلّة الدين على قلوب بعض السطحيين، فاغترّوا بإمهال الله عز وجل، فظنوا أنّ تحذير الغيورين من مغبّة التمادي في المنكر ومن عُقبى السكوت عن إنكاره؛ ظنّوا ذلك ضربًا من ضروب الإرهاب الفكري والتخويف المبالغ فيه، وليس له حقيقة.

لكنَّ الذين يستنبرون بنور الوحي، ويتأملون نصوص الكتاب والسنة: يُدركون تمام الإدراك العقوبات العظيمة التي سنَّها الله في حقِّ كل أمة تخلت عن التأمّر بالمعروف والتناهي عن المنكر، سواء كانت تلك النصوص حكاية لمصائر الأمم التي فرّطت في تلك الشعيرة، أو وعيدًا لمن سلك سبيلها، وليس من الصّوري أن تظهر هذه العقوبات بين يوم وليلة؛ فإنَّ الذي يحدّد زمانها ومكانها وصفتها هو الله عزَّ وجلَّ، وليس استعجال البشر أو استبطاءهم.

وتلك العقوبات والآثار السيئة كثيرة و متنوّعة، لكن من أظهرها:

1- كثرة الخبث:

روى البخاري ومسلم عن زينب بنت جحش رضي الله عنها: أنَّ النبيَّ ﷺ استيقظَ يومًا من نومه فرجًا وهو يقول: "لا إله إلا الله، ويلٌ للعرب من شرِّ قد اقترب، فُتِحَ اليوم من ردم يأجوج ومأجوج مثل هذا (وحلق بين أصبعيه السبابة والإبهام)". فقالت له زينب رضي الله عنها: يا رسول الله! أنهلك وفينا الصالحون؟ قال: "نعم؛ إذا كثر الخبث".

فكيف يكثرُ الخَبَثُ؟!

إنَّ المنكرَ إذا أُعلنَ في مجتمع، ولم يجد مَنْ يقفُ في وجهه؛ فإن سوقه تقوم، وعوده يشتد، وسلطته تَظْهَرُ، ورواقه يمتد، ويصبح دليلاً على تمكُّن أهل المنكر وقوَّتهم، وذريعةً لاقتداء الناس بهم، وتقليدهم إياهم، وما أحرصَ أهلَ المنكر على ذلك!

ولهذا توَعَّدَهم الله جلَّ وعلا، فقال: **(إِنَّ الَّذِينَ يُجِبُّونَ أَنْ تَشِيعَ الْفَاحِشَةُ فِي الَّذِينَ آمَنُوا لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ)** ⁽³⁸⁾.

فإذا قلَّد بعض الناس أهل المنكر والزَّبع في منكرهم؛ أخذ الباطل في الظهور، وهان خطبُه شيئاً فشيئاً في النفوس، وسكت الناس عنه، وشُغِلوا بما هو أعظم منه، وما تزال المنكراتُ تفسح، حتى يَكْثُرَ الخَبَثُ، ويصيرُ أمراً عادياً مستساعاً؛ تألَّفَه النفوس، وتتربَّى عليه.

وينحسرُ - بالمقابل - المعروفُ والخيرُ، ويصبحُ هو المستغرب.

ولذلك قال الخليفة الملهم عمر بن عبد العزيز رحمه الله في كتابه إلى أمير المدينة الذي يأمره فيه بأن يأمر العلماء بالجلوس لإفشاء العلم في المساجد: "وليُفَشُوا الْعِلْمَ؛ فَإِنَّ الْعِلْمَ لَا يَهْلِكُ حَتَّىٰ يَكُونَ سَرًّا".

إنها لعقوبة كبيرة أن يُهيمَنَّ المنكر، ويصبحَ المعروف غريبًا.

لكن؛ هل يقفُ الأمر عند هذا الحد؟!

إليك الإجابة:

2- إن كثرة الخبث تؤذن بالعذاب الإلهي العام والهلاك الشامل:

دلَّ على ذلك حديثُ زينب المذكور آنفًا، الذي نُقِلَ عن جماعة من الصحابة، مما يدلُّ على اهتمام النبي ﷺ بهذا الأمر.

وقد قصَّ الله عزَّ وجلَّ علينا خبر بني إسرائيل حين نهاهم أن يَعُدُوا في السَّبْتِ، ولنا في تلك القصة عبرة: (وَإِذْ قَالَتْ أُمَّةٌ مِنْهُمْ لِمَ تَعِظُونَ قَوْمًا اللَّهُ مُهْلِكُهُمْ أَوْ مُعَدِّبُهُمْ عَذَابًا شَدِيدًا قَالُوا مَعذِرَةٌ إِيَّاي رَبِّكُمْ وَلَعَلَّهُمْ يَسْتَفْهِنُونَ . فَلَمَّا نَسُوا مَا ذُكِّرُوا بِهِ أَنْجَيْنَا الَّذِينَ يَنْهَوْنَ عَنِ السُّوءِ وَأَخَذْنَا الَّذِينَ ظَلَمُوا بِعَذَابٍ بَئِيسٍ بِمَا كَانُوا يَفْسُقُونَ . فَلَمَّا عَتَوْا عَمَّا نُهِوا عَنْهُ قُلْنَا لَهُمْ كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ) (39)

إذن؛ فقد أنجى الله تعالى الذين ينهون عن السوء فقط، وأما البقية؛ فقد عذبهم كلهم. هذه سنته سبحانه في كل أمة يحقُّ عليها العذاب.

فإن لم يكن في الأمة من ينهى عن السوء والفساد؛ فلا نجاه لأحد منها، (فَلَوْلَا كَانَ مِنَ الْقُرُونِ مِنْ قَبْلِكُمْ أُولُو بَقِيَّةٍ يَنْهَوْنَ عَنِ الْفَسَادِ فِي الْأَرْضِ إِلَّا قَلِيلًا مِمَّنْ أَنْجَيْنَا مِنْهُمْ وَاتَّبَعَ الَّذِينَ ظَلَمُوا مَا أُتْرِفُوا فِيهِ...) (40)

وفي حديث جرير: "ما من رجل يكون في قوم، يعمل فيهم بالمعاصي، يقدرون على أن يغيروا عليه، فلا يغيروا؛ إلا أصابهم الله بعذاب من قبل أن يموتوا".

إنَّ وجود المصلحين في أُمَّة هو صمام الأمان لها، وسبب نجاتها من الإهلاك العام، فإن فُقد هذا الصنف من الناس؛ فإنَّ الأُمَّة - وإن كان فيها صالحون - يحلُّ عليها عذاب الله كلِّها؛ صالحها وفاسدها؛ لأنَّ الفئة الصالحة سكتت عن إنكار الخَبَث، وعطلت شعيرة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فاستحقَّت أن تشملها العقوبة.

وفي حديث أبي بكر رضي الله عنه: أنه قال: أيها الناس! إنكم تقرؤون هذه الآية: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ لَا يَضُرُّكُمْ مَنْ ضَلَّ إِذَا اهْتَدَيْتُمْ) ⁽⁴¹⁾، وإنِّي سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: "إنَّ الناس إذا رأوا الظالم، فلم يأخذوا على يديه؛ أوشك أن يعمَّهُم الله بعقاب منه".

والظالم هنا هو المرتكب لأيِّ نوع من أنواع
الظلم الكثيرة: فالمشرك ظالمٌ:

إِنَّ
الشُّرَكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ (42)، والعاصي- أيَّا كانت
معصيته - ظالمٌ لنفسه ولغيره؛ سواء كان سارقًا،
أو غاشيًا، أو منتهكًا عرضًا... أو غير ذلك.

وفي حديث حذيفة رضي الله عنه: أنَّ النبي
ﷺ قال: **"والذي نفسي بيده؛**
لتأْمُرَنَّ بالمعروف، ولتَنْهَوْنَ عن المنكر،
أو ليوشِكَنَّ اللهُ أن يبعث عليكم عقابًا
منه، ثم تدعونَه فلا يُستجاب لكم".

إنه تهديد يهزُّ القلوب
 الحيَّة، ويدفع أصحابها إلى أن يكونوا من أولي
 البقيَّة الذين ينهَوْنَ عن الفساد في الأرض؛ لتكون
 سفينَة المجتمع—————
 محميَّة من الغرق الذي يهدِّدها عندما يُترَك السفهاء
 يخرِقون فيها؛ كما روى النعمان بن بشير عن
 النبي ﷺ ﷺ ﷺ ﷺ أنه قال: **"مثل القائم
 على حدود الله والواقع فيها..."** الحديث.
 فالمجتمع تمامًا كأصحاب السفينة هؤلاء؛
 فإن الذين في أعلى السفينة: إن تركوا الذين
 في أسفلها ليخرِقوا في نصيبهم خرقًا، وقالوا:
 هذه حريَّة شخصيَّة لهم؛ فليفعلوا ما شاؤوا؛ فإنَّ
 النتيجة غرق السفينة وهلاك الجميع، وإن أخذ
 الذين في الأعلى على أيدي الذين في الأسفل،
 وقالوا لهم: ليس الإضرار بالملك العام من
 الحريَّة الشخصيّة؛ فالنتيجة نجاة الجميع.

وهكذا حال المجتمع؛ فإن أهل الفساد
الواقعين في حدود الله يخرقون بمعاول
انحرافهم في سفينة المجتمع، فإن أخذ
المصلحون على أيديهم، ومنعوهم من الإضرار
بالمجتمع؛ نجا الجميع، وإن تركوهم في غيِّهم،
وتخاذلوا عن الإنكار عليهم؛ هلكوا قاطبة.

وقبل أن أترك الحديث عن هذه العقوبة أودُّ
أن أنبّه إلى أمر لا يكاد ينقضي العجب منه، وهو
أن بعض الناس يستغربون مثل هذا الكلام...
يستغربون من قول الناصحين:
إنَّ

المصلحين هم حُماة سفينة المجتمع من
الغرق... بل قد يستغربون من قول الناصحين:
إنَّ ما أصابنا وأصاب غيرنا من الأحداث الأخيرة
المؤلمة إنما هو بسبب الذنوب والمعاصي...
يستغربون ذلك... ويعزو بعضهم ما حدث إلى
الأسباب الماديَّة، ويقولون: كيف تكون المعاصي
هي سبب ما حدث والكفار - مع كفرهم -
يعيشون في نعيم وسعة عيش وتمكين في
الأرض؟!!

هكذا يقولون ويظنُّون؛ متناسين - أو جاهلين -
سنن الله الثابتة، والنصوص الصريحة الواضحة،
والوقائع التاريخية السالفة والخالفة.

وهذا منطق الذين لا تتعدَّى نظرُهم الحياة
الدُّنيا، ومنطق السطحيين الذين ينظرون إلى
رقعة محدودة من المكان، في حيز محدود من
الزمان، ومنطق الماديين الذين يتنكرون لوحي
الله عز وجل:

**(وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَى آمَنُوا وَاتَّقَوْا
لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ
وَلَكِنْ كَذَّبُوا فَأَخَذْنَاهُمْ بِمَا كَانُوا
يَكْسِبُونَ . أَفَأَمَّنَ أَهْلُ الْقُرَى أَنْ يَأْتِيَهُمْ
بَأْسُنَا بَيَاتًا وَهُمْ نَائِمُونَ . أَوْ أَمَّنَ أَهْلُ
الْقُرَى أَنْ يَأْتِيَهُمْ بَأْسُنَا صُحًى وَهُمْ
يَلْعَبُونَ . أَفَأَمَّنُوا مَكَرَ اللَّهِ فَلَا يَأْمَنُ مَكْرَ
اللَّهِ إِلَّا الْقَوْمُ الْخَاسِرُونَ . أَوَلَمْ يَهْدِ لِلَّذِينَ
يَرْتُدُّونَ الْأَرْضَ مِنْ بَعْدِ أَهْلِهَا أَنْ لَوْ نَشَاءُ
أَصْبَنَاهُمْ بِدُنُوبِهِمْ وَنَطْبَعُ عَلَى قُلُوبِهِمْ
فَهُمْ لَا يَسْمَعُونَ) (43)**

(وَأَنْ لَوْ اسْتَقَامُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ
لَأَسْقَيْنَاهُم مَاءً غَدَقًا. لِنُفِثَهُمْ فِيهِ وَمَنْ
يُعْرِضْ عَنْ ذِكْرِ رَبِّهِ يَسْلُكْهُ عَذَابًا صِدَّاعًا)
(44)

(وَلَوْلَا أَنْ يَكُونَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً
لَجَعَلْنَا لِمَنْ يَكْفُرُ
بِالرَّحْمَنِ
خِمْنًا لِبُيُوتِهِمْ سُقْفًا مِنْ فِضَّةٍ وَمَعَارِجَ
عَلَيْهَا يَظْهَرُونَ. وَلِبُيُوتِهِمْ أَبْوَابًا وَسُرُورًا
عَلَيْهَا يَتَكَبَّرُونَ. وَزُخْرَفًا وَإِنْ كُنَّا لَمَّا
مَتَّعْنَاكَ الْخَيْرَاتِ
الَّذِينَ
يُنِبِّئُونَكَ
رَبِّ
لِلْمُتَّقِينَ)
(45)

3- الاختلاف والتناحر:

إِنَّ مِنْ أَنْكَى الْعُقُوبَاتِ الَّتِي تَنْزِلُ بِالْمَجْتَمَعِ
الْمَهْمِلِ لِلأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ: أَنْ
يَتَحَوَّلَ الْمَجْتَمَعُ إِلَى فِرْقٍ وَشِيْعٍ تَتَنَازَعُهَا الْأَهْوَاءُ،
فِيَقَعُ الْاِخْتِلَافُ وَالتَّنَاحُرُ:

**(قُلْ هُوَ الْقَادِرُ عَلَى أَنْ يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ
عَذَابًا مِنْ فَوْقِكُمْ أَوْ مِنْ تَحْتِ أَرْجُلِكُمْ أَوْ
يَلْبَسَكُمْ شِيْعًا وَيُذِيقَ بَعْضَكُمْ بَأْسَ بَعْضٍ)**
(46)

وذلك التناحر يجعل المجتمع عرضة للانهايار
والانهزام أمام العدو الخارجي المتربّص.
ولا يحمي المجتمع من التفرُّق والاختلاف؛ إلا
شريعة الله؛ لأنها تجمعُ الناس، وتحكمُ الأهواء،
أما إذا ابتعد الناس عن شريعة الله تعالى؛ أصبح
كلُّ امرئٍ يَتَّبِعُ هَوَاهُ، وأهواء الناس لا يضبطها
ضابط.

إِنْ مَمَّا
 يَدُلُّ
 عُلَى ارْتِبَاطِ
 التَّفَرُّقِ
 قُ وَالشَّاحِرُ بترك الأمر بالمعروف والنهي عن
 المنكر: أَنَّ اللَّهَ عَزَّ
 وَجَلَّ
 قَالَ: (وَلَتَكُنَّ مِنْكُمْ
 أُمَّةٌ
 يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ
 وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ
 الْمُفْلِحُونَ) (47)، ثم قال بعد ذلك مباشرة: (وَلَا
 تَكُونُوا كَالَّذِينَ
 تَفَرَّقُوا
 فَمَا اختلفوا من بعد ما جاءهم البينات) (48)

والمتمائم

ل في حال عدد من البلاد
الإسلامية
يجد أن من
أهم
أسباب
تف
ق المجتمع مع فيه

أهم أهملوا الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر،
فترتب على ذلك شيوع الفساد وظهوره
وسيطرته
بش
على صورته وأنواعه؛ ما بين عُرْي، وسُكْر، وحفل
غنائي، وسهرة راقصة، وعرض مسرحي... وغير
ذلك.

وهذا الفساد يغيظ الصالحين، فيغارون على
حُرْمات الله، فيحاولون تغيير المنكر، فلا يجدون
قناة شرعية تمكنهم من تغيير المنكر،
فيضطرون إلى أساليب مندفعة؛ تجعل المجتمع
أطرافاً متصارعة متناجزة.

ونماذج ذلك في المجتمعات الإسلامية غير
قليلة:

- فمن ذلك ما نشرته بعض الصحف من

ع
ة أخبار منذ عدة سنوات عن إندونيسيا التي يشيع
فيها كثير من المنكرات - شأن كثير من البلاد
الإسلامية-، تقول هذه الأخبار: إن هناك مجموعة
من الناس غير معروفة،

تتص
د المجرمين خفية، وتقضي عليهم؛ أي: إذا وجدوا
إنساناً يقوم مثلاً على بيت دعارة، أو على أي
منكر علني؛ فإنهم يقتلونه.

ولا تعجب من مثل هذا في بلاد يسكنها نحو
مئة وخمسين مليوناً من المسلمين، وتكون
عطلتهم الرسمية يوم الأحد!

- ومن ذلك ما يجري من بعض الغيورين في مصر-مثلاً-؛ من إنكار بعض المنكرات بصورة حماسية؛ فقد أعلن مثلاً في جامعة أسيوط عن حفل غنائي مختلط، فقام عدد من الطلاب ضد هذا المنكر، ودخلوا مكان الحفلة بالقوة، وحطموا آلات الفسق، ومنعوا إقامة الحفل في تلك الليلة.

وغير أولئك المتحمسين المندفعين ينظر إلى ذلك التصرف على أنه شغب وإخلال بالأمن. ولو وجد أولئك الغيرون سبيلاً شرعياً للإنكار؛ لم يلجأ أحدٌ منهم إلى مثل هذه الطرق، ولكن سُدَّتْ أمامهم المنافذ الصحيحة، وأُوصِدَتْ دونهم الأبواب، فركبوا تلك المراكب الصعبة، وهم يقولون:

إِذَا لَمْ يَكُنْ إِلَّا الْأَسِنَّةُ مَرْكَبًا

فَمَا حِيلَةُ الْمُضْطَرِّ إِلَّا

رُكُوبُهَا

وقد كانوا - لاشكَّ - عن ذلك في سعةٍ، ولهم عنه مندوحة.

ومن صور التفُرُق والتمزُق التي تحدثُ في المجتمع بسبب ترك هذه الشريعة: أن تتفشَّى بين الناس منكَرَات القلوب من الغلِّ والحقد والحسد والبغضاء والتناحر، وما يترتب على اختلاف القلوب من اختلاف التوجُّهات والآراء والأعمال والأقوال؛ بحيثُ إن المجتمع يهدم بعضه بعضًا، ويدمر نفسه بيديه.

فهذه من أعظم المنكرات؛ التي يجب إنكارُها، والتَّحذيرُ منها، وسكوت العالمين والمعلِّمين عنها سببٌ في انتشارها ورسوخها وصعوبة الخلاص منها.

ثم إن المنكرَ إنَّما صار منكَرًا، ونهى الله تعالى عنه؛ لما فيه من الخُبث والضرر العاجل والآجل، فالمعاصي وبالٌ على الأفراد والمجتمعات، وسببٌ لتمزُّقها وتشبُّتها ثم انهيارها وزوالها؛ فالنَّهي عنها سياج حماية الأُمَّة من آفات الضَّعف والتَّخلخل والضياع، والسكوت عليها دليلٌ أكيدٌ على غياب معايير النُّقد الصحيح والتوجيه البناء، وهو تواطؤٌ آثمٌ مع القوى الشريرة، التي تريد بالأمة سوءًا، وتسعى لهدم قلاع الخير والفضيلة والصلاح.

فمعاصي البيع والشراء من النجش والغش
وبيع المعدوم والمجهول وسائر أنواع البيوع
المحرمة والمعاملات المنكّرة لها من الأثر الكبير
في تشتيت القلوب وتدابرها وتباغضها ما لا
ينكره ذو عقل.

وما يُقال فيها يُقال في سائر أنواع
المعاصي.

والسُّكوت على هذه المنكرات هو نوعٌ من
الرّضى بها وإقرارها.

4- تسليط الأعداء:

فإن الله جلّ وعلا قد يبتلي المجتمع التارك
للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بأن يسلم
عليهم عدوّاً خارجيّاً، فيؤذيهم، ويستبيح بيضتّهم،
وقد يأخذ بعض ما في أيديهم، وقد يتحكّم في
رقابهم وأموالهم.

وقد مُني المسلمون في تاريخهم بنماذج من ذلك، لعلَّ منها ما وقع للمسلمين في الأندلس، حيث تحوّلت عزّتهم وقوّتهم ومَنَعَتهم - لَمَّا شاعت بينهم المنكراتُ بلا نكير- إلى ذلٍّ وهوانٍ سامهم إيَّاه النَّصاري، حتى صار ملوكهم وسادّتهم يُنادى عليهم في أسواق الرقيق، وهم يبكون وينوحون؛ كما قال الشاعر:

فَلَوْ رَأَيْتَ بُكَاهُمُ عِنْدَ بَيْعِهِمْ

لَهَالِكَ الْوَجْدُ وَاسْتَهْوَتْكَ

أحزانُ

وتقول أمُّ أحدهم - وهو أبو عبد الله، آخر ملوك الطوائف- تخاطب صاحبَ الملك المضاع:

ابنكٍ مِثْلَ النِّسَاءِ مُلْكًا مُضَاعًا

لَمْ تُحَافِظْ عَلَيَّهِ مِثْلَ

الرِّجَالِ

ويشبهه بذلك ما حدث في فلسطين؛ من تسلُّط اليهود على المسلمين، وتنكيلهم بهم، وطردهم لهم، حتى صارت فلسطين أخت الأندلس، وحتى ذهبت كما قال الشاعر:

يَا أُخْتَ أُنْدَلُسٍ صَبْرًا وَتَّصْحِيَةً

وَطُورَ صَبْرٍ عَلَى الْأَرْزَاءِ
وَالنُّوبِ
ذَهَبَتْ فِي لُجَّةِ الْأَيَّامِ صَائِعَةً
صَيَّاعٌ أُنْدَلَسٌ مِنْ قَبْلُ فِي
الْحَقْبِ
وَطَوَّحَتْ بِنَبِيكِ الصَّيْدِ نازِلَةً
بِمِثْلِهَا أُمَّةُ الْإِسْلَامِ لِمِ
تُصَبِّ

5- عدم إجابة الدعاء:

الإنسان يلجأ إلى الله وحده عندما يمسه
الضرُّ، ويدعوه سبحانه أن يكشف عنه السوء،
حتى المشرك يفعل ذلك.

يقول سبحانه وتعالى: (ثُمَّ إِذَا

مَسَّكُمْ
الضَّرُّ

قَالَ لَهُ تَجَارُونَ) (49)، (وَإِذَا مَسَّكُمُ الضَّرُّ فِي
الْبَحْرِ ضَلَّ مَنْ تَدْعُونَ إِلَّا إِيَّاهُ) (50)

والمسلمون التاركون لشعيرة الأمر
 بالمعروف والنهي عن المنكر؛ عندما ينزل بهم
 العقاب؛ يَتَّجِهون إلى الله عز وجل؛ يدعونهُ،
 ولكنَّهُ لا يستجيب لهم؛ كما جاء في حديث
 حُذيفة الذي سبق ذكرُهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ
 قال: **"والذي نفسي بيده؛ لتَأْمُرَنَّ
 بالمعروف، ولتَنْهَؤُنَّ عن المُنْكَرِ، أو
 ليعتَنَّ اللهُ عليكم عقابًا منه، ثم تدعونه،
 فلا يُسْتجابُ لكم"**.

"يا الله! أَوْحَافًا يدعو الناس فلا يستجيبُ اللهُ
 لهم؟! الله الذي يقول: **(وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ
 كُلَّ شَيْءٍ)**"⁽⁵¹⁾، الله الذي يقول: **(وَإِذَا سَأَلَكَ
 عِبَادِي**

**عَنِّي قَائِلِي قَرِيبٌ أَجِيبُ دَعْوَةَ
 الدَّاعِ**

عَ إِذَا دَعَانِ)"⁽⁵²⁾؟! هل يمكن أن يحدث ذلك؟!
 صدق الله، وصدق رسوله، وما يمكن أن
 يكون ذلك إلا حَقًّا.

وإِنَّهُ لِحَقُّ تَرْجَفُ لِه النَّفْسِ فَرَقًا، وَيَقْشَعُرُ
الْوَجْدَانَ رُعبًا.

وماذا يبقى للناس إذن؟! ماذا يبقى لهم إذا
أوصدت من دونهم رحمة الله؟! ولمن يلجؤون
في هذا الكون العريض كله وقد أوصد الباب
الأكبر الذي توصل بعده جميع الأبواب؟!!

ويبقى الإنسان في العراء!! العراء الكامل
الذي لا يستره شيء، ولا يحميه شيء؛ من لفحة
الهاجرة، وقسوة الزمهير.

ألا إِنَّهُ لِلهَوْلِ البَشِيعِ الذي يتحامى الخيال ذاته
أن يتخيله... لأنه أفضع من أن يطيقه الخيال.

فهل كتب الله ذلك الهول البشيع على عباده
المسلمين الذين يدعونه ويسألونه
ويستنصرونه؟!!

نعم؛ حين يكفون عن الأمر بالمعروف والنهي
عن المنكر، ولو بأضعف الإيمان⁽⁵³⁾.

6- الأزمات الاقتصادية:

قد تحلُّ الأزمات الاقتصادية بالمجتمع
المفترط في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر،
فتتلاطمُ به أمواج الفقر والصَّوائق، ويذوق
الويلات من الحرمان.

ولقد وصلت الأزمات ببعض المجتمعات
الإسلامية إلى حال من الفقر يرثى لها، حتى
أصبح الفردُ يكدِّحُ في سبيل الحصول على لقمة
العيش؛ فلا يجدها، مما قد يُخوِّجُه إلى ما في
أيدي النصارى المتربِّصين الذين يسخِّرون
طاقاتهم لتنصير المسلمين، فيؤدِّي ذلك إلى
وقوع المسلم في التَّنصير والعياذ بالله؛ خاصةً
أن انشغاله بلقمة العيش قد ينسيه كثيرًا من
أمر دينه، مما يبعده عنه، ويهوِّنه عليه.

وهكذا المنكرات، سلسلةٌ يجرُّ بعضها بعضًا
إلى أن تهوي بصاحبها.

وكما أنَّ هناك من يفسر ما يحلُّ
بالمجتمعات من الحروب والأحداث المؤلمة
تفسيرًا ماديًّا بحثًا، كذلك هناك من يفسر
الأزمات الاقتصادية تفسيرًا ماديًّا بحثًا، والمؤمن
الذي يعي سنن الله يدرك أنَّ وراء السبب
المادي سببًا شرعيًّا حدث في المجتمع،
فاستحقَّ ما جرَّ به سنة الله؛ من معاقبة
المجتمع الذي يظهر فيه الخبث بلا نكير.

كما أن هناك من تُسَقَّ أعراسهم على
مذبح الرذيلة، وتُداس كرامتهم جريًّا وراء الدرهم
والدينار...

إنَّ كثيرًا من الجرائم وأماكن البغاء تتفشى
في تلك الأحياء الشعبيَّة؛ التي يشيع فيها الفقر،
وينتشر فيها العوز والفاقة.

ولعلَّ من أجلي الصور وأوضحها: المَدَّمار
الاقتصادي الذي يلحقُ المجتمعات بسبب إهمال
النهي عن المنكر في شأن الرِّبَا، مما
جـ
على المجتمعات الإسلامية مآسي عظيمة من
تفـاقم في المسـتويات
المعيشية
والاقتصادية، فيزيد الفقير فقرًا إلى فقره،
ويزيد الغني ثراءً، فيصبحُ المال دُولَةً بين
الأغنياء، وتسيرُ الأمة إلى هاوية الدَّمار البعيد.
وهـا هـي ذي مراکز
الدَّ
راسـ
الغربي
تتحدَّث عن مصير أسود ينتظرُ الرأسمالية
خلال عقد أو عقدين من الزَّمان، كذلك المصير
الذي آلت إليه الشيوعية!
**(فَهَلْ يَنْتَظِرُونَ إِلَّا مِثْلَ أَيَّامِ الَّذِينَ
خَلَوْا مِنْ قَبْلِهِمْ قُلْ فَاَنْتَظِرُوا إِنِّي مَعَكُمْ
مِنَ الْمُنتَظِرِينَ)** (54).

7- ترك الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر يوجب الوقوع في الشهوات والإغراق فيها:

وهذا من شأنه أن يجعل الناس مرتبطين بالدُّنيا، أصحاب نفوس ضعيفة، غير جادّين.

فالشابُّ الذي ليس له همٌّ إلا أغنية ماجنة، أو مجلة خليعة، أو شريطٌ مرئيُّ هابط، أو مكالمة هاتفيةٌ شهوانيةٌ، أو سفرٌ إلى بلاد الإباحية والتحلل؛ هذا الشابُّ الذي أصبحت حياته كلها شهوةً؛ هل يستطيع أن ينعق من إसार الدُّنيا، ويجدَّ في تحصيل العلم النافع؟! هل يستطيع أن يحمل السِّلاح ليدافع عن نفسه وعن أمته؟! لا

لا ريب أنَّه لا يطيقُ ذلك؛

لأز
تعد
د على الارتباط
بال
نِيا، والرُّكون إلى الشهوة، ولم يألف الجدِّيَّة والحزم.

وَإِنَّكَ لَتَجِدَ مَصْدَاقَ ذَلِكَ عِنْدَمَا تَتَأَمَّلَ فِي
وَأَقَعِ كَثِيرًا مِنَ الشَّبَابِ الْمُبْتَغَثِينَ إِلَى الْبِلَادِ
الْغَرِيبَةِ مِثْلًا:

حَيْثُ تَرَى
الشَّبَابَ
الْمُتَدِينِ الْمُسْتَقِيمِ مِنْهُمْ جَادًّا فِي تَحْصِيلِهِ
الْعِلْمِ؛ لِأَنَّهُ يَحْمِلُ
هُمَ
أُمَّتَهُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَعْبُدِ الشَّهْوَةَ، وَلَمْ يَرْسُفْ فِي أَغْلَالِ
الدُّنْيَا الدُّنْيَا.

أَمَّا
الشَّبَابُ
الشَّهْوَانِيُّ الْمُنْحَرِفُ؛ فَإِنَّكَ تَرَاهُ مِنْغَمَسًا فِي
شَهْوَاتِهِ وَرَغْبَاتِهِ؛ غَيْرَ جَادٍّ فِي تَحْصِيلِهِ الْعِلْمِي،
تَافَهُ الْإِهْتِمَامَاتُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَحْمِلُ إِلَّا هَمَّ هَوَاهُ،
فَتُخْسِرُهُ الْأُمَّةَ، وَيَكُونُ وَبَالَآ عَلَيْهَا.

وهذه الحقيقة أدركها كلُّ البشر، حتى الوثنيُّون منهم؛ فإن اليابان -مثلاً- لما بعثت أو

ل بعثة من أبنائها للتعليم في بلاد الغرب، ورجع أولئك المُبتعثون؛ متحللين من مبادئهم؛ ذائبين في الشخصية الغربية؛ منغمسين في الشهوات الفردية؛ لم يكن من اليابانيين إلا أن أحرقوهم جميعًا على مرأى من الناس؛ ليكونوا عبرةً لغيرهم، ثم ابتعثوا بعثة أخرى، وأرسلوا معهم مراقبًا، كان يقدِّم عنهم تقارير متواصلة، تبين جديتهم ومحافظتهم على تقاليدهم الوثنية وغيرها.

هكذا أدركوا أن صرعى الشهوات لا يمكن أن يكونوا جادِّين في يوم من الأيام.

وفي مجتمعات المسلمين؛ لا شك أن ترك الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر هو سبب غرق أبناء المجتمع في الملذات والأهواء التي تقعدُّ بهم عن معالي الأمور.

8- الإهمال في أخذ العدة:

سواء كانت عُدَّة

معنوي

بِقُوَّةِ الْقُلُوبِ وَشَجَاعَتِهَا، أَوْ عُدَّة

مادي

مَحْسُوسَةٌ تَجَهَّزُ لِمَقَاوِمَةِ الْأَعْدَاءِ؛ فَإِنْ
الاستعداد لا يتقنه ولا يلتفت إليه إلا أصحاب
الهمم، المعرضون عن السَّفَاسِفِ، أما صرعى
الشَّهَوَاتِ؛ فليسوا أهلاً لذلك؛ بل إنَّ مجرّد
الكلام عن الحرب يربِّعهم؛ فضلاً عن خوض
المعارك، وركوب الأهوال.

9- هناك عقوبة جدّ خطيرة، وهي أن

الأمّة بدأ مسارها في عدد من البلاد

الإسلامية يتغيّر:

ذلك أن المنافقين المفسّدين لم يكتفوا
بإشاعة المنكرات؛ بل مضوا يخطّطون لسلخ
الأمّة عن دينها جملة، حتى تتحوّل إلى أمّة
علمانيّة لا دين لها، تقبل أن تُحكّم بأيّ شريعة،
وأن يشيع فيها أيّ انحراف فكريّ أو خلقيّ.

وهذا التحوّل أخطر من سيطرة الكافرين
والمنافقين عسكرياً على البلاد الإسلاميّة.

والواقع يشهدُ لذلك؛ فإنك لو تأمَّلت؛ لوجدت
البلاد الإسلامية التي أُخِدت من المسلمين
بالقوة العسكرية محدودة؛ كالأندلس التي أخذها
النصارى قديمًا، وفلسطين التي سيطر عليها
اليهود قهرًا... هكذا تبقى قليلة محدودة، ثم إن
تأثيرها على مسار الأمة إيجابي؛ لأنَّ فيها إيقاظًا
لها، وتحريكًا لغيرتها، وبعثًا لحميتها الدينية.

لكن لـــــــو
تـــــــأم

لمت في واقع كثير من البلاد الإسلامية التي
يحكمها الإسلام، ويشيع في أهلها المعروف؛
لوجدتها اليــــوم بلادًا
علمانيَّة

ة، تحكمها نظمٌ غير شريعة الله؛ نُظْمٌ تحمي
الرديلة، وتحارب الفضيلة، فتجد مثلًا في جامعاتها
الاختلاط نظامًا
محدِّ

مًا، وتجد محاربة الحجاب، ووصف أهله بالرجعية
والتخا

ف... إلى غير ذلك من فنون الإغواء.

هكذا وقعت الأمة في براثن المنافقين، فسعوا جاهدين لسلخها عن دينها؛ بسبب غياب المصلحين، الأمرين بالمعروف والناهين عن المنكر عن الساحة، أو ضعفهم في أداء رسالتهم.

والمجتمع ميدان لصراع فئتين،
**(وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ
بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ
الْمُنْكَرِ) (55) (الْمُنَافِقُونَ وَالْمُنَافِقَاتُ
بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمُنْكَرِ وَيَنْهَوْنَ
عَنِ الْمَعْرُوفِ) (56) فأي الفئتين غلبت؛**
استطاعت أن تصبغ المجتمع بصبغتها.

ولذلك كانت قضية الأمر بالمعروف والنهي
عن المنكر قضيةً مصيريةً يترتب عليها احتفاظ
الأمة بمسارها الإسلامي.

ولهذا السبب كان الأمرُ بالمعروف والنهي
عن المنكر في عهد الإسلام المتقدِّمة يحظى
بأشد العناية من المسلمين أجمعين؛ فقد كان
كل مسلم يشعر أنه مطالب بذلك في كل
مجال، وعلى سائر المستويات، فيأمر
بالمعروف، وينهى عن المنكر؛ في بيته، وفي
سوقه، وفي مسجده، وفي كل مكان؛ لا
يفر

ق في ذلك بين صغير أو كبير، ولا قريب أو بعيد،
ولا معروف أو مجهول، ولا ذكر أو أنثى.

هكذا كانوا يشعرون أنَّ ذلك الأمر دينٌ
يدينون الله به، فلم يَكِلُوهُ بِأَكْمَلِهِ إِلَى جِهَةٍ
معيَّنة، ويلقوا باللائمة عليها إذا رأوا منكراً.

ومع ذلك كُله؛ عُنِي المسلمون بنظام
الحسبة، الذي كان رجاله يقومون بمراقبة
المجتمع عمومًا في كلِّ شيء، ويسعون لإصلاحه
ومنع جميع أسباب أذاه، فيمنعون الباعة من
الغشِّ، وينصفون المدائن من المدين، وإذا رأوا
مثلًا بيتًا آيلًا للسُّقوط؛ عالجوا أمره بما يناسب،
وإذا وجدوا شارعًا ضيقًا؛ قاموا على توسيعه،
وإذا رأوا نزاعًا؛ فضّوه... إلى غير ذلك من
المهمات.

إذن؛ كانت مهمّة رجال الحسبة مهمّة

ش_____مولي
ة، أص_____بحت الي_____وم
موز

عة على عدّة جهات؛ من أنظمة مرورّية، وبلديّة،
وتجاريّة... وغيرها، إلى جانب مهمّة مراقبة
السلوك والأخلاق وإيقاف الناس عند حدود الله.

وما كان هذا الاهتمام البالغ بنظام الحسبة
الذي ظهر بوضوح في عهد عمر بن الخطاب؛ إلّا
لإدراك الأمة لأثر تلك الشعيرة في مسارها.

■ حكم الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر:

إذا كان الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بهذه المنزلة من الأهمية في دفع الغربة وحفظ كيان الأمة وحماتها من العذاب الإلهي العاجل ومن الانهيار المادي والمعنوي؛ فإن من الطَّبَعِي أن يكون له من المنزلة في الدين بقدر هذه الأهمية في واقع الحياة.

ولذلك أجمع العلماء على القول بوجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر على التفصيل الآتي.

وجاءت النصوص الكثيرة؛ أمرة للمؤمنين ^{عام}

ة، وللجنة المجاهدة المنصورة خاصة، بالقيام بهذا العمل الكبير، وتحمل أعبائه وتبعاته.

فمنها حديث جرير بن عبد الله البجلي في وعيد مَنْ عَمِلَ فِيهِمْ بِالْمَعَاصِي، وَقَدْ قَدَرُوا أَنْ يَغَيَّرُوا، فَلَمْ يَغَيَّرُوا؛ أَنْ يَصِيبَهُمُ اللَّهُ بِعَذَابٍ قَبْلَ أَنْ يَمُوتُوا⁽⁵⁷⁾.

ومثله حديث أبي بكر في أن الناس إذا رأوا
الظالم فلم يأخذوا على يديه؛ أوشك أن يعمَّهم
الله بعقاب⁽⁵⁸⁾.

وحديث حذيفة في التأكيد على المؤمنين أن
يأمروا بالمعروف وينهوا عن المنكر، وتهديدهم
إن لم يفعلوا أن يبعث عليهم عقابًا، ثم يدعونه،
فلا يستجيب لهم⁽⁵⁹⁾.

وقوله ﷺ ﷺ ﷺ في حديث النعمان
بن بشير رضي الله عنه: "فإن يتركوهم وما
أرادوا؛ هلكوا جميعًا، وإن أخذوا على
أيديهم؛ نَجَوْا وَنَجَّوْا جميعًا"⁽⁶⁰⁾.

إن وعيد الناس؛ بالعقاب والعذاب العاجل
والآجل، وبالهلاك والدمار الشامل، وبردِّ الدعاء
عليهم إذا دَعَوْا؛ لا يكون إلا على فعل محرَّم أو
ترك واجب.

وهذا الوعيد الوارد في التُّصُوص هو على
المجموع: القوم، أو الناس، أو العامَّة، إذ كان
في إمكانهم أن يغيِّروا المنكر فلم يغيروه، وفي
إمكانهم أن يأخذوا على يدي الظالم فلم يأخذوا
على يديه.

وعن طارق بن شهاب؛ قال: أول من بدأ بالخطبة يوم العيد قبل الصلاة: مروان⁽⁶¹⁾، فقام إليه رجل، فقال: الصلاة قبل الخطبة. فقال: قد ترك ما هنالك. فقال أبو سعيد: أما هذا؛ فقد قضى ما عليه، سمعت رسول الله ﷺ يقول: **"من رأى منكم منكراً؛ فليغيّره بيده، فإن لم يستطع؛ فبلسانه، فإن لم يستطع؛ فبقلبه، وذلك أضعف الإيمان"**⁽⁶²⁾.

وقول النبي ﷺ **"فليغيّره"** هو أمر إيجاب بإجماع الأمة؛ كما قال النووي⁽⁶³⁾.

وقال: "وقد تطابق على وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر: الكتاب، والسنة، وإجماع الأمة، وهو أيضاً من النصيحة التي هي من الدين، ولم يخالف في ذلك إلا بعض الرافضة، ولا يُعتدُّ بخلافهم..."⁽⁶⁴⁾.

وهذا الوجوب الذي نقل النووي الإجماع عليه هو مطلق الوجوب، وأعم من أن يكون وجوباً عينياً أو كفاًئياً.

ولكن؛ قد يحتاج القائم بالأمر والنهي إلى عون غيره ومساعدتهم في تحقيق القيام بهذه الفرضية، وإزالة المنكر، وإحياء المعروف، فها هنا يجب عليهم معاونته في ذلك؛ لأنها من توابع القيام بالفرض ذاته، ولا تتحقق الكفاية إلا بها، وبهذا يشمل الأمر الطائفة المنصورة وغيرها.

■ حالات الوجوب العيني للأمر والنهي:

وثمة حالات يجب فيها الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وجوباً عينياً:

- 1- منها: إذا لم يعلم بالمنكر ويطلع عليه إلا فرداً أو أفراداً قلائل لا تتحقق الكفاية إلا بهم⁽⁶⁸⁾.
- 2- إذا لم يستطع القيام بالأمر والنهي والتغيير إلا فرداً أو أفراداً لا تتحقق الكفاية إلا بهم جميعاً⁽⁶⁹⁾.

ومن ذلك المنكرات التي يفعلها علية القوم من السلاطين ومن لابسهم أو استظلَّ بظلمهم، سواء في ذلك المنكرات الشخصية الخاصة، أو المنكرات العامة التي يؤذون بها المسلمين، إذ لا يستطيع الإنكار عليهم كل أحد؛ بل لا ينكر عليهم إلا ذو مكانة ومَنعة من العلماء ونحوهم.

ومثله إذا كان الواقع في المنكر أحد له عليه ولاية شرعية، ويستطيع هو - دون غيره - أن يأمره وينهاه؛ كابنه، وزوجه، وغلّامه⁽⁷⁰⁾.

3- وبجب القيام بالأمر والنهي وجوباً عينياً على ذوي السلطان المقتدرين على التغيير، وعلى من يفوضونهم في ذلك؛ كالمحتسبين.

فإن الله تعالى إنما شرع الإمامة العظمى وسائر الولايات دونها؛ لإقامة الدين، والأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، وردع الظالمين والفاسقين؛ بإقامة الحدود والتعزيرات التي تمنعهم من التمادي والانهماك فيما هم فيه، فإذا ترك الولاية الأمر والنهي والجهاد؛ طمعاً في دنيا، أو خوفاً على كرسي، أو محاباةً لبعض الكفار أو الفساق أو المنافقين؛ فالشأن فيهم كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية:

"وولي الأمر؛ إذا ترك إنكار المنكرات، وإقامة الحدود عليه بما لا يأخذه؛ كان بمنزلة مقدّم الحرامية الذي يقاسم المحاربين على الأخيدة، وبمنزلة القواد الذي يأخذ ما يأخذه ليجمع بين اثنين على فاحشة، وكان حاله شبيهاً بحال عجز السوء امرأة لوط...

وولي الأمر إنما نُصَّب ليأمر بالمعروف
وينهى عن المنكر، وهذا هو مقصود الولاية، فإذا
كان الوالي

يُمَدُّ
من من المنكر بمال يأخذه؛ كان قد أتى
بعض
المقصود؛ مثل من نصبته ليعينك على عدوك،
فأعان
عدوك
عليك، وبمنزلة من أخذ مالاً ليجاهد به في
سبيل الله، فقاتل به المسلمين " (71).

■ هل يأْمُرُ الفسَّاق بالمعروف وينهون عن المنكر؟

يجب على المسلمين جميعاً أن يأْمُرُوا
بالمعروف وينهوا عن المنكر حسب التفصيل
السابق: إما على التعيين، وإما على الكفاية،
فلا بدَّ من إنكار المنكر بصدق وجد وإعلان، مهما
أمكن ذلك، حتى الذين يفعلون المنكر يجب
عليهم أن ينكروا.

قال الإمام ابن عطية رحمه الله: "والإجماع على أن النهي عن المنكر واجب لمن أطاقه، ونهى بمعروف، وأمن الضرر عليه وعلى المسلمين، فإن تعدد على أحد النهي لشيء من هذه الوجوه؛ ففرض عليه الإنكار بقلبه، وألا يخالط ذا المنكر.

وقال حدّاق أهل العلم: ليس من شروط الناهي أن يكون سليماً من المعصية؛ بل ينهى العصاة بعضهم بعضاً.

وقال بعض الأصوليين: فرض على الذين يتعاطون الكؤوس أن ينهى بعضهم بعضاً، واستدل قائل هذه المقالة بهذه الآية⁽⁷²⁾؛ لأن قوله: **(يَتَنَاهَوْنَ)** و**(فَعَلَوْهُ)**؛ يقتضي اشتراكهم في الفعل، وذمهم على ترك التناهي⁽⁷³⁾.

والأصل في ذلك أن كل
مكلاً

ف مطالب بفعل الخير، وبالأمر به، ومطالب
بترك الشرِّ، وبالنهي عنه؛ فهذه أربعة أمور لا بد
منها، ولا يسقطُ التقصير ببعضها البعض الآخر،
وكما أن للفاسق القيام بتغيير المنكر الأكبر - وهو
الكفر والشرك - بالدعوة إلى الإسلام والجهاد
في سبيل الله - بالإجماع-؛ فكذلك الحال في
الاحتساب بتغيير المنكرات التي دون ذلك⁽⁷⁴⁾.

فكلُّ من الأمر بالمعروف وفعله واجب، لا
يسقط أحدهما بترك الآخر على أصح قولي
العلماء من السلف والخلف؛ كما يقول ابن كثير
رحمه الله⁽⁷⁵⁾ و⁽⁷⁶⁾.

ولهذا قال سعيد بن جبير رحمه الله: "لو
كان المرء لا يأمر بالمعروف ولا ينهى عن المنكر
حتى لا يكون فيه شيء؛ ما أمر أحدٌ بمعروف،
ولا نهى عن منكر".

قال مالك: "ومَنْ هذا الذي ليس فيه
شيء؟! "⁽⁷⁷⁾.

أما قوله تعالى: **(أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ وَتَنْسَوْنَ أَنْفُسَكُمْ وَأَنْتُمْ تَتْلُونَ الْكِتَابَ أَقَلَّا تَعْقِلُونَ)** ⁽⁷⁸⁾؛ فليس المراد ذمهم لأنهم أمروا بالبرِّ ولم يفعلوه؛ بل ذمهم على مجرد الترك مع ما عندهم من العلم ⁽⁷⁹⁾.

ولا يعارض هذا أيضًا حديث أسامة بن زيد رضي الله عنه: أنه سمع النبي ﷺ يقول: **"يُجاء بالرجل يوم القيامة، فيُلقي في النار، فتندلق أفتابه في النار، فيدور كما يدور الحمار برحاه، فيجتمع أهل النار عليه، فيقولون: أي فلان! ما شأنك؟! أليس كنت تأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر؟ قال: كنت آمركم بالمعروف ولا آتية، وأنهاكم عن المنكر وآتية"** ⁽⁸⁰⁾؛ فإن الجمع بين هذا وهذا: أن الأولى والأجدر والأوجب على الأمر: أن يمثل ما أمر به، ويجتنب ما نهى عنه.

وهذه سنة الرسل عليهم السلام؛ كما قال شعيب عليه السلام: **(وَمَا أَرِيدُ أَنْ أُخَالِفَكُمْ إِلَىٰ مَا أَنْهَاكُمْ عَنْهُ)** ⁽⁸¹⁾.

وهذا أليق بحال الداعي، وأقرب للقبول،
وأدعى للاستجابة.

ولا يعني هذا أن مواقع المنكر مُعفى من
وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ولا
أنه لا يأمر ولا ينهى إلا مَنْ كان سالمًا من
المعاصي؛ لأن ذلك يستلزم إبطال الأمر
والنهي⁽⁸²⁾.

وايم الله؛ إنها لمكافأة عجيبة للعُصاة أن
يُغْفَوا من مسؤولية الأمر بالمعروف والنهي عن
المنكر على حين يؤاخذ بذلك المطيعون!

وقد قيل:

لَئِنْ لَمْ يَعِظِ النَّاسَ مَنْ هُوَ مُذْنِبٌ
فَمَنْ يَعِظُ الْعَاصِينَ بَعْدَ
مُحَمَّدٍ؟!!

بل يجب على المواقف للمعصية - كغيره - أن يأمر وينهى؛ شريطة أن يكون أمره بجدٍّ وصدق، لا يتلبَّس به استخفاف ولا سخرية... كأن يقول لغيره مثلاً: إنك أقدر مني على ترك المعصية، وأقوى عزيمة، والمعينون لك على ذلك كثير، ولا زلت في أول طريق الانحراف، فدع ما أنت فيه قبل أن تتوَعَّلَ ويعزَّ عليك الرجوع.

ومثله إذا كان والياً ولاية كلية أو جزئية؛ فإنه يجب عليه منع الناس من الوقوع في المنكرات، ونهيهم عنها، والحيلولة بينهم وبينها، ولو كان هو موافقاً لها، أمّا مَنْ بان من حاله أن أمره ونهيه على سبيل النفاق والرياء والمخادعة وإظهار شيء وإبطان خلافه؛ فلا شك في أنه آثم مأزور؛ لأن أمره ونهيه حينئذ لم يكن امثالاً لحكم الشرع الذي أوجب عليه الأمر والنهي؛ بل كان خداعاً وتلبيساً ونفاقاً.

وكذلك الناهي على سبيل السخرية والاستخفاف، ممَّن يظهر من ملابسات حاله ذلك، فهو آثم؛ بل قد يكون فعله كفرًا؛ لأنه استهزاء بشرع الله.

أما المعدَّب - في حديث أسامة السابق -، فيحتمل أن يكون عذابه لمقارفته المنكرات التي كان ينهى الناس عنها، وتركه الواجبات التي كان يأمر الناس بها، وليس لذات الأمر والنهي، ويحتمل أنه كان يأمر وينهى على سبيل النفاق والرياء والمخادعة، وإظهار غير ما يبطن، أو على سبيل السخرية والاستخفاف.

■ صفات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر:

إن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر عبادة من العبادات، يجب فيها ما يجب في غيرها من العبادات، من إخلاص العمل لله وحده، والمتابعة فيه لرسوله ﷺ ﷻ ﷺ ﷻ.

ثم إن الأمر والنهي يتميز بأنه نيابة عن النبيين في الإصلاح والتغيير والتوجيه والنصيحة، ومواجهة للناس بغير ما هم عليه؛ بل بما هو غريب عليهم، مخالف لمألوفهم؛ فهو إما طلب ترك منكر قائم موجود، أو طلب فعل معروف غائب مفقود.

ولذلك؛ فقد يتصدى للأمر والنهي قوم غير مستجمعين للشروط كلها، ولا متّصفين بالعلم والحكمة، فيكون ما يفسدون أكثر مما يصلحون، ويكون سكوت هؤلاء في بعض الأحيان عن المنكر أولى من الإنكار، إذ إن من الإنكار المتعجّل غير الحكيم ما يثير منكرًا أكبر من المنكر الأول، مع بقاء المنكر الأول، أو مع زواله. والأصل أن القائمين بتغيير المنكر هم من الطائفة المنصورة المتحلّية الخصائص السابقة⁽⁸³⁾، ولكن يُضاف إلى ذلك أنه لا بد من وجود صفات للفرد، أو للجماعة، حال القيام بالأمر والنهي، وقبله، وبعده؛ منها:

- العلم.

- الرفق والعدل والحلم.

- الصبر.

يقول الإمام سفيان الثوري رحمه الله⁽⁸⁴⁾: "لا يأمر بالمعروف ولا ينهى عن المنكر إلا من كان فيه ثلاث خصال: رفيق بما يأمر رفيق بما ينهى، عدل بما يأمر عدل بما ينهى، عالم بما يأمر عالم بما ينهى"⁽⁸⁵⁾.

ف العلم قبل الأمر والنهي، والرفق والحلم
والعدل معهما، والصبر بعدهما.

* والمقصود بالعلم:

- العلم بالمعروف والمنكر بمقتضى الشرع،
إذ إن الأمر والنهي؛ إذا لم يكن متبعا للشرع؛
كان

مذ

بغا للهوى، وكثير من الناس ينكرون ما لا
تهواه نفوسهم، ولو كان معروفا، ولو كان من
السنة، وهؤلاء يفسدون أكثر مما يصلحون.

- وكذلك: العلم بالطريق الصحيح للإنكار؛
بحيث يفهم المحتسب آداب الأمر والنهي وأصوله
وضوابطه.

- ومثله: العلم بحال المأمور وحال المنهي
وما يناسب هذا الحال.

وهذا العلم هو المعبر عنه بالفقه في بعض
الآثار⁽⁸⁶⁾.

* أما الرفق والحلم والعدل:

- فالرفق يحمل المحتسب على اللبابة وحسن السياسة واللطف في الأمر والنهي، وهذا أدعى للقبول.

ولذلك قال سليمان بن طرخان التيمي⁽⁸⁷⁾ رحمه الله: " ما أغضبت رجلاً فقبل منك " ⁽⁸⁸⁾.

وسئل الإمام مالك عن الرجل يعمل أعمالاً سيئة؛ يأمره الرجل بالمعروف وهو يظن أنه لا يطيعه؟ فقال: " ما بذلك بأس، ومن الناس من يُرفق به، فيطيع، قال الله عز وجل: **(فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لَيِّنًا)** " ⁽⁸⁹⁾.

وقد تحمل شدة الغيرة الأمر والنهي على ترك الرفق، فيحرم القبول والتوفيق.

ومن جاري العادة أن يلقي المحتسب بعض الأذى من السفهاء، ويسمع منهم ما لا يحب، فلا يحمله ذلك على الانتصار لنفسه؛ بل يتذرع بالحلم، ولا تستخفه سفاهة السفهاء.

ولذلك لما ذكر الإمام أحمد الإنكار بالرفق؛ قال: " إن أسمعوه ما يكره؛ لا يغضب، فيكون يريد ينتصر لنفسه " ⁽⁹⁰⁾.

- أما العدل؛ فيحمل المحتسب على الإنصاف، ومعرفة ما قد يكون للواقع في المنكر من فضل ومكانة وسابقة؛ فلا ينسى فضائله بهذه الزلة والسقطة، ويحمله على اختيار الأسلوب المناسب في الإنكار؛ بحسب نوع المنكر، وحال المنهي، ويحمله على الإنصاف من نفسه لو حدث في الأمر مخاصمة أو ترفع.

* **أما الصبر؛** فيحمله على احتمال ما يلقاه في هذا السبيل.

ولذلك كان من وصية لقمان لابنه: **(وَأْمُرْ بِالْمَعْرُوفِ وَانْهَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأَصْبِرْ عَلَىٰ مَا أَصَابَكَ إِنَّ دَلِيلَكَ مِنَ الْأُمُورِ)**⁽⁹¹⁾.

واشترط هذه الخصال يوجب الصعوبة على الكثير من النفوس، فيظن أنه بذلك يسقط عنه الأمر والنهي، فيدعه.

والحقُّ أنه لا بد من الموازنة بين المصلحة والمفسدة، فإن استطاع أن يأمر وينهى ويتحقَّق بهذه الخصال؛ فهذا الواجب عليه، وإن لم يستطع الأمر والنهي إلا مع الإخلال ببعضها، كمن يخلُّ بالرفق أو بالحلم مثلاً، فينظر إن كانت المصلحة المترتبة على أمره ونهيه أكثر من المفسدة؛ أمَرَ ونهى، وإن كانت المفسدة أكثر؛ كفَّ وترك، وإن كانتا متساويتين؛ فهذا موضع اجتهاد، وقد يرجِّح أحد الطرفين بمرجِّح خارج عنهما⁽⁹²⁾.

إن اشتراط وجود هذه الصفات في الأمر والناهي، وقلَّة المتحقِّقين بها؛ لهو برهان على تفاوت أحوال الغربية، وتنوعها، وتسلسل درجاتها، حتى يعزُّ وجود الفئة الموفية بالشروط، وهو برهان على أهمية تعارف أفراد الطائفة المنصورة، وفئاتها، حتى يتناوبوا القيام بفروض الكفايات التي اضطلعوا بها، فمن كان متحلِّياً بالصفات المناسبة للأمر والنهي؛ أمَرَ ونهى، ومَن كان أقرب إلى الاهتمام بالعلم والتعليم؛ اشتغل به، ومَن كان شأن الجهاد لديه أغلب؛ توجه إليه... وهكذا باقي الأعمال.

وهذه من الإيجابيات الكبيرة الناتجة عن
الاجتماع على الخير.

ولو نظرنا إلى أي مجتمع بشري؛ لوجدنا هذا
متحققاً فيه:

ففي مجتمع الصحابة مثلاً؛ كان فيهم خالد
بن الوليد وأمثاله من المشغولين بالجهاد⁽⁹³⁾،
وكان فيهم ابن مسعود وأمثاله ممن هم أقرب
إلى الاشتغال بالعلم والتعليم⁽⁹⁴⁾، وكان غيرهم
يشغل بغير ذلك من وجوه الخير.

■ تعارض المصلحة والمفسدة في هذا الباب:

وهذا الموضوع في غاية الأهمية، والقصور
في فقهه يترتب عليه أخطاء في الفعل والكف
كثيرة.

وذلك أن كثيرًا من الناس يملكون تمييز
المصلحة الصريحة التي لا تكاد تشوبها
مفسدة، ولا يخالطها ضرر، ويملكون تمييز
المفسدة المحضة الصريحة التي لا تكاد تشوبها
مصلحة، ولا يكاد يختلط بها شيء من النفع، أما
حين تتداخل المصالح والمفاسد وتختلط؛ فإن
أكثر الناس يتعسّر أو يتعدّر عليهم تمييز الراجح
منها، وفعل ما يقتضيه الشرع، وكلما ازداد
اختلاطهما، وتقارب مقدارهما؛ ازدادت صعوبة
التمييز بينهما وفعل الأرجح منهما.

وإذا كان من الظاهر أنه كلما بُعد عهد الناس
بالرسالة؛ ازدادت غربة الشرائع، وازدادت
المفاسد ظهورًا، وازداد تشابك المصلحة
بالمفسدة، وصعوبة تحصيلها؛ إلا بتحمّل قدر من
الضرر؛ فإن هذا يؤكد أهمية فقه هذه المسألة
لمن يتصدّى للدعوة والاحتساب بالأمر والنهي
في هذا العصر.

والقاعدة العامّة في هذا أن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من أعظم المأمورات التي تعبّدنا الله بفعلها، والواجبات المستحبات لابد أن تكون مصلحتها راجحة على مفسدتها، إذ بهذا بُعث الرسل، وأنزلت الكتب، وكل ما أمر الله به؛ فهو صلاح، وقد أثنى الله على الصالح والصالحين والمصلحين في غير موضع، وذم الفساد والمفسدين في غير موضع.

فحيث كانت مفسدة الأمر أو النهي أعظم من مصلحته؛ لم يكن مما أمر الله به، وإن كان قد تضمّن ترك واجب أو فعل محرّم، إذ المؤمن عليه أن يتقي الله في عباده، وليس عليه هداهم.

وحيث كانت مصلحة الأمر والنهي أعظم من مفسدته؛ فهو مما أمر الله به ورسوله، إذ الشرع جاء بجلب المصالح وتحصيلها، ودفع المفساد وتقليلها⁽⁹⁵⁾.

فإذا تعارضت المصالح والمفاسد والحسنات والسيئات أو تزاومت؛ فإنه يجب ترجيح الراجح منها؛ فإن الأمر والنهي، وإن كان متضمنًا لتحصيل مصلحة ودفع مفسدة؛ فينظر في المعارض له، فإن كان الذي يفوت من المصالح أو يحصل من المفاسد أكثر؛ لم يكن مأمورًا به؛ بل يكون محرّمًا إذا كانت مفسدته أكثر من مصلحته.

لكن اعتبار مقادير المصالح والمفاسد هو بميزان الشريعة، فمتى قدر الإنسان على اتّباع النصوص؛ لم يعدل عنها، وإلا اجتهد برأيه لمعرفة الأشباه والنظائر، وقلّ أن تُعوّز النصوص من يكون خبيرًا بها وبدالاتها على الأحكام.

وعلى هذا؛ إذا كان الشخص أو الطائفة جامعين بين معروف ومنكر، بحيث لا يفرّقون بينهما؛ بل إما أن يفعلوهما جميعًا، أو يتركوهما جميعًا؛ فإنه ينظر، فإن كان المعروف أكثر؛ أمر به، وإن استلزم ما هو دونه من المنكر، ولم ينه عن هذا المنكر المستلزم تفويت ما هو أعظم منه من الطاعة.

وإن كان المنكر أعظم؛ نهى عنه، وإن استلزم قَوات ما هو دونه من الطاعة، ولم يأْمُر بفعل هذه الطاعة المستلزمة لما هو أعظم منها من المنكر.

وإذا اشتبه الأمر؛ استبان المؤمن حتى يتبين له الحق، فلا يقدم على الطاعة إلا بعلم ونية⁽⁹⁶⁾.

فالتعارض إدًّا؛ إما بين حسنتين لا يمكن الجمع بينهما، فنقدم أحسنهما بتفويت الأخرى، وإما بين سيئتين لا يمكن دفعهما معًا، فتدفع أسوأهما باحتمال الأخرى، وإما بين حسنة وسيئة لا يمكن التفريق بينهما، وترك إحداهما مستلزم لترك الأخرى، فينظر في الأرجح من مصلحة الحسنة أو مفسدة السيئة.

وباب التعارض واسع جدًّا، ولا سيَّما في هذه الأزمنة التي نقصت فيها آثار الوحي، وعظمت آثار الغربة، وذهبت خلافة النبوة.

وهذا التعارض والاختلاط بين الحسنات والسيئات من أسباب الاختلاف العريض بين المسلمين:

فقوم ينظرون إلى الحسنات، فيرجحون
تحصيلها، وإن تضمَّنت سيئات عظيمة.

وقوم ينظرون إلى السيئات، فيرجحون
تركها، وإن تضمَّن ترك حسنات عظيمة.

والمتوسطون مَن يقارنون بين مقدار
المصلحة ومقدار المفسدة، فينفذون ما غلب
خيرُه - وإن تضمَّن شرًّا - ويدعون ما غلب شرُّه -
وإن تضمَّن تفويت خير قليل - ، وإذا التبس الأمر
عليهم؛ وقفوا حتى يستبين؛ دون أن يلوموا
غيرهم في هذه المواطن الاجتهادية التي تختلف
فيها أنظار النظَّار⁽⁹⁷⁾.

■ من الأخطاء الشائعة اليوم في
موضوع المصلحة والمفسدة:

وهذه القاعدة في موضوع تعارض المصالح والمفاسد يجهلها كثير من الناس، فيقعون في أخطاء كبيرة، وربما لاموا غيرهم على فعل الأحسن والأكمل، وحمدوه على فعل الأقل؛ لضعف نظرهم، أو لإيثارهم ما يظنونه السلامة والورع؛ لضعف فقههم، وإلا؛ فالورع ليس في ترك المشتبه بالمحرم أو بالمكروه فحسب؛ بل من الورع فعل المشتبه بالمستحب أو بالواجب أيضاً.

ومن الأخطاء التي يقع فيها بعض المتدينين والمتفكّهة في زماننا ما يلي:

- **أولاً:** أن يدعّوهم إيثارُ السلامة في أنفسهم والخوف من الفتنة إلى اعتزال مواطن المنكرات والبعد عنها، مع قدرتهم على غشيانها والإنكار على أصحابها والتغيير إما باليد وإما باللسان، وذلك خوفاً على أنفسهم من هذه المنكرات أن يصل إليهم شيء من رذاذها وغبارها، أو يصل إلى قلوبهم شيء من ظلمتها وسوادها.

والواقع أن أقوى الناس يقينًا، وأمتهم دينًا،
وأوسعهم علمًا، وأشدّهم ثباتًا؛ إذا اشتغل
بالدعوة إلى الله في أوساط المشركين وأهل
الكتاب أو الفساق وأهل البدعة أو نحوهم؛ قد لا
يشعر بالروح والسعادة القلبية ولذاذة الإيمان
التي يشعر بها غيره من المقيمين بين ظهراي
أهل الخير والفقهِ والعبادة، ومع ذلك؛ فقد يكون
ما يقوم به من العمل والدعوة أفضل بمراحل
مما يقومون هم به، وقد يكون له من الفضل
والخير ما ليس لهؤلاء.

وتحمُّل الضرر اليسير من أجل تحصيل
مصلحة أعظم أمر مطلوب شرعًا وعقلًا، وما
يفقده المرء المشتغل بالنهي عن المنكر من
راحة القلب وانبساطه لكثرة رؤيته للمنكرات
وضـ

وتـ
بر
مه بها، ثم تأثر القلب بذلك، وضعف إشراقه؛ يعدُّ
أمرًا يسيِّرًا بالقياس إلى ما يقابله من المصلحة
العظيمة التي هي: هداية الناس، وإقامة الحجة
عليهم، وأمرهم بالمعروف، ونهيهم عن المنكر،
وتحمل فروض الكفاية عن الغير، بل قد تكون
هذه الأمور من فروض الأعيان عليه حسب
التفصيل السابق.

وكذلك ما يخافه على نفسه من منازعتها له
إلى المنكرات، ودعوته إليها، مع ما يقابل ذلك
من الإيمان والخوف من الله.

أما مَنْ يرى في نفسه ميلًا صريحًا إلى هذه
المنكرات - وخاصة المنكرات المتعلقة
بالشهوات؛ كالسفور، والتبجج، والاختلاط...
ونحوها -، ويجد من نفسه الهمَّ القويَّ بذلك؛
فهذا حريُّ به البعد عنها طلبًا لنجاة نفسه منها.

وهذا الباب يتفاوت فيه الناس تفاوتًا كبيرًا،
وكثير ممَّن يَغْلِب عليهم الصلاح والورع؛ يؤثرون
سلامة أنفسهم، وينسون أن السلامة تكون أيضًا
بالقيام على أهل المنكرات ومضايقتهم وردعهم.
فالواجب على طلبة العلم والدُّعاة
والمتفقِّهين القيام بالأمر بالمعروف والنهي عن
المنكر على كل صعيد، والإنكار على أصحاب
الانحرافات الخلقية وأصحاب الانحرافات
الفكرية؛ بحيث يُوَدِّي كل امرئ ما يقدر عليه،
ويناسب حاله وحال من ينكر عليه.

فلا بد من إقامة الحجة على هؤلاء وأولئك،
وعلى غيرهم من أهل المنكرات من العلية أو
من غيرهم؛ دفعًا للغربة عن الشريعة التي جاءت
بإقامة المعروف والأمر به، ورد المنكر والنهي
عنه.

ولا يمكن التباعد المطلق عن المنحرفين من حملة الأفكار الإلحادية والعلمانية، ومن أصحاب البدع والانحرافات العقديّة، ومن أصحاب المفاسد الخلقية؛ بحجة الخوف من التأثير بهم؛ بل على مَنْ يجد في نفسه شيئاً من الكفاءة العلمية والشخصية في ذلك: أن يقوم بواجب الأمر والنهي والبلاغ وإقامة الحجة.

- **ثانياً:** ومن الأخطاء أيضاً ما يوجد في جماهير طلاب العلم والدعاة في هذا العصر من: العزوف عن توكلي الأعمال التي فيها مصلحة عامّة، والعزوف عن التصدُّر للتدريس أو التوجيه أو القيادة؛ زهداً في السمعة والجاه، وكراهية للشهرة، وإيثاراً للخمول والاستخفاء والبعد عن الأضواء.

وربما تعلق بعضهم بما يؤثر عن بعض السلف من عبارات في هذا المعنى، تدل على كراهيتهم للتصديق، وتبرمهم من تعظيم الناس لهم، ومقتهم لأنفسهم⁽⁹⁸⁾، وربما

احتج بقول أيوب السخثياني: "دُكِرْتُ وما أحب أن أذكر"⁽⁹⁹⁾، وقول الثوري: "وإذا رأيت الرجل قد دُكر في بلدة بالقراءة والنسك، وعلا فيها بالاسم، واضطرب به الصوت، فلم يخرج منها؛ فلا تَرَجُ خيره"⁽¹⁰⁰⁾، ويقول بعضهم: "لست أهلاً لهذا، هذا يقوم به غيري ممن آتاهم الله القدرة، ومن الظلم للناس أن أقوم بهذا الأمر"... إلى غير ذلك من التعليقات العليلة والأعذار التي لو حاسب المتذرع بها نفسه حساباً حقيقياً صريحاً صادقاً؛ لأدرك أنها لا تستقيم ولا تصح، ولكن هو أول الناقدین لها.

والواقع أن أكثر الناس زهداً في هذه الأمور هم أكثر الناس كفاءة وصلاحية لها في الجملة، على ما فيهم من نقص وقصور.

وإن تخلي المخلصين الزاهدين في الشهرة
والجاه عن هذه الميادين جعلها مرتعًا خصبًا لكل
من لا يصلح لها: من حملة المذاهب الأرضية،
ومن المتظاهرين بالخير وهم على نقيضه، ومن
شيوخ البدع والتصوف، ومن طلاب الشهرة
الحريصين على كسب احترام الناس ومديحهم
وثنائهم.

ومن نتائج هذا أن يصبح الذين يمثلون الدين
في المجتمعات الإسلامية من هذه النوعيات
المنحرفة، وأن يصبح أهل العلم والسنة
والصلاح؛ بعيدين عن هذه الميادين؛ منزوين في
دورهم ومجالسهم؛ لا يكاد يسمع بهم أحد.

وقد يروق لهم هذا الحال، ويتعللون بأنهم
في غربة، وأن هذه ضريبة الغربة! وكونهم في
غربة أمر واقع، ولكن ما هكذا شأن الغرباء، ولا
هذه صفاتهم.

فالغريب الموقِّق الحريص على الانضواء
تحت لواء الطائفة المنصورة القائمة بأمر الله
شأنه: الجهاد في كل الميادين، والصدع بالحق،
والعمل على دفع هذه الغربة عن الدين وشرائعه
وأهله المتمسكين به، وليس شأنه أن يؤثر
السلامة فيشارك في إحكام طوق الغربة حول
نفسه، وإن لم يشعر، وله قدوة بالغرباء الأولين،
الذين بدأ الدين على أيديهم، حيث لم يزد هم
الشعور بالغربة؛ إلا ثباتًا على الحق، وتحمُّسًا له،
وصبرًا عليه، وجهادًا فيه، حتى حَقَّقَ اللهُ على
أيديهم نصر هذا الدين أتم نصر وأكمله، ودفع
الله بهم عنه الغربة، ولم يمنعهم

حَبِّ

هم للخمول، وكراهيتهم للشهرة، من القيام
بالدعوة والجهاد والتوجيه، ولو ترتب على ذلك
أن يشتهروا ويعرفوا - على كُرِّهِ منهم -، وعلى
هذا يُحمل كلام السلف.

أما أن نقع

وننك

عن مواطن: البيان والبلاغ، والأمر والنهي،
والتوجيه والدعوة، ثم نزع أن هذه هي الغربة؛
فهذا من سوء الرأي وضعف التدبير.

إن التعلُّل بالعجز والضعف وقصور الآلة
وقلة الكفاءة ليست مسوِّغات حقيقية لترك
ميدان الدعوة والتوجيه واعتزاله؛ لأن من هؤلاء
المعتزلين المعتذرين بالضعف والقصور مَنْ
ينتقدون كثيرًا من القائمين على هذه المجالات،
ويُزرون بهم، وينتقصونهم، وهذا دليل على أنهم
لم يتركوا الميدان لمن هو أكفأ منهم، وأقدر،
وأعلم، وأنزه قصدًا، وأقوم مسلكًا؛ بل لمن هو
أقل، وأضعف، وأجهل؛ باعترافهم هم.

وكثيرًا ما تلتبس المثبطات الشيطانية
المغرية بالراحة والقعود بالرغبة في معالجة
الأعمال المريحة الهادئة؛ كالقراءة، والبحث،
والعبادة... ونحوها، وتلتبس هذه وتلك باحتقار
النفس وهضمها وازدراءها، حتى لتبدو هذه الأمور
لصاحبها نوعًا من الزهد السلفي الصحيح، وما
هي منه في شيء.

بل المَّتَّبِع الحريص على خير نفسه وخير المسلمين، الحريص على دفع الغربة عن نفسه وعنهم، هو من يبذل ما عنده من العلم والفهم والفقه -ولو قلَّ- دون أن يدَّعي ما ليس له، وهو مَنْ يزاحم أهل الضلالة والبدعة في قيادة المجتمعات الإسلامية وتوجيهها، ويستفيد من الفرص المواتية في ذلك، مع حرصه الشديد على سلامة نفسه من التعلق بالدُّنيا والجاه والمكانة عند الناس وجهاده لها في ذلك.

لكن؛ لو وجد أن نفسه لا تطاوعه إلى فعل هذا الخير المتعدي النافع للناس كافة من العلم والتعليم والقيادة والتوجيه والتصُدُّر؛ إلا بشيء من الأغراض الدنيوية؛ من تحصيل مال، أو رغبة في جاه، أو منزلة... أو نحو ذلك، وكان ضرر هذه الأشياء أقل من المصلحة المترتبة على هذه الأعمال، مع استعداده لترك هذه الأعمال الخيرية كراهية لما لابسها، مما يدلُّ على إخلاصه وحسن مقصده ورغبته في استقلال النية في العمل استقلالاً تاماً خالصاً من كل شائبة؛ فإن مباشرته لهذه الأعمال الصالحة النافعة ومعاناته لها مع مجاهدة نفسه على تمام الإخلاص لئلا تستقرَّ بها الرغبة في الأغراض العاجلة خير من اعتزاله وتركه الميدان لغير أحد؛ إلا للمفسدين والمنحرفين والمرائين؛ خاصة حين لا يوجد من يقوم بهذه الفروض، ولا من يتصدَّى لها بما يكفي لتوجيه عموم الناس، ودعوتهم، وتعليمهم، وأمرهم بالمعروف، ونهيهم عن المنكر.

وقيام أهل العلم والصلاح بواجب الدعوة
والبلاغ والإنكار، مع ما يستلزمه ذلك من التصدر
والبروز والظهور، يفيد في إنكار المنكرات
الكبيرة التي تحتاج في إنكارها إلى عصبية تحيط
بالمنكر، تكسبه القوة والثقل، وتحميه من أن
يصل إليه أذى أهل المنكر.

وذلك مثل المنكرات الشائعة الشهيرة
المستقرّة التي اعتادها الناس وأفوها حتى
صارت جزءاً من حياتهم، والمنكرات التي يقف
خلفها المنافقون المستترون، سواء كانوا أهل
سلطة ونفوذ وتمكين، أو كانوا ممن يحيطون
بأهل السلطة والنفوذ والتمكين، والمنكرات
التي يقف خلفها بعض المحسوبين على الدين أو
العلم أو الشرع، وهم في الحقيقة من أهل
الزندقة والجهل والهوى.

وإنّ مما ينبغي أن يُلاحظ: أنّ الله تعالى
أثنى على المؤمنين بدعائهم وقولهم: **(رَبَّنَا
هَبْ لَنَا مِنْ أَزْوَاجِنَا وَذُرِّيَّاتِنَا قُرَّةَ أَعْيُنٍ
وَاجْعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَامًا)** (101).

فطلب الإمامة في الدين مما يُمدح به ويُثنى عليه، وليس فيه مذمة بحال من الأحوال.

وكذلك لما جاء عثمان بن أبي العاص، فقال:
يا رسول الله! اجْعَلْنِي إمام قومي. قال له النبي
ﷺ: " أَنْتَ إمامهم، واقْتَدِ
بأضْعَفِهِمْ، واتَّخِذْ
مُؤَدِّ

نَا لَا يَأْخُذُ عَلَى أذَانِهِ أَجْرًا" (102).

فأقره النبي ﷺ على طلب الإمامة، ولم يعتب عليه في ذلك؛ بل قال له:
" أَنْتَ إمامهم"، ثم أوصاه ببعض الوصايا المتعلقة بالإمامة، ووجوب الرفق فيها بالرعية، وتولية الأكفء المخلصين الذين لا يريدون الأجر إلا من الله.

فهذا فيما يتعلّق بالإمامة الدينية.

أما ما يتعلّق بالإمامة
الدينيّة

ة؛ كمن يكون قصده الإمارة مثلاً أو
الوظيفة؛ فهذا يُقال في حقّه ما قاله الرسول ﷺ
لعبد الرحمن بن سُمرة: "يا
عبد الرحمن بن سمرّة! لا تسأل الإمارة؛
فإنك إن أعطيتها عن غير مسألة؛ أعتت
عليها، وإن أعطيتها عن مسألة؛ وكنت
إليها..." الحديث (103).

فجديرٌ بالداعي وطالب العلم أن يعرف

الـ
وافع والموانع وحقيقتها... وهل هي دوافع أو
موانع صالحة شرعية؟! أم أنها من إلقاءات
الشیطان التي تتزيّى في النفس بزي الخیر،
وهي بضد ذلك؟!!

وكثيرًا ما تتحالف هذه القوى

الخفيّة

الشريفة؛ لإحكام أحابيل الغربية، وإشاعة

الفتنة،

وتتوحّ

د ضد السنة وأهلها، وكثيرًا ما يجد الولاة والحكام

المنحرفون عن الشريعة الحائدون عن منهج

النبوة في مألوفات الناس وعوائدهم حجة لترك

المنكرات؛ بل ونشرها وإشاعتها، وإهمال الأمر

بالمعروف وإخماله، والتضييق على أهله،

وتعميق اغترابهم، ويجدون من المنتسبين إلى

الدين من المتصوفة والمرتزة المتمصلحة

وأضربهم مَن

يتمس

حون به في إظهار حذبهم على الدين، وحرصهم

عليه، مقابل التمكين لهم في نشر طرائقهم

الضارة

ة بين المسلمين، والترويج لها؛ مصداقًا لقوله

تعالى: **(وَكَذَلِكَ نُؤَلِّي بَعْضَ الظَّالِمِينَ بَعْضًا**

بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ) (104).

- **ثالثًا:** ومن الأخطاء الواقعة اليوم بسبب اختلال ميزان المصالح والمفاسد عند كثير من القائمين بالأمر والنهي بين المسلمين: تعجُّل بعضهم في استعمال القوة، وشهر السلاح ضد المفسدين، مما يترتب عليه من الفتن والمفاسد أحيانًا أضعاف المنكر الأصلي الذي قاموا لتغييره. واستعمال القوة لتغيير المنكر وارد في أصل المسألة، إذ هو داخل ضمن مفهوم التغيير باليد لمن استطاع⁽¹⁰⁵⁾، ولكن يجب وضعه في موضعه، واستعماله في وقته المناسب، وضبطه بالضوابط الشرعية التي تحفظه من أن يكون أعبوة في أيدي المتهوِّرين والمتعجِّلين.

ومن الضوابط الأساسية له ما يلي:

1- أن يكون استعماله عند فقدان السلطة القائمة بالأمر والنهي، أو في الأطراف والنواحي البعيدة التي يضعف فيها سلطان المدول غالبًا، فأما مع وجود الدولة الشرعية القويَّة الآمرة الناهية؛ فإن شهر السلاح دون إذنها هو نوع من الفوضى التي يجب حسمها والقضاء عليها⁽¹⁰⁶⁾.

2- أن تكون المصلحة في ذلك ظاهرة، بحيث لا يترتب عليه من المفسد الآئنة والمستقبله أكثر من المصلحة.

وهذا باب خطر جدًّا؛ فإن كثيرًا من المتسرعين - وخاصة الشباب - تفور دماؤهم في عروقهم؛ إذا رأوا المنكرات ظاهرة لا تغير، فيفكرون بتغييرها بالقوة - إن استطاعوا -؛ دون أن يحسبوا حسابًا لما سترتب على صنيعهم من الآثار القريبة والبعيدة، الضارة بهم وبغيرهم؛ بل وبالذعوة الإسلامية ذاتها.

وربما أفلحوا في تغيير منكر صغير، ولكنهم تسببوا في ضياع أنواع من المعروف كثيرة، وفي وجود أنواع من المنكر أعظم بكثير مما أزالوا، فيكون كمن يبني قصرًا ويهدم مصرًا؛ كما يُقال.

فلا يقوم بالتغيير بالقوة؛ إلا من حقق الضوابط السابقة، ووثق من نفسه وقدرته على التغيير، وعرف ضعف مقابله، وعدم إمكانه دفعه، أو الانتقام منه، أو إنزال الضرر به بوجه من الوجوه، بحيث تطغى مفسدة الأثر على مصلحة زوال المنكر.

أما أن تكون المسألة مجرد انفعالات وقتية تجرُّ إلى فتن عظيمة ومشاكل جسيمة على الدعوة وأهلها؛ فهذا عمل محرَّم؛ بالنظر إلى الآثار الضارَّة التي يحدثها، وصاحبه آثم، ولا يغنيه أن كان دافعه الغيرة على الحرمات، وتعظيم الشعائر، ومقت المنكرات؛ فإن ما يجُرُّه من هتك الحرمات، وتكثير المنكرات، والتسبُّب في إهانة أهل الخير، والتضييق على المعروف، وغربة أهله، وما قد يترتَّب على فعله؛ من سفك الدماء، وهتك الأعراض، وغير ذلك... كل ذلك باء بإثمه المتسبب الأول.

وبعضهم يقول: أنا لا يهْمُنِي... منكر لا بد أن أزيله مهما كانت النتائج... ولا أدري بأي عقلية يفكر هؤلاء... فأَي دين أو عقل يجيز لك أن تحرق مكائناً للفساد أو تحاول إحراقه، وهو مدعوم بقوة الحكم والسلطان والقانون، الذي يعوِّض الخسارة بأضعافها، ويفتح بدل المحل عشرة، وربما ذهب ضحيَّة هذا العمل عدد من أرواح الشباب الأبرياء المخلصين؟! فلا حول ولا قوَّة إلا بالله.

3- أن يكون مضبوطًا بالآداب والتوجيهات العامة في الأمر والنهي؛ فلا يجوز اللجوء إليه إلا مع تعذر التغيير بالوسائل الأخرى، فإن أمكن زوال المنكر بالمخاطبة أو المكاتبة أو النهي أو التشهير أو التهديد؛ فهذا هو الأصل؛ بل ومراعاة الرفق واللين والحلم والعدل في ذلك واجبة (107).

4- أن يكون المرجع في ذلك إلى علماء السنة العاملين؛ بحيث يتولون نقض هذا الأمر أو إبرامه، ويصدر عن رأيهم في ذلك.

فإن كان في الزمان عالم من أهل السنة، مشهور بالعدالة والثقة؛ تعين الرجوع إليه؛ كما يوجد في زماننا هذا من العلماء المهتمين الذين أطبقت شهرتهم الآفاق.

وإن لم يوجد علماء بهذه المثابة؛ فالأمور موكولة إلى علماء السنة في البلد ذاته، وحق على الخلائق على اختلاف طبقاتهم أن يرجعوا إلى علمائهم، ويصدروا في جميع القضايا عن رأيهم (108).

وربط هذا الأمر الخطير بالعلماء العاملين
المستقيمين على الجادة فيه ضماناً عمليّة
قويّة

له، وحفظاً عن أن يخرج الحال إلى الفوضى
والاضطراب، إذ قد يُخيل للمتعجّل: أن المصلحة
في استعمال القوّة في هذا الموضع، وأن الرفق
واللين -مع هؤلاء المجاهرين المعاندين- لا
يسوغ، فيُقَدِّم عليه؛ بلا تبصّر صحيح، ولا نظر
واع.

فإذا رُبط الأمر بعلماء السنة؛ صار إليهم
تقدير المصلحة على وفق نصوص الشرع،
ومعرفة الأسلوب الأمثل في الإنكار والتغيير.

وفي هذا فائدة أخرى كبيرة، وهي دعم مكانة
العلماء، وتوطيد منزلتهم عند الناس؛ بحيث
يصبح لهم نفوذ حقيقي؛ يُخشى جانبه وبُهاب،
ويَحْسِب له أصحاب القوّة والنفوذ ألف حساب.

فإن العالم إذا كان غيورًا قائمًا بالأمر
بالمعروف والنهي عن المنكر بنفسه وبأعوانه؛
صار له القدر العظيم عند العامة والخاصة.

ولقد كان محمد بن المنكدر وأصحاب له
يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر، ونالهم
في ذلك الأذى من السلطان⁽¹⁰⁹⁾.

وكان شيخ الإسلام ابن تيمية يخرج بتلاميذه،
فيأمرون بالمعروف، وينهون عن المنكر،
ويدورون على الخمارات والحانات، فيكسرون
أواني الخمر، ويشققون الظروف، ويعززون
أهل الفواحش⁽¹¹⁰⁾.

وقد قاموا بتأديب أهل الجبل المعروفين
بالنصيرية، والانتصار عليهم، وإلزامهم بأحكام
الإسلام الظاهرة.

كما كان له رحمه الله ولأتباعه دور عظيم
في دفع التتر عن الشام، وهزيمتهم في وقعة
(شقحب) وغيرها⁽¹¹¹⁾.

ولذلك وقف رحمه الله موقفه العظيم حين قال للسلطان وقد تأخر عن المجيء إلى دمشق؛ مع اقتراب التتر منها، وشدة الخوف والإرجاف، فخرج في شيخ الإسلام ابن تيمية إلى مصر، وحث الناس على الخروج لقتالهم، وقال للسلطان: "إن كنتم أعرضتم عن الشام وحمائته؛ أقمنا له سلطانا يحوطه ويحميه ويستغله في زمن الأمن"، وتلا قوله تعالى: (وَإِن تَوَلَّوْاْ

يَا يَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُونُوا أُمَّتَ الْكُفْرِ) (112)، وقوله: (إِلَّا

تَنْفِرُوا فَمَا يَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ وَلَا تَضُرُّوهُ شَيْئًا) (113).

وقال: "لو قُدِّر أنكم لستم حكام الشام ولا ملوكه، واستنصركم أهله؛ وجب عليكم النصر، فكيف وأنتم حكامه وسلاطينه، وهم رعاياكم، وأنتم مسؤولون عنهم؟! (114)".

فلا بد إذًا من مراعاة هذه الضوابط؛ ليكون التغيير بالقوة دائرًا في فلك المصلحة والحكمة، وليكون باذل نفسه فيه محمودًا مأجورًا.

وقد ذكر الإمام أحمد رجلاً ضُلب في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فترحم عليه، وقال: "قد قضى ما عليه"⁽¹¹⁵⁾، وقال: "قد هانت عليه نفسه"⁽¹¹⁶⁾!

فواردٌ جدًّا أن يؤذى المنكرون ويحبسون ويضربون... بل ويُقتلون فيمضون شهداء في سبيل الله إن شاء الله؛ متى كان عملهم عملاً شرعيًّا، منبثقًا من رعاية المصالح ودفْع المفسد، مبنياً على الحكمة والعلم والبصيرة، بعيدًا عن الهَوَج والاندفاع والطيش والتعجُّل.

أما أن
يتحوّل التغيير بالقوة إلى اندفاعات
عاطفيّة
غير مدروسة وحماسات
وقتيّة
غير مستبصرة؛ فليس هذا من المصلحة في
شيء، بل مفسدته راجحة ظاهرة، وضرره
بيّن.

وليست العبرة بالمقاصد والنيّات فحسب،
فكم من مرید للخير لم يبلغه!!

وسبق في أول هذا المبحث أن الأمر والنهي
عبادة من العبادات، يشترط فيها ما يشترط في
غيرها من الإخلاص والمتابعة⁽¹¹⁷⁾، ومن المتابعة
فعل ما مصلحته خالصة أو راجحة وترك ما
فسدته خالصة أو راجحة، إذ بهذا جاءت
الشرائع⁽¹¹⁸⁾.

■ الإنكار على السلاطين:

والإنكار على السلاطين والأمراء هو جزء مهم من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر؛ فهو جزء من مهمة الطائفة المنصورة؛ غير أنه يتميز بأنه توجيه للأمر والنهي من الأدنى إلى الأعلى، في حين أن الأصل في الأمر والنهي أنه من الأعلى للأدنى؛ باعتبار أن مهمة الأمر والنهي أصلاً هي من التبعات الملقاة على عاتق الولاة والأمراء والسلاطين المسلمين.

ولم يكن سلف هذه الأمة وأئمتها -من الصحابة فمن بعدهم- يجدون أدنى حرج أو تهيب في مواجهة الملوك والسلاطين، وأمرهم بالمعروف، ونهيهم عن المنكر؛ إما سرا، وإما علانية؛ حسبما تقتضيه المصلحة.

ومن ذلك أن مروان بن الحكم لما أخرج المنبر في يوم العيد، وبدأ بالخطبة قبل الصلاة، مخالفاً بذلك سنة النبي ﷺ ﷺ ﷺ ﷺ؛ قام إليه رجل، وقال له بصريح العبارة: يا مروان! خالفت السنة، أخرجت المنبر في يوم عيد، ولم يكن يُخْرَج فيه، وبدأت بالخطبة قبل الصلاة. فأَيَّدَه على هذا الإنكار أبو سعيد الخدري رضي الله عنه، وقال: "أما هذا؛ فقد قضى ما عليه"⁽¹¹⁹⁾؛ أي: إنه قام بالواجب الذي يقتضيه حديث: "من رأى منكم منكراً..."⁽¹²⁰⁾.

وقد أنكر هذا الرجل جهره لأسباب:

- منها: أن المنكر كان معلناً معروفاً للناس لتعلقه بشعيرة من الشعائر الظاهرة.
- ومنها: أنه كان يمكن تدارك الأمر في نفس الوقت؛ بحيث يقيم مروان الصلاة، ثم يعود إلى خطبته.

ويحتمل - كما ذكر الإمام النووي رحمه الله⁽¹²¹⁾ - أن الرجل كان معتضداً بظهور عشيرته، وامتناعه بها، فلم يخف بطش مروان.

وكان لأبي سعيد نفسه رضي الله عنه
موقف أقوى من موقف هذا الرجل، ولعله كان
قبل هذه الحادثة.

فعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه؛ قال:
كان رسول الله ﷺ ﷺ ﷺ يخرج يوم
الْفِطْرِ والأضْحَى إلى
المصلى، فأول شيء يبدأ به الصلاة، ثم ينصرف،
فيقوم مقابل الناس، والناس جلوس على
صفوفهم، فيعظهم، ويوصيهم، ويأمرهم، فإن
كان يريد أن يقطع بعثًا؛ قطعه، أو يأمر بشيء؛
أمر به، ثم ينصرف.

قال أبو سعيد: فلم يزل الناس على ذلك، حتى خرجتُ مع مروان -وهو أمير المدينة- في أضحى أو فطر، فلما أتينا المصلى؛ إذا منبر بناه كثير بن الصلت⁽¹²²⁾، فإذا مروان يريد أن يرتقيه قبل أن يصلي، فجبذت⁽¹²³⁾ بثوبه، فجبذني، فارتفع، فخطب قبل الصلاة، فقلت له: غيرتم والله. فقال: أبا سعيد! قد ذهب ما تعلم! فقلت: ما أعلم - والله - خير مما لا أعلم. فقال: إن الناس لم يكونوا يجلسون لنا بعد الصلاة، فجعلتها قبل الصلاة⁽¹²⁴⁾.

ففي هذا الحديث - كما يقول الحافظ ابن حجر -: "إنكار العلماء على الأمراء إذا صنعوا ما يخالف السنة"⁽¹²⁵⁾.

وإنما خصَّ العلماء مع وجوبه على غيرهم؛ لأنهم أقدر على الإنكار من غيرهم، والإنكار عليهم أوجب؛ لما وهبهم الله من العلم بالشرع، وما ائتمنهم عليه من الكتاب، وما يكون لهم عادةً من المنزلة والمكانة لدى العامة والخاصة.

وقد روى الحسن⁽¹²⁶⁾ أن عائذ بن عمرو -
وكان من أصحاب رسول الله ﷺ
- دخل على عبيد الله بن زياد⁽¹²⁷⁾، فقال: أي
بني! إني سمعت رسول الله ﷺ
يقول: "إِنَّ شَرَّ الرِّعَاءِ الحُطَمَةُ"⁽¹²⁸⁾؛ **فإياك**
أن تكون منهم". فقال له: اجلس؛ فإنما أنت
من نخالة⁽¹²⁹⁾ أصحاب محمد ﷺ
فقال: وهل كانت لهم نخالة؟ إنما كانت النخالة
بعدهم وفي غيرهم⁽¹³⁰⁾!

يعني: النخالة أنت وأمثالك!!

ولتوافر مثل هؤلاء الرجال الأفذاذ في القرون
المفضَّلة من أصحاب رسول الله ﷺ ﷻ ﷻ ﷻ
وتابعيهم؛ كانوا خير رقيب على تصرفات
الدولة، فكان أئمتَّهم في الجملة مستقيمين
ملتزمين بالشرع مستجيبين للنصح، وكانوا كما
قال شيخ الإسلام ابن تيمية: "فإن بني أمية تولَّوا
على جميع أرض الإسلام، وكانت الدولة في
زمنهم عربية، والخليفة يدعى باسمه: عبد الملك
وسليمان... لا يعرفون عضد الدولة، ولا عز
الدين وبهاء الدين وفلان الدين، وكان أحدهم هو
الذي يصلي بالصلوات الخمس، وفي المسجد
يعقد الرايات، ويؤمُّ الأمراء، وإنما يسكن داره؛
لا يسكنون الحصون، ولا يحتجبون على الرعية،
وكان من أسباب ذلك أنهم كانوا في صدر
الإسلام في القرون المفضَّلة؛ قرن الصحابة
والتابعين وتابعيهم" (131).

وما زال الأئمة والعلماء في سائر قرون
الإسلام يتعاهدون الخلفاء والسلاطين والملوك
بنصحهم وتوجيههم وإنكارهم عليهم ما لا يسوغ
لهم في الشرع؛ سرًّا إن كانت المصلحة في
الإسرار، وجهراً إن كانت المصلحة في الجهار، إذ
إن من منكرات السلاطين ما يكون البلاء فيه
عامًّا، ضارًّا بالرعية كلها؛ فلا بد أن يعلن العلماء
حينئذ مخالفتهم وإنكارهم؛ لئلا تغترَّ العامة
بسكوتهم، وتظن أنه من باب الإقرار والموافقة،
ومثله إذا كان الحاكم معرضًا غير مصغ لأمر
العلماء، فيحتاج الأمر إلى الاستعانة بكل ذي دين
وتقوى ومروءة لنهيه عن إثمه ومنكره، إذ جرت
عادة الحكام أن يراعوا خواطر الرعيَّة والعامة،
ويلاينوهم؛ خوفًا من هيجانهم وانفلات أمرهم.

ولذلك وقف الإمام أحمد وقفته المعروفة، حين أعلن الخليفة أن مذهب الدولة هو القول بخلق القرآن وما رافقه من البدع الاعتقادية الأخرى وما تبعه من حمل العلماء على ذلك بالسيف، فوقف الإمام أحمد وقفة جبّارة؛ منكرًا على الخليفة ما ذهب إليه؛ عاصيًا له في طاعة الله تعالى، حتى أيّد الله به السنة في هذه المحنة؛ كما أيّد الإسلام بأبي بكر في يوم الرّدة" (132).

وقد ظل في المسلمين - على مدى التاريخ - أئمة وعلماء شجعان؛ لا يتردّدون في قول كلمة الحق والإنكار على أهل الباطل من السلاطين وغيرهم، ومن كبار مقدّمهم في ذلك: عطاء بن أبي رباح، والحسن البصري، والأوزاعي، وسفيان الثوري، وسعيد بن المسيب، وسعيد بن جبير، ومالك، والشافعي، وأحمد، والبخاري، والعز بن عبد السلام، وابن تيمية، وغيرهم كثير (133).

وقد ساق الغزالي جملةً صالحةً من أخبارهم، ثم قارن بينهم وبين علماء زمانه، فقال: "فهذه كانت سيرة العلماء وعاداتهم في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وقلّة مبالاتهم بسطوة السلاطين؛ لكونهم اتّكلوا على فضل الله تعالى أن يحرسهم، ورضوا بحكم الله تعالى أن يرزقهم الشهادة، فلما أخلصوا لله النيّة؛ أثر كلامهم في القلوب القاسية، فليّنتها، وأزال قساوتها.

وأما الآن؛ فقد قيّدت الأطماع ألسن العلماء؛ فسكتوا، وإن تكلموا؛ لم تساعد أقوالهم أحوالهم، فلم ينجحوا، ولو صدّقوا وقصدوا حقّ العلم؛ لأفلحوا.

فساد الرعايا بفساد الملوك، وفساد الملوك بفساد العلماء، وفساد العلماء باستيلاء حبّ المال والجاه، ومن استولى عليه حبّ الدنيا؛ لم يقدر على الحسبة على الأراذل، فكيف على الملوك والأكابر" (134).

■ من واجب الطائفة المنصورة في هذا العصر تجاه الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر:

وفي هذا العصر الذي نعيش فيه؛ واجّة
المسلمون ألوانًا من الانحراف عن شريعة الله
لا عهد لهم بها، وتسبب قيادة الأمة في معظم
مجالات حياتها الضالّون، وحرص الاستعمار الذي
أناخ بكلكله على الأمة مدة طويلة من الزمان
على ألا يغادر جُندُه أرضَ الإسلام؛ إلا بعد أن
يكون قد أوجد من أبناء البلاد أنفسهم من يكون
أميًّا على تنفيذ مخططاته، ورعاية مصالحه،
فغرس بذلك جرثومة التخلف والتبعية في الأمة
الإسلامية، وفرض الغربية على شرائع الإسلام
وحملتها في ديار الإسلام.

وما زالت صنائع الاستعمار تفعل فعلها في
واقع الأمة السياسي والاجتماعي والاقتصادي،
حتى وصل حال الأمة إلى الصورة التي يمكن
بلورتها في النقاط التالية:

1- استقرار المنكرات الكبرى الدائرة بين الكفر والمعصية الغليظة؛ كتحكيم القوانين الوضعيَّة في دماء المسلمين وأعراضهم وأموالهم، وهو كفر أكبر⁽¹³⁵⁾، وموالة أعداء الله، ونصرهم على أوليائه، وتعطيل الشرائع المحكَّمة؛ كالجهاد وإقامة الحدود على المرتدِّين والمجرمين، ودعم المحاربين لله ورسوله من المرايين الذين يمتصُّون خيرات الشعوب ويسرقون أقواتها الضرورية.

ولئن كان لمعظم هذه المنكرات العظام
سوابق متقدّمة في عهود دولة بني عثمان -بل
وما قبلها⁽¹³⁶⁾-؛ فإنها توطّدت في هذا العصر،
واستقرّت، واستفحل خطرُها، وصارت في عرف
الكثير من الناس أمـورًا
ضرورية

عامة
لابد
منها للحياة
العصرية
عامة، واشتغل العلماءُون والشيوخُيون وسائر
المناوئين لرسالات السماء بفلسفتها وتسويغها
وتأصيلها...

- فصار الحكم بالقانون؛ استفادة من العقل
البشري وإنجازاته في مجال تنظيم الحياة
البشرية وتحسين المستوى التشريعي للأمم.

- وصارت موالاة الكافرين نوعًا من بناء العلاقات الطبيعية مع الدول العظمى، وتبادل المصالح والمنافع والخبرات، والانخراط فيما يسمى - تغطيةً وتضليلًا - بالنظام الدولي الجديد، وهو ستار للاستعمار الغربي ذي القطب الأحادي، والذي جعل من الهيئات الدولية الأممية غطاء لتنفيذ مخططاته البشعة!

- وصار تركُّ الجهاد؛ التزامًا بمواثيق الأمم المتحدة، وحرصًا على حسن الجوار والعلاقات الطيبة مع الدول.

- وصار تركُّ إقامة الحدود عطفًا على الجُناة باعتبارهم مرضى يحتاجون لليد الحانية التي تعطف عليهم لا إلى اليد التي تبطش بهم - كما يزعمون-...

وهكذا؛ لم يقتصر الأمر على الكفر العملي المتمثل في اقرار هذه الموبقات وإشاعتها بين الناس؛ بل تعدّاه إلى الكفر الاعتقادي المتمثل في التشكيك في صلاحية الإسلام للحياة والحكم، واعتقاد أفضليته غيره من النظم والدساتير والمواثيق وغيرها.

2- إقامة البناء الاقتصادي والتعليمي وغيرهما على أسس غير إسلامية، بل وفق ما تقتضيه النظم والمناهج الغربية.

- فالبناء الاقتصادي يقوم على الربا، ويرتبط ارتباطاً تاماً بالوضع الاقتصادي العالمي، الذي يتحكّم فيه اليهود غالباً، ويحبكون خططه وألعايبه، مما يجعل خيرات الأمم والشعوب الإسلامية لقمة في أفواه أصحاب رؤوس الأموال العالميين، والذين ينتسب معظمهم إلى عائلات يهودية⁽¹³⁷⁾، ويجعل استثمار الأموال الإسلامية صعباً؛ إلا عن طريق هذا المجرى المنتن المحرّم في جميع الرسالات السماوية.

- والبناء التعليمي يقوم على التربية الوطنية، التي تغرس في الفرد تقديس الوطن، وعبادة التراث، والتعلّق بالأرض، حتى يصبح ارتباط الأجيال بالإسلام على أساس أنه تراث من تراث الوطن، وتقليد من تقاليدّه، وليس الارتباط بالوطن على أساس أنه بلد الإسلام والمسلمين، والدفاع عنه من هذا المنطلق.

ويحرص البناء التعليمي أيضًا على ربط الفرد بقوميته وجنسه، لابدينه وعقيدته، حتى ليصبح تاريخ الحضارات الجاهلية التي نشأت في بلده يومًا من الدهر جزءًا من تاريخه وتراثه⁽¹³⁸⁾!!

وهو فوق هذا يحصر الدين في زاوية ضيقة من زوايا الحياة، وهي زاوية الشعائر التي يؤدّيها الفرد -إن شاء!!- في لحظات قليلة؛ ليتفرغ بعد ذلك لشؤون الدنيا، حتى يصبح الحال في بلاد المسلمين كما قال أحد الصحفيين الأمريكيين المشهورين في تصوير النفسية الأوروبية المادية: "إن الإنجليز؛ إنما يعبدون بنك إنجلترا ستة أيام في الأسبوع، ويتوجهون في اليوم السابع إلى الكنيسة!"⁽¹³⁹⁾.

ودخل المناهج التعليمية داء التطبيع، فأبعد منها -في كثير من البلاد- كل ما يمس اليهود أو النصارى من قريب أو بعيد، وكذلك ما يشير إلى الجهاد أو البطولات الإسلامية التاريخية أو الآيات القرآنية التي تكشف فساد بني إسرائيل... إذ المطلوب الآن وفق النظام الدولي الجديد (!) غرس روح المحبة بين الشعوب؛ لتعيش تحت ظل الهيمنة الغربية؛ لا تبدي حراكًا، ولا تطلب فكاكًا!!

ومع فساد المناهج وانحرافها؛ فإن العملية التعليمية ذاتها تتم في معظم البلدان الإسلامية في جو مشحون بالفتنة والإثارة، وهو جو التبذل والانحراف والاختلاط الشائن.

3- فساد الأوضاع الاجتماعية، وخراب البيوت والأسر، وانتشار الرذيلة؛ نتيجة لتوفر وسائل الفساد والانحراف في هذا العصر، وتيسر أسبابه.

- ومن أعظم الوسائل المعينة على ذلك أجهزة الإعلام؛ من: إذاعة، وتلفزة، وفيديو، وصحافة، وغيرها؛ بما تبثه من المادة الإعلامية المحطمة للأخلاق الداعية إلى الرذيلة⁽¹⁴⁰⁾.

- ومنها إشاعة الفجور باسم السياحة والترويج والترفيه... أو باسم الرياضة أو الفن...

- ومنها التشجيع على السفر للبلاد الإباحية بشتّى المغريّات، فيذهب الشباب -من الجنسين-؛ ليلقوا بأنفسهم في أحضان تلك المجتمعات الكافرة، ويعبُّوا من الشهوات الحيوانية المحرّمة ما يروي ظمأهم الجسدي، ويمسخ فيهم بالمقابل كل معاني الكرامة والشرف والأنفة والغيرة؛ ليعودوا إلى بلدانهم؛ بلا دين، ولا خلق، ولا عقل، ولا شرف.

- ومن الآثار الخطيرة لهذه الأوضاع: انتشار

تعاطي
المخدرات

والمسكرات، وترويجها بصورة رهيبة بين الأحداث والنساء؛ بل والأطفال، حتى أصبحت

حرب
المخدرات

وتجارها شغلاً شاغلاً لأجهزة الأمن المعنيّة بذلك.

وهذا من تناقض الجهود (!) إذ إن الباحثين في موضوع أسباب انتشار المخدرات يؤكدون على أن ما تبته أجهزة الإعلام من مواد له تأثير كبير في تشجيع تعاطي المخدرات⁽¹⁴¹⁾، ومثله خروج الشباب في أسفار ورحلات إلى دول أجنبية تعرّضه لمختلف ألوان السلوك المنحرف، ومثله العمالة الوافدة وكثرتها في بعض البلدان النفطية؛ كالخليج⁽²⁾، وهذه العمالة تنتمي غالبًا إلى شعوب إباحية؛ لم تتدين بدين سماوي، ولا تعرف عبر تاريخها الطويل إلا الجاهلية والضياع والانحراف.

4- فساد الأوضاع الإدارية نتيجة لفساد الأوضاع الأخلاقية، حيث فشت الرشوة والطبقية وعدم الشعور بالمسؤولية، وهُضم الضعفاء حقوقهم، وانتشر الظلم بشتى أنواعه؛ دون أن يستطيع المظلوم الانتصاف أو التحاكم لاستيفاء حقه أو بعض حقه؛ بل صار كثير من الناس يسد تكثرون القليل الذي يصلهم من حقوقهم، ويعدون منه منةً وتفضلاً من صاحب الأمر، إذ لو شاء لأكله! ومن ذا يمنعه؟

وبالجملة؛ فقد تبدّلت الحياة الإسلامية تبدُّلاً
عظيمًا، حتى لو بعث صاحب الرسالة الأول
صلوات الله وسلامه عليه؛ لَمَا كَاد يَعْرِفُ
المسلمين؛ لِمَا انسلخوا عنه من قيم الدين
ومعانيه، وما تلبَّسوا به من منكرات الأدواء
والأهواء والشهوات⁽¹⁴²⁾.

وهكذا تحقّقت غربة الإسلام وشرائعه،
وغربة العاملين بها والمداعين إليها في الأعم
الأغلب منها، وصار القائمون على الأمر في
معظم ديار المسلمين ينسجون حلقات هذه
الغربة بأيديهم، ويحمون المنكرات بقوة
السلطان؛ بدلًا من أن يقوموا بالواجب المنتظر
من كل حاكم مسلم؛ في حماية الشريعة
ورعايتها، ونصر أهلها، والأمر بالمعروف، والنهي
عن المنكر.

وهكذا ترسّخت في واقع المسلمين أنواع
من المنكرات العامة التي تأخذ طابع المنهج
الثابت والوضع المستقر؛ بحيث لا يتسنى لكل
فرد أن يقاومها أو ينكرها؛ بل إن المقاومة
الفردية لها لو حدثت لم تكد تجدي شيئًا، اللهم
إلا براءة ذمة المنكر.

ولهذا عدل أكثر الناس عن التفكير في إنكارها أو تغييرها، وربما عدُّوها أمورًا واقعيَّة لا مفر منها، وتعاملوا معها على هذا الأساس، خاصة في ظل الأنظمة الاستبداديَّة القائمة على تكميم الأفواه وكتْم الأنفاس ومصادرة حقوق الإنسان المسلم في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وقول كلمة الحق، وفي ظل غلبة الخوف والجبن وإيثار العاجلة لدى كثير من الخاصة فضلًا عن العامة.

وإزاء هذه الانحرافات الخطيرة التي شكَّلت الغربية الحقيقية حول الإسلام والمسلمين بصورة لم يسبق لها مثيل في تاريخ الأمة الطويل؛ أصبح من الواجب على كل فئات الطائفة المنصورة وعلى علماء هذه الطائفة بصورة خاصة أن يدركوا ضخامة التبعة الملقاة عليهم في تغيير هذه المنكرات وإزالتها.

ولابد: **أولاً:** من الوعي الصحيح بهذه المنكرات، وإدراكها إدراكاً تاماً، ومعرفة جذورها وأبعادها وآثارها، إذ إن من المشكلات الحقيقية أن كثيراً من القيادات العلمية والشرعية تعيش غيابة عن الواقع، وعزلة عما يجري فيه، وعدم قدرة على تحليل الأحداث وربطها ومعرفة المؤامرات والخطط التي يرسمها الأعداء وينفذونها في أرض الإسلام.

ولابد: **ثانياً:** من التحرك العملي الجاد للتغيير والإنكار بطرق حكيمة مدروسة، وإبراء الذمة، ونصح الأمة، وإقامة الحجّة، ويمكن أن يتم ذلك من خلال وسائل كثيرة.

■ وسائل تغيير المنكرات وإزالتها:

* **أولاً: سلاح الكلمة:** وهو المعبر عنه في حديث أبي سعيد بالتغيير باللسان⁽¹⁴³⁾، ويشمل الإنكار باللسان، أو بالكتابة؛ بأي طريقة كان.

وهذا باب واسع، يدخل فيه الخطاب المباشر لأولي الأمر وغيرهم ببيان المنكرات، وتحريمها، وخطرها؛ بأوضح بيان وأفصح عبارة، كما يدخل فيه الخطابة - باعتبارها وسيلة من وسائل البيان والإنكار، وفق ضوابط المصلحة-، وهي تصل إلى أسماع المقصودين بهـا -

أيا كانوا -، بشكل مباشر أو غير مباشر، وباعتبارها أيضًا وسيلة من وسائل الضغط وتحميس الناس لمحاربة المنكرات ومخاطبة المعنّيين بشأنها.

وقد أصبح الشريط الإسلامي وسيلة إضافية، أسبغت على سلاح الكلمة قوةً ومضاءً وفاعليةً جديدة، ضاق به المغرضون من العلمانيين والمفسدين في الأرض، فسعوا إلى حربه بكل وسيلة، ولكن هيهات!

كما يدخل فيه العمل على توعية الناس بالمنكرات وخطرها، وضرورة مقاومتها ومقاطعتها.

وتدخل فيه الكتابة الشخصية إلى أهل المنكرات، ومناصحتهم من خلالها.

ومثلها الكتابة العامة في الصحف والمجلات،
أو تأليف الكتب والرسائل، وهذا العمل الضخم
يحتاج إلى جهد كبير.

إن توعية الناس وتحذيرهم من المنكرات -
حتى المنكرات الرسمية العامة - عمل جبار، إذ
لم تكن هذه المنكرات لتنتشر وتفشو؛ لولا قبول
الناس عامة لها، وتلبُّسهم بها؛ فهم ميدانها
ومادتها.

صحيح أنه تقرَّر سابقًا⁽¹⁴⁴⁾ أن في كل مجتمع
قوَّة خفية من المنافقين، تقف خلف المنكرات،
وتدعمها، وتحميها، ولكن ما كان لهؤلاء الجبناء
أن ينتصروا ويفلحوا فيما يريدون لولا أن البيئة
من حولهم لا تملك المناعة ضد جرثومتهم!
وسلاح الكلمة سلاح خطير، كان الأنبياء عليهم
صلوات الله وسلامه
يُتد

خذونه ويواجهون به أعداءهم الذين يملكون
القوى المادية والبشرية، وكذلك تبع الأنبياء عبر
العصور، ويدخل في هذا النوع الجهاد بالجهر
بكلمة الحق أمام المبطلين من الزعماء والعلية
وغيرهم، وهو من أفضل أنواع الجهاد.

فعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه: أن النبي ﷺ قال: " **أفضل الجهاد كلمة عدل عند سلطان جائر أو أمير جائر**" (145).

وللحديث شواهد منها: حديث أبي أمامة، وطارق بن شهاب، وسمرة ابن جندب، وعمير بن قتادة الليثي، وجابر.

فعن أبي أمامة رضي الله عنه؛ قال: جاء رجل إلى النبي ﷺ وهو عند الجمرة الأولى، فقال: يا رسول الله! أي الجهاد أفضل؟ قال: فسكت عنه ولم يجبه، ثم سأله عند الجمرة الثانية؟ فقال له مثل ذلك، فلما رمى النبي ﷺ جمرة العقبة، ووضع رجله في الغرز؛ قال: **أين السائل؟** قال: " **كلمة عدل عند إمام جائر**" (146).

وعن طارق بن شهاب: أن رجلاً سأل رسول الله ﷺ وقد وضع رجله في الغرز: أي الجهاد أفضل؟ قال: " **كلمة حق عند سلطان جائر**" (147).

وعن سمرة بن جندب رضي الله عنه: أن
رسول الله ﷺ قال: "أفضل
الجهاد أن تتكلم بالحق عند سلطان (أو
قال: عند سلطان جائر)"⁽¹⁴⁸⁾.

وعن عمير بن قتادة الليثي رضي الله عنه؛ قال: كانت في نفسي مسألة قد أحزنتني أنني لم أسأل رسول الله ﷺ عنها ولم أسمع أحداً يسأله عنها، فكنت أتحنّنه، فدخلت عليه ذات يوم وهو يتوضأ، فوافقته على حالتين كنت أحب أن أوافقهما عليهما، وجدته فارغاً وطيب النفس، فقلت: يا رسول الله! أتأذن لي أن أسألك؟ قال: **"نعم؛ سل عما بدا لك"**. قلت: يا رسول الله! ما الإيمان؟ قال: **"السماحة والصبر"**. قلت: فأَي المؤمنين أفضل إيماناً؟ قال: **"أحسنهم خلقاً"**. قلت: فأَي المسلمين أفضلهم إسلاماً؟ قال: **"من سلم المسلمون من لسانه ويده"**. قلت: فأَي الجهاد أفضل؟ فطأطأ رأسه، فصمت طويلاً، حتى خفت أن أكون قد شققت عليه، وتمنيت أني لم أكن سألتُه، وقد سمعته بالأمس يقول: **"إن أعظم المسلمين في المسلمين جرماً لَمَن سأل عن شيء لم يحرم عليهم، فحُرِّم عليهم من أجل مسألتِه"**. فقلت: أعود بالله من غضب الله وغضب رسوله ﷺ، فرفع رأسه،

فقال: **"كيف قلت؟"**. قلت: أي الجهاد أفضل؟
فقال: **"كلمة عدل عند إمام جائر"** (149).

وعن جابر رضي الله عنه؛ قال: خرج رسول
الله ﷺ من رمي الجمار ماشياً،
فأمر بناقته، فأنيخت، فلما أخذ بشعبي الرجل؛
جاء رجل، وأخذ بجديل الناقة، فقال: يا رسول
الله! أي الفضل أفضل؟ قال: **"كلمة عند إمام
جائر، خلّ سبيل الناقة"** (150).

وعن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما؛
قال: قال رسول الله ﷺ: **"سيد
الشهداء حمزة بن عبد المطلب، ورجل
قام إلى إمام جائر، فأمره ونهاه،
فقتله"** (151).

وعن ابن عباس رضي الله عنهما؛ قال: قال
رسول الله ﷺ: **"سيد الشهداء حمزة بن عبد
المطلب، ورجل قام إلى إمام جائر،
فأمره ونهاه، فقتله"** (152).

وإنما كان هذا النوع من الأمر والنهي أفضل
الجهاد وأعظمه؛ لأنه كما قال السندي⁽¹⁵³⁾ -
رحمه الله -: "جهاد قلّ من ينجو فيه، وقلّ من
يصوّب صاحبه؛ بل الكل يخطئونه أولاً، ثم يؤدي
إلى الموت بأشدّ طريق عندهم؛ بلا قتال؛ بل
صبراً" (154) و(155).

وليس غريباً على الباذلين أنفسهم لله أن
يقولوا كلمة الحق غير هيّابين، وأن يقفوا عند
كلمتهم، وأن يموتوا في سبيلها.

وقد أثنى الإمام مالك على محمد بن
المنكدر وأصحابه، وعلى ربيعة، وعلى سعيد بن
المسيب؛ في أمرهم بالمعروف، ونهيهم عن
المنكر، وذكر ما لقوه من الشدة في ذلك⁽¹⁵⁶⁾.

وأثنى الإمام أحمد على ابن مروان الذي
صُلب في الأمر بالمعروف والنهي عن
المنكر⁽¹⁵⁷⁾.

إن كلماتنا وأفكارنا تظل جثّاً هامدة، حتى
إذا متنا في سبيلها وغدّيناها بالدماء؛ انتفضت
حيّة، وعاشت بين الأحياء...

فرقٌ كبير بين كلمات خاوية هي عرائس من الشمع، وبين كلمات دَبَّت فيها الحياة؛ فهي مليئة بالحرارة والقوة والتأثير!

*** ثانيًا:** ومن الوسائل المهمّة للتغيير، والتي يجب أن يعتني بها علماء الطائفة المنصورة في هذا العصر خاصة: **الاهتمام بتربية الجيل وبنائه بناءً إسلاميًا متكاملًا؛** بحيث لا تقتصر مهمة العالم على مجرد إيصال المعلومات والأحكام النظرية إلى الناس؛ بل يضيف إلى ذلك: التركيز على البناء الخلقي والسلوكي والعقلي والعاطفي للطلبة، والعناية بغرس قضية الدعوة إلى الله والجهاد في سبيل الله باللسان والسنان، والأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، والغيرة على الحرمات، وهذا يجعل حلقات الدرس والعلم محاضن لتربية الشباب و حمايتهم من فساد البيئة، وتهيئة الجو المُعين على الاستقامة والصلاح.

وبهذا يمكن تكوين جماعات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والدعوة إلى الله؛ بحيث لا يتحوّل الأمر والنهي إلى جهود فردية متشتتة قليلة الفائدة.

ولا يتم الأمر والنهي والإنكار والمدعوة
والتربية بمعزل عن علماء السنة المخلصين.

وهذا الجهد التربوي، وإن كان بطيئًا؛ إلا إنه
بعيد الأثر، وهو ضمانه حقيقية للجيل الحاضر
والأجيال اللاحقة، وإعداد ملاءم للأحوال
والأوضاع المستقبلية، والتي يُنتظر أن يكون فيها
مزيد من: حرب الإسلام، والنيل من شعائره
وشرائعه، وإحكام الحصار والغربة عليه وعلى
أهله العاملين به.

وهذه الفئات المؤمنة المرّبّاة يمكن أن تقوم
بالأمر والنهي والإصلاح بكافة الوسائل؛ عبر
الأجهزة الرسمية والشعبية وغيرها؛ من منطلق
الغيرة على الدين والرغبة في الإصلاح، لا من
منطلق العمل الوظيفي أو غيره.

*** ثالثًا: ومنها ضرورة العمل الجاد على
تدعيم مكانة العلماء والدعاة والغيورين في
المجتمعات الإسلامية، حتى تكون كلمتهم
نافذة، ورأيهم مسموعًا.**

إن الثقل الذي يملكه العالم أو الداعية بين
الناس من أقوى الوسائل في تغيير المنكرات
وهزها؛ بل وهز أصحابها والمنافحين دونها.

أما حين ينفصل العالم عن مجتمعه، أو
يستجلب كراهيتهم وبغضاءهم؛ فإنه حينئذ لا
يُسمع له صوت، ولا يُستجاب له مطلب.

ولقد كان علماء السلف هم القادة
الحقيقيون للمجتمعات، حتى كان الخلفاء
يهمونهم
ويعظونهم

مؤمنهم ويدركون أن ملكهم لا يستقر إلا برضاهم
وعونهم، وذلك بتطبيق شرع الله، وأتباع سنة
نبيه ﷺ ﷺ ﷺ ﷺ.

وتراجم هؤلاء الأئمة حافلة بالأخبار
والأعاجيب الدالة على
تربيتهم

مكانتهم على عروش القلوب، حتى ليحسبها
الناس في هذا العصر ضرباً من الخيال.

ويكفي منها ما رواه أشعث بن شعبة
المصيبي⁽¹⁵⁸⁾؛ قال: "قدم الرشيد⁽¹⁵⁹⁾
الرَّقَّة⁽¹⁶⁰⁾، فانجفل الناس خلف ابن المبارك،
وتقطّ

عت النعال، وارتفعت الغبرة! فأشرفت أم ولد
لأمير المؤمنين من برج من قصر الخشب،
فقالت: ما هذا؟ قالوا: عالم من أهل خراسان
قدم! قالت: هذا والله الملك، لا ملك هارون
الذي لا يجمع الناس إلا بشرط وأعوان" ⁽¹⁶¹⁾!

إن من الواضح أن الزعماء المتشبهين
بكراسيهم مستعدون للتخلي عن دعم
المنكرات؛ بل ولإظهار محاربتها، إذا علموا أن
أمرهم لا يتمُّ ولا يدوم إلا بذلك، وهذا لا يكون إلا
بوجود العلماء الغيورين الذين يحظون باهتمام
الناس ومحبتهم وطاعتهم، وربّ فتوى من عالم
زلزلت عرشًا، وأسقطت رأسًا، وحركت أمة!

فالزخم الشعبي الذي يملكه العالم من أهم أسباب: قوّته في الإنكار، وجهره بالحق، ومواجهته للظالمين، والناس يعطون محبتهم للعالم المخلص العامل بعلمه الذي تتوفر فيه هذه الخصال:

1- العزوف عن الدنيا وما دبتّها، وتركها لأهلها، وعدم التعلّق بشيء منها، والاستعلاء على أعطيات السلاطين ومنحهم وهباتهم، مع الكرم والجود وبذل الوسع للناس.

وقد قال الإمام الشافعي رحمه الله:

وَمَنْ يَدُقِ الدُّنْيَا فإِثْمِي طَعْمُهَا
وسِيْقَ إِيْنَا عَذْبُهَا
وعَذَابُهَا

فَمَا هِيَ إِلَّا جِيْفَةٌ مُسْتَحْيَلَةٌ
عَلَيْهَا كِلَابٌ هَمُّهُنَّ
اجْتِدَابُهَا

فإِنْ تَجْتَنِبُهَا كُنْتَ سَلْمًا لِأَهْلِهَا
وَإِنْ تَجْتَذِبُهَا تَارَعْنَاكَ
كِلاِبُهَا (162)!

2- الجهر بالحق والشجاعة في ذلك؛ فالعالم حين يجهر بالحق أمام رجل كبير من الوجهاء مثلاً يكسب من تأييد الناس ودعمهم ما يجعله يجد القوَّة للجهر بالحق أمام الأمير أو الوزير... وهكذا؛ فبين ثقة الناس وحسن ظنهم بالعالم وبين جهره بالحق وشجاعته فيه علاقة وطيدة متبادلة.

3- السهر على مصالح الناس، وحمايتهم من الظلم والعسف والسخره، والتصدي للدفاع عن حقوق الشعوب، وبذل العالم نفسه وماله وجهه لقضاء الحاجات الخاصة والعامة.

ولذلك كان من صفة العلماء الذين أحبهم الناس أنهم يقضون كثيراً من أوقاتهم في قضاء حوائجهم؛ كما قال الذهبي عن ابن تيمية رحمه الله: "ولله

محب

ون من العلماء والصلحاء، ومن الجند والأمراء،
وم
الت

جار والكبراء، وسائر العامة تحبُّه؛ لأنه منتصب لنفعهم ليلاً ونهاراً؛ بلسانه وقلمه" (163).

وإذا خلت الأمة من العالم الصادق الناصح
الساھر على مصلحة الناس وعلى جهاد
الظالمين وتخليص الناس من شرهم وظلمهم،
فقد آذنت بالزوال والهلاك؛ لأنها خلت حينئذ من
جانب عظیم من جوانب الأمر بالمعروف والنهي
عن المنكر، إذ إن تحقيق العدل بين الناس
مطلب شرعيٌّ يلزم الوالي العمل على تحقيقه،
ولا يجوز له إقرار الظلم؛ فضلاً عن أن يكون هو
القائم به، ولا يجوز للعالم السكوت عن هذا
المنكر، مهما كان مصدره؛ هيبة لفاعله.

وعن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله
عنه؛ قال: سمعت رسول الله ﷺ
يقول: **"إذا رأيتم أمّتي تهاب الظالم أن
تقول له: إنك أنت ظالم؛ فقد تُؤدَّع
منهم"** (164).

وهذا الحديث، وإن كان في إسناده انقطاع؛
إلا أن معناه صحيح، وهو داخل في عمومات
الأحاديث المبيّنة عن أهمية الأمر بالمعروف
والنهي عن المنكر، ومعالجة الله بالعقوبة للأمم
التي تهاب عن الأمر والنهي والإنكار على
الصغير والكبير.

وهذا كان شأن الصحابة والتابعين وسلف
هذه الأمة؛ لا يترددون في قول كلمة الحق أمام
ال خليفة أو السلطان:

وكان من الصحابة من ينكر على عمر؛ كما
في قول أبي بن كعب له حين طلب من أبي
موسى
البي

نة على حديث الاستئذان: "يا ابن الخطاب! لا
تكن
عذاباً على أصحاب رسول الله
" (165).

وعلى عثمان؛ كما في إنكار علي رضي
الله عنه نهيه عن المتعة في الحج (166).

وعلى معاوية؛ كما في إنكار ابن عباس عليه
استلام الأركان كلها، فقال معاوية: "ليس شيء
من البيت مهجوراً" (167).

وهم خلفاء، وكذلك من دونهم من المولاة
والسلاطين.

وقد سبق ذكر أشياء من ذلك، وسبق ذكر
فضل كلمة الحق والعدل عند السلطان الجائر.

والعالم إنما يستطيع أن يجهر بكلمة الحق إذا كان شجاعاً يثق بوعد الله ولا يبالي ما أصابه في سبيل الله، ويستطيع أن يجهر ويثق من الاستجابة له في تغيير المنكر وإزالته إذا كان يملك العصبية التي تحوطه وتحميه، وهذه سنة لابدَّ من اعتبارها؛ ليتم الأمر والنهي، وتُحَقَّق فائدته، وتُؤَمَّن مغبته.

وفي ذلك يقول الإمام ابن خلدون⁽¹⁶⁸⁾ بعد كلام له عن أهمّية العصبية في الدعوة الدينية: "ومن هذا الباب أحوال الثوار القائمين بتغيير المنكر من العامة والفقهاء؛ فإن كثيراً من المنتحلين العبادة وسلوك طرق الدين، ويذهبون إلى القيام على أهل الجور من الأمراء، داعين إلى تغيير المنكر والنهي عنه، والأمر بالمعروف؛ رجاء في الثواب عليه من الله، فيكثر أتباعهم والمتشبثون بهم من الغوغاء والدهماء، ويعرّضون أنفسهم في ذلك للمهالك، وأكثرهم يهلكون في تلك السبيل؛ مأزورين غير مأجورين؛ لأن الله سبحانه لم يكتب ذلك عليهم، وإنما أمر به حيث تكون القدرة عليه.

قال **عبد الله بن عباس** **عنه** **رضي الله عنه**: **"من رأى منكم منكراً؛ فليغيّره بيده، فإن لم يستطع؛ فبلسانه، فإن لم يستطع؛ فبقلبه"** (169).

وأحوال الملوك والدول راسخة قوية، لا يزحزحها ويهدم بناءها؛ إلا المطالبة القويّة التي من ورائها عصبيّة القبائل والعشائر" (170).

والمقصود أن تغيير المنكرات الرسمية العامّة يحتاج إلى تأييد شعبيّ للقائم بالتغيير، يجعله يثق بإذن الله من الإنجاح.

إن وجود عدد من العلماء والدُّعاة الغيورين في سائر بلاد الإسلام؛ يعرفون بين الناس بقول كلمة الحق، والمناداة بها، وحماية مصالح الشعوب، والدعوة إلى العدل الاجتماعي، والتحذير من الظلم والطغيان؛ وسيلة مهمّة لتغيير المنكر؛ شريطة أن يلتزموا: الحكمة في أفعالهم، والعدل في أقوالهم، والإخلاص في مقاصدهم، ثم لا يضرهم بعد ذلك ما يقول الناس.

*** رابعًا:** ومن الوسائل المهمّة للتغيير:
اعتزال المنكرات وهجرها، ومجانبة أصحابها والقائمين عليها؛ فإن الواجب على مَنْ لا يرضون المنكر: ألا يتلبَّسوا بشيء منه، وألا يجالسوا متعاطيه مجالسة المقر والمؤيد والموافق.

وقد بيَّن الله تعالى أن منهج الأنبياء وأتباعهم: اعتزال المنكرات، واعتزال أهلها ودعاتها، والاشتغال بضعدها من الخير والبر والمعروف.

قال تعالى ذاكراً قول إبراهيم عليه السلام:
(وَأَعْتَزِلْكُمْ وَمَا تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَأَدْعُوا رَبِّي عَسَىٰ أَلَّا أَكُونَ بِدُعَاءِ رَبِّي شَقِيًّا) (171)

وقال عن أهل الكهف: **(وَإِذِ اعْتَزَلْتُمْ وَهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ فَأْوُوا إِلَى الْكَهْفِ)** (172)

وقد نهى الله تعالى عن القعود مع الخائضين في آيات الله، وأمر بالإعراض عنهم حتى يخوضوا في حديث غيره، فقال: **(وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِي آيَاتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ وَإِمَّا يُنسِيَنَّكَ الشَّيْطَانُ فَلَا تَعُدَّ بَعْدَ الذِّكْرَى مَعَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ)** (173).

ويبين في موضع آخر أن مجالسة الذين يكفرون بآيات الله ويستهزئون بها دون إنكار عليهم ولا امتعاض من فعلهم؛ أنها تقتضي موافقتهم موافقة تامة فيما هم عليه من الكفر والاستهزاء، فقال سبحانه وتعالى: **(وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ آيَاتِ اللَّهِ يُكْفَرُ بِهَا وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا فَلَا تَعُدُّوا مَعَهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ إِنَّكُمْ إِذَا مِثْلُهُمْ إِنَّ اللَّهَ جَامِعُ الْمُنَافِقِينَ وَالْكَافِرِينَ فِي جَهَنَّمَ جَمِيعًا)** (174).

إن هذه الوسيلة؛ وهي وسيلة اعتزال المنكر
ومكان فعله وفاعليه، وإن كانت في الظاهر
وسيلة سلبية؛ إلا أنها ذات أثر عظيم
يتمُّ

كل في الجوانب الآتية:

1- إشعار الواقعين في المنكر المقترفين له
بخطأ ما هم عليه وخطره ومخالفته للشرع
إشعارًا عمليًا قويًا، وليس بمجرد القول باللسان،
وهذا قد يدعوهم إلى ترك المنكر والتوبة منه.

2- تبليغ الناس كافة بأن هذا العمل منكر،
وأن هؤلاء القوم الفاسقين مخطئون مخالفون
للشرع متعدُّون لحدود الله.

وهذا نوع من البلاغ القوي الواضح الذي يميز
للناس الحق من الباطل، والهوى من الضلال،
وهو يدعو عموم الناس أيضًا إلى المشاركة في
الإنكار عليهم، وتسفيه ما هم عليه.

3- حماية المؤمنين المتبعدين عن المنكر
من آثار المنكر وأوضاره، إذ إن اعتيادهم على
رؤية المنكر ومعاشته ومصاحبة أهله بجميع
ألوان المصاحبة: من مؤاكلة، ومشاركة،
ومجالسة، ومبايعة، وغيرها؛ دون جهد منهم في
الإنكار عليهم، وبيان الحق لهم؛ يضعف من
اليقظة الإيمانية في قلوبهم ضد الفواحش، وقد
يتدرّج الحال بهم إلى موارقتها، أو - على الأقل -
إلى إلفها وعدم إنكارها بالقلب، وهذه نهاية
خطيرة، إذ إنها تعني زوال أضعف الإيمان من
القلب، وماذا يبقى من الإيمان إذا زال
أضعفه⁽¹⁷⁵⁾؟!

إن أمام أهل السنة والجماعة، وأمام الطائفة المنصورة بصورة خاصة، وأمام علماء هذه الطائفة وقادتها ورؤوسها: مسؤولية عظيمة في العمل على: تغيير الواقع، والأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، وبذل الجهد لدفع الغربة عن هذا الدين وأهله؛ فإن الناس كلما بُعد عهدهم بالسنن، ولم يجدوا من يجددها في أذهانهم وواقعهم؛ استغربوها، واستنكروها، واستوحشوا منها، وكلما كثرت ملبستهم لضدها من المعاصي والبدع؛ ألفوها، واستمرؤوها، وتكيفت حياتهم معها.

فإشاعة السنن والشرائع الربانية عن طريق فعلها والحث عليها والترغيب فيها: هو الأمر بالمعروف، وهو دفع للغربة، وتجديد لأمر الدين في هذه الأمة.

وإماتة البدع والمعاصي عن طريق: هجرها وهجر أصحابها، والبعد عن مواطنها، والتحذير منها بكل وسيلة، والإنكار على أصحابها: هو النهي عن المنكر.

وبهذا وهذا تزول غربة السنن شيئاً فشيئاً،
وتصبح المعاصي والبدع في مجتمع المسلمين
هي المستغربة المستنكرة.

والمجتمع يتنازعه منهجان: منهج الحق، وهو
المعروف، ومنهج الباطل، وهو المنكر، وهو للذي
غلب عليه منهما.

**(وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً
وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ إِلَّا مَن رَّجِمَ رَبُّكَ
وَلِذَلِكَ خَلَقَهُمْ وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ لَأَمْلَأَنَّ
جَهَنَّمَ مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ) (176).**

■ وسائل مباشرة للأمر بالمعروف
والنهي عن المنكر:

الوسائل كثيرة، لا تنحصر في مجال أو نمط
معين، ومتى ما كان في قلب المرء اهتمام بأمر
الدين، وحرقة للإسلام، وحرص على مستوى
الأمة؛ فإن هذا الشعور يدفعه إلى ابتكار وسائل
مختلفة، يستعين بها على إقامة هذه الشعيرة،
وقد قيل: الحاجة أم الاختراع.

لكن هذه الوسائل يجب أن يتحقق فيها
شروطان:

1- أن تكون مباحة: فلا يجوز أن يستخدم المنكر وسيلةً محرّمة ليزيل بها المنكر؛ فإن النجاسة لا تُغسل بالنجاسة.

2- أن

تُـ

ي المقصود: بحيث

يتم

بها إزالة المنكر، وتحقيق المعروف، وعلى ذلك؛ فإذا كانت الوسيلة غير مُجدية؛ فلا داعي لاستخدامها.

فإذا جزم بأنها تؤدّي الغرض، أو غلب على ظنّه ذلك؛ كان عليه أن يتوسّل بها إلى تحقيق المقصود.

ومن أبرز أمثلة الوسائل التي ينبغي استعمالها في مجال الأمر والنهي:

*** أولاً: الكلمة الهادفة:**

سواءً كانت تلك الكلمة: محاضرةً، أو درسًا، أو خطبةً، أو موعظةً بعد الصلاة، أو ما شابه بذلك؛ فمجالات الكلمة واسعة جدًا.

وها هنا أمرٌ جديرٌ بالْتنبية، وهو أسلوب
الكلمة، إذ لا بدُّ أن يكون مناسبًا، فإِراعى مثلاً ألا
تكون الكلمة ضربةً في وجهِ صاحب المنكر
تصفعه بها دون مقدّمات ولا تمهيدات.

حُذ على سبيل المثال المنكرات الظاهرة
المنتشرة بين الناس؛ كالْتدخين، وإسبال الثياب،
وخلق اللّحى... إلخ:

إنّ هجوم الإنسان على مراده مباشرة قد
يؤدّي إلى نتيجة عكسيّة، وقد يخرجُ الناس من
جرائ ذلك بانطباع لا يخدمُ قضية الأمر
بالمعروف والنهي عن المنكر.

لكن لو أنك بدأت حديثك بقضية أكبر من هذه، بقضية التشبه بالمشركين، ونهي الإسلام عن ذلك، وعِظْم خطورته على دين المرء، وذكرت الأدلة الشرعية والأمثلة الواقعية لذلك، وسُقت طرقاً من كلام المؤرخين، ومن كلام الباحثين المعاصرين، وتدرّجت في عرض القضية، حتى تصل إلى ضرب بعض الأمثلة للتشبه بالمشركين في الواقع، وتأتي بقضية حلق اللحية مثلاً لذلك، وتدعم كلامك عنها بما ورد من نصوص في الأمر بإعفاء اللحي؛ كقوله
﴿...﴾: "وفروا اللحي"⁽¹⁷⁷⁾،
ومضيت في بسط القضية وعرضها على هذه الشاكلة؛ فإني إن وُفقت في ذلك العرض اللبق؛ فإن الحاضرين المستمعين إليك - وإن كانوا حليقي اللحي - سوف يتقبلون النصيحة، وتدخل قلوبهم.

وقد وقع لي مرّة أن زرتُ مدرسة في إحدى مناطق هذه المملكة، فرأيت في المدرسة كثيرًا من المنكرات، فأليت على نفسي أن أقول شيئًا عن ذلك، وفعلاً تحدّثت إليهم، فبدأت بكلام عام عن الشباب ومشكلاتهم، وخطط الأعداء الغربيين للقضاء على الشباب، حتى ارتاح الحاضرون إلى هذا الكلام، وأحسُّوا أنّه كلام يحتاجون إلى مثله، وربّما لم يسمعه قَبْلًا؛ لأنّ المنطقة نائية.

بعد هذا تكلمت عن الاعتزاز بالإسلام، وأنّ المسلم هو الأعلى في عقيدته وسلوكه ومنهجه وتاريخه... وذكرْتُ أن المسلم العزيز العالي لا يقلّد الكافر النازل، كما أن الكبير لا يقلّد الصغير، والمدرّس لا يقلّد الطالب، وإنما الذي يحدث هو عكس ذلك؛

غير

يقلّد

الكبير، والطالب يقلّد أستاذه، والمغلوب يقلّد المنتصر.

ثم انتقلتُ إلى الحديث عن التشبه
بالمشركين، وما ورد فيه من نصوص، ثم أدخلتُ
كلَّ المنكرات التي رأيتها في المدرسة في باب
التشبه، وتحدثتُ عنها.

فلما انتهيتُ؛ خرج معي أحد المدرِّسين،
وحدثني قائلاً: جزاك الله خيرًا؛ إنك أنكرتَ علينا
ولم نجد في نفوسنا من هذا الإنكار شيئًا، لكنَّ
فلاَّنا من الناس (وذكر شخصًا) على الرغم من
صغر سنه وقلة خبرته؛ يصعدُ المنبر، ويتكلم
بكلمات مبتذلةٍ عن بعض هذه المنكرات، تكون
سببًا في نفرة الناس وعزوفهم عن المتحدِّث
وخطبته، وربَّما أدى إلى إصرارهم على ما هم
عليه، واستمرائهم لما يفعلون.

وقد يستفتح المتحدِّث كلمته بمقدمة عن
المقاصد العامة للشريعة، وحفظ الإسلام للدين
والنفس والعرض والمال والنَّسب والعقل؛
ليسترسَلَ بعد ذلك في أمثلةٍ معنيَّةٍ مقصودةٍ
مما حرَّمه الإسلام؛ رعايةً لهذه الضرورات
المحفوظة المصونة؛ ليكون الكلام أجزل وأمتنَّ
وأوقع في النفس وأدعى للقبول.

* ثانيًا: الكتاب والكتيب:

وذلك بالكتابة والتأليف في إنكار شيء من المنكرات، أو بالإسهام في توزيع ما كُتِبَ في ذلك، فكلُّ بحسب طاقته.

فإن كنت طالب علم تستطيع الكتابة في موضوع ما؛ فاكتب، وأنكر المنكر، وبين للناس الخير من الشر، واسع في طباعة ما كتبت ونشره، وإن لم تستطع ذلك؛ فأسهم في توزيع الكتاب عن طريق بذل المال، فإن لم يكن عندك مال؛ فشارك في عملية توزيع الكتاب بجهدك البدني في المؤسسات والمدارس والمساجد والدوائر وغيرها.

وهكذا يقوم كلُّ شخص بمسؤوليته في هذا المجال بحسب قدراته وإمكاناته، ولو أن كل مسلم غيور قام بواجبه أو بعضه؛ لكان معنى ذلك أن الدعوة يملكون أعظم مؤسسات التوزيع في العالم... ولكانت الدعوة الإسلامية تملك من المراسلين جموعًا غفيرة لا تملكها دعوة أخرى في الدنيا كلها.

* ثالثًا: النشرة الصغيرة:

وهي تُسمى المَطْوِيَّة، وتتكوَّن من بضع صفحات تعالجُ موضوعًا معيَّنًا، ومن ميزاتها أنَّ من السَّهل أن يقرأها المرء على عُجالة، فحسبُ أن يستفيد الذي يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر من هذه الوسيلة، ويشارك في توزيعها ونشرها لتوعية الناس.

* رابعًا: الشريط:

سواءً بإعداد شريطٍ يحتوي على معالجة لبعض المنكرات، أو بالإسهام في نشر هذا النوع من الأشرطة بقدر الإمكان، خاصَّةً أنَّ أكثر البيوت اليوم - بل كلَّها - لا تخلو من أجهزة تسجيل، كما أن بإمكان المصلح أن ينسخَ من الشريط نُسخًا عديدة، ويوزِّعها؛ ليستفيد الناس مما فيها من الخير، وأقلُّ ذلك أن يدفع الشريط بعد استماعه إلى آخر يسمعه ويستفيدُ منه.

إنَّ طالب المدرسة الابتدائية يستطيعُ أن

يـ
ير من قيمة الشاي الذي يشتره من المقصف المدرسيِّ ما يشتره به كُتبيًّا أو شريطًا في الشهر أو في الأسبوع.

* خامسًا: الجريدة:

الجريدة واسعة الانتشار؛ فقد يُطَبَع من بعضها مئة ألف نسخة، أو مئتا ألف، في اليوم الواحد، فينبغي الكتابةُ فيها لإنكار بعض المنكرات، خاصة إذا كان المنكر قد انتشر في الجريدة نفسها، فلا يكفي أن تذكر أن هذا منكر في مجلس يحتوي على فئة قليلة من الناس، والجريدة قد قرأها مئة ألف أو يزيدون، وإنما عليك أن تكتبَ مقالةً، وتراعي فيها قواعد النَّشر، وتبعثَ بها إلى الجريدة؛ لكي تُنشر ويستفيد منها أكبر عدد ممكن من الناس.

* سادسًا: الهاتف:

فبالإمكان أن تتصل بصاحب المنكر، وتأمّره بالمعروف، وتنهأه عن المنكر، أو تتصل بمن يستطيع تغيير المنكر من علماء ومسؤولين ووجهاء.

أرأيت حين تعلنُ جهةٌ عن عمل لا يُرضي الله، فتنهالُ عليها الاتصالات الهاتفية من أطراف شتى؛ ألا يكون ذلك مؤثّرًا في دفع المنكر؟!

أذكر أنني اتصلتُ مرةً بمؤسسة أعلنت عن حفلٍ مختلطٍ في إحدى الدول المجاورة، فعرفتُ المسؤول بنفسه، ومكان اتصاله، وكلمته عن الإعلان المذكور، فاعتذر، وقال: إنَّ هذا الإعلان نزل بطريق الخطأ، وقد أعلنَّا في الجريدة في اليوم التالي نقدًا لهذا الإعلان ربَّما لم يتسنَّ لك الإطلاع عليه، وأنَّ الناس قد اتصلوا بنا من كلِّ مكان، حتَّى كبار العلماء والمشايخ اتصلوا واستنكروا الأمر، وقد بلغناهم بحقيقة الأمر، ونحن نشكركم... إلخ.

والشاهد من ذلك أننا حين نتصل على صاحب منكر؛ فإنَّنا بذلك نُفهم الناس ماذا يريد المجتمع؟

والهاتف - من خلال التجربة - وسيلةٌ فعَّالة جدًّا، ومؤثِّرةٌ في هذا المجال، على أنها لا تكلف جهدًا أو عناءً، فكلُّ ما في الأمر مبلغٌ من المال مقابل هذه المكالمة يكون في سبيل الله ولا يضيع، وبمجرد رفع السَّماعة وإدارة قرص الهاتف؛ تجد أنك إنسانٌ إيجابيٌّ مؤثِّر.

*** سابقًا: الرسالة الشخصية:**

وما أبلغ أثر الرّسالة الشخصية على قارئها؛
متى كُتبت بأسلوب لبق مهذب يخاطب مكامن
العاطفة في النَّفس البشريّة.

إنها حديث مباشر هادئ، يعطي الآخر فرصة
التفكير والمراجعة والتصحيح، وهو بعيد عن
الكلمات التي قد يزلُّ بها اللسان من دون قصد،
إذ إن الكتابة تمنح الدّاعي فرصة التفكير فيما
يكتب ويسطر.

وحتى لو خاطبت قطاعًا عريضًا من الناس؛
كباعة الأغاني، أو متعاطي الرِّيا، أو مرؤّجي
الأفلام الهابطة، أو أصحاب المحلّات التجاريّة، أو
أي طبقة من طبقات المجتمع.

لو خاطبتهم برسالة مطبوعة على جهاز
الكمبيوتر،

تسج

ل على كل نسخة اسم المحل الذي توجّه إليه؟
لكان لها وقعٌ خاصٌّ مؤثّر، أعظم من وقع الكتاب
أو الشّريط الذي لا يخاطب المعنيّ مباشرة.

*** ثامناً: مقاطعة صاحب المنكر:**

بحيث يتمُّ الامتناعُ عن معاملة المكان أو
المؤسسة التي يوجد فيها المنكر:

- فييوثُ الربا التي تجاهر بحرب الله تعالى
وحرب رسوله ﷺ (يَا أَيُّهَا
الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ
الرِّبَا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ . فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا
فَأَذِّنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ) (179)، هذه
البيوت من أين شئت وترعرعت وقويت؟! أليس
من أموال المسلمين؟!

- والمجلة الماجنة؛ ما الذي ضمن لها
الاستمرار والزواج والثراء حتى أصبحت لا تخرج
إلا في ورق صقيل وطباعة فاخرة؟! أليس
أموال المسلمين؟!

- وكل مؤسسات الفساد والانحراف
والرذيلة؟ إنَّما كفل لها
الذ

يوع والبقاء إقبال الناس عليها، وعلى ما تبته من
سموم، ودعمهم لها بأموالهم من حيث يشعرون
أو لا يشعرون.

ولو أنّ المسلمين قاطعوا هذه البيوت
والمجلات والمؤسسات كلها؛ لانتَهتْ تلقائياً،
ولوئذتْ في مهديها، لكنّ الواقع المرّ أنّ أحد
المسلمين أجّرها مقرّاً، والآخر توظّف فيها،
والثالث تعامل معها، والرّابع دعا إليها... وهكذا؛
حتى صار المجتمعُ - من حيث يشعر أو لا يشعر -
ينفخ روح الحيويّة والقوّة في مثل هذه
المؤسسات، ثم يعود الناس يمتعضون منها
ويستأؤون، ولا نقول لهم إلا: يداك أوكتا وفوك
تفخ!

على سبيل المثال: لو أن أحدنا دخل على صاحب تموينات يبيع فيها الدخان والمجلاً

ت الفاسدة، فقال له: يا أخي! لماذا تبيع هذه المحرّمات؟ فسيقول: لو لم أبعها؛ لما عاملني الزبائن. فليرد عليه قائلاً: وهل أنا إلا من الزبائن؟ إني سأقاطع تمويناتكم إلا أن تطهروها من هذه المحرّمات، ثم يأتي ثانٍ وثالثٌ ورابعٌ... ويكون لهم الموقف نفسه، وبعد ذلك ستجد أن الرجل أخلى محله من تلك المنكرات، فإذا جاءه شخصٌ يبحث عن شيءٍ منها؛ قال له: إن الزبائن رفضوا أن يشتروا مني وعندى هذه الأشياء.

وهكذا تؤدّي هذه الوسيلة مفعولها إذا تعاون أهل الخير، وأثبتوا وجودهم، خاصّة أن الناس لا يزال فيهم خير كثير، مما يجعل إمكان استجابتهم كبيرًا بإذن الله تعالى.

*** تاسعًا: التشهير:**

إذا لزم الأمر، ودعا الموقف إلى اللجوء إلى
التشهير بالمنكر وصاحبه؛ فلا بأس، كما تقدّم
معنا ذكر تصريح الرسول ﷺ
باسم ابن جميل وما فعل من منكر.

والتشهير يأخذ صورًا شتى، فليس بالضرورة
أن يكون التشهير إعلانًا على المنبر؛ بل له
أساليب مختلفة، ولنضرب لذلك مثلين: أحدهما
من القديم، والآخر من الحديث.

- المثال الأول: كان لأحد المترفين في بغداد بيت تعلو منه أصوات الغناء والطرب والمزامير واللاهو، فطرق عليه بعض الصالحين الباب؛ فلم يستجب، وحاولوا ثانية وثالثة؛ فلم يستجب لهم، وكان في بغداد قارئ بغاء مؤثر حسن الصوت، فجاء في أحد الأيام، وكان الناس مزدحمين في الشوارع، فجلس على عتبة هذا البيت الذي تعلو منه أصوات المنكرات، وأخذ بصوته العذب الجهوري يترتل القرآن، فاجتمع الناس إليه، وامتلاً الشارع بهم، وعلت أصواتهم بالبكاء والنشيج، حتى سمعهم الذين بداخل الدار، فخرج صاحبها، وأخرج معه الطبول وسائر آلات اللاهو، وسلمها للشيخ ليكسرها بيديه.

وعلى هذه الشاكلة استطاع هذا القارئ أن يغير المنكر عن طريق التثهير؛ بدون أن يتكلف، وبدون أن يجافي الحكمة.

- المثال الثاني: ما فعله بعض الدعاة المعاصرين حين علم عن إقامة حفل غنائي فيه لهو وطرب ومنكرات، وعجز عن إيقاف ذلك المنكر، فما كان منه؛ إلا أن أخبر الصالحين بأنه سوف يقيم محاضرة في مكان مجاور لمكان المنكر، وفعلاً أقام المحاضرة، وأخذ يتكلم

م بـ كلام
م و
م ر جيد، فانسحب الناس من مكان الحفل إلى المحاضرة، وأوقف الحفل الغنائي.
وهكذا أوصد الباب في وجه المنكر وأهله بطريقة هادئة، لا مأخذ فيها على المصلح.
إنَّ هذه الوسائل ليست سوى أمثلة أو نماذج لوسائل أخرى كثيرة، يمكن أن يبتكرها الغيورون لإزالة المنكرات وتغييرها وحماية المجتمع منها، وسيجد المصلح أمامه مجالاً رحباً للتفكير في تجديد الوسائل وتنويعها؛ متى كان جاداً، منفِعلاً لقضية الإسلام، متحلِّياً بالعلم الصحيح الذي يفتح أمامه آفاق المجهول.

* * *

هوامش الفصل الثاني

1 انظر جوانب مهمة من هذا الموضوع في رسالة مستقلة للمؤلف بعنوان: "حتى لا تغرق السفينة".

2 انظر: "معجم مقاييس اللغة" (4/281).

3 انظر: "اللسان" (9/240).

4 "معجم مقاييس اللغة" (5/476).

5 "اللسان" (5/233).

6 انظر: "الإحكام في أصول الأحكام" لابن حزم (4/640)، و"إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول" (ص 81-82).

7 انظر: كتاب "عمل أهل المدينة" لابن تيمية، ومجموعة بحوث "ندوة الإمام مالك" (1/53-64، 2/239-273)، وغيرها.

8 انظر: "جامع بيان العلم وفضله" لابن عبد البر (2/158).

9 انظر: "الحسبة في الإسلام" لابن تيمية (ص 12 و 13).

10 انظر: "الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر" لابن تيمية (ص 79-80).

11 التوبة: 71.

12 التوبة: 67.

13 هذا ما وقع في نفسي من تأمل الآيتين، ثم وجدت الفخر الرازي أشار إلى معنى قريب منه في "التفسير الكبير" (16/130).

14 روى هذا الحديث:

- البخاري في (6- كتاب الأنبياء، 7- باب قصة يأجوج ومأجوج، 4/109)، وفي (61- كتاب المناقب، 25- باب علامات النبوة في الإسلام، 4/176)، وفي (92- كتاب الفتن، 4- باب قول النبي صلى الله عليه وسلم: "ويل للعرب من شر قد اقترب"، 8/88)، وفي (92- كتاب الفتن، 28- باب يأجوج ومأجوج، 8/104)..

- ومسلم في (52- كتاب الفتن وأشراط الساعة، 1- باب اقتراب الفتن وفتح ردم يأجوج ومأجوج، رقم 1- 2، 4/2207- 2208).

- والترمذي في (34- كتاب الفتن، 23- باب ما جاء في خروج يأجوج ومأجوج، رقم 2187، 4/480)، وقال: "هذا حديث حسن صحيح".

- والنسائي في "الكبرى" في (54- كتاب التفسير؛ كما في "التحفة" (رقم 15880، 11/322).

- وابن ماجه في (36- كتاب الفتن، 9- باب ما يكون من الفتن، رقم 3953، 2/1305).

- وأحمد في "المسند" (6/428 و 429).

*** وقد ورد الحديث عن أم حبيبة رضي الله عنها:**

- رواه الطبراني في "الأوسط"؛ كما في "المجمع" (كتاب الفتن، باب ظهور المعاصي، 7/268)، وقال الهيثمي: "ورجاله ثقات".

*** وورد أيضًا عن أم سلمة رضي الله عنها:**

وفيه: "فكيف يصنع بأولئك (تعني: الصالحين)؟ قال: يصيهم ما أصاب الناس، ثم يصيرون إلى مغفرة من الله ورضوان".

- رواه أحمد في "المسند" (6/304)، وبمعناه في (6/294- 295)، وقال الهيثمي في "المجمع" (7/268): "... رجال أحدهما رجال الصحيح".

*** وورد عن ابن عباس رضي الله عنهما بنحوه:**

- رواه البزار؛ كما في "الكشف" (كتاب الفتن، باب فيمن داهن وسكت عن المعاصي، رقم 3300، 4/104).

- والطبراني في "الكبير" (عكرمة عن ابن عباس، رقم 11702، 11/270)، وفي "الأوسط"؛ كما في "المجمع" (كتاب الفتن، باب في ظهور المعاصي، 7/268)، وقال: "... وفيه يحيى بن يعلى

الأسلمي، وهو ضعيف".

ويحیی في إسناد البزار والطبراني في "الكبير" أيضًا.

* وورد عن عائشة رضي الله عنها:

- رواه أحمد في "المسند" (6/41) - "إذا ظهر السوء في الأرض؛ أنزل الله بأهل الأرض بأسه. قلت: وفيهم أهل طاعة الله عز وجل؟ قال: نعم، ثم يصيرون إلى رحمة الله تعالى".

وفيه حسن بن محمد عن امرأته.

انظر: "تعجيل المنفعة" (ص 565)، و"مجمع الزوائد" (7/268).

* وورد عن ابن عمر رضي الله عنهما:

- رواه أحمد في "المسند" (2/136) بنحو حديث عائشة، وقال الهيثمي في "المجمع" (7/268): "... وفيه الحجاج بن أرطاة، وهو ضعيف".

- ورواه أحمد في موضع آخر (2/110)، وليس في إسناده الحجاج.

* وعن أبي هريرة رضي الله عنه من طرق بألفاظ

متعددة:

- رواه الحاكم في (كتاب العلم، 1/108)، وقال: "هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه"، وقال الذهبي: "فيه انقطاع". وفي (كتاب الفتن والملاحم، 4/439)، وقال: "صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه"، ووافقه الذهبي. وفي (4/483)، وقال: "صحيح على شرط الشيخين"، ووافقه الذهبي.

"الموطأ" (2/991).

15

روى هذا الأثر:

16

- مالك في (56- كتاب الكلام، 9- باب ما جاء في عذاب العامة بعمل الخاصة، رقم 23، 2/991) عن إسماعيل بن أبي حكيم: أنه

سمع عمر بن عبد العزيز.

وإسماعيل بن أبي حكيم: ثقة، وكان واليًا لعمر.

انظر: "التهذيب" (1/289)، "التقريب" (1/68).

- وأخرجه الحميدي في (أحاديث أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها، رقم 269، 1/131) من كلام عمر بن عبد العزيز.

- وابن المبارك في "الزهد" (رقم 1351، ص 476).

* **وقد ورد هذا المعنى مرفوعًا عن عميرة** - بفتح العين بوزن عظيمة - بن فروة الكندي:

- رواه أحمد في "المسند" (4/192).

- وابن المبارك في "الزهد" (رقم 1352، ص 476).

- والطحاوي في "المشکل" (باب بيان مشكل ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم من المراد بقوله تعالى: **(يا أيها الذين آمنوا عليكم أنفسكم)**، (2/66).

- والبغوي في "شرح السنة" (كتاب الرقاق، باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، رقم 4155، 14/346).

- وابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني"؛ كما في "الإصابة" (ترجمة عميرة بن فروة الكندي، رقمها 6056، 7/172).

- والطبراني في "الكبير" (ترجمة عرس بن عميرة الكندي، رقم 344، 17/139).

وفي إسنادهم جميعًا: مولى لآل عدي بن عدي؛ لم يسم، ولا يُعرف؛ كما قال الحافظ ابن حجر في "الإصابة".

* **وورد أيضًا عن العرس بن عميرة؛** قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (فذكر نحوه).

- رواه الطبراني في "الكبير" (ترجمة عرس بن عميرة الكندي، رقم 343، 17/138)، وقال الهيثمي (7/268): "ورجاله ثقات".

* وفي إسناده:

- عمر بن عامر السلمى: صدوق، له أوهام.

انظر: "التهذيب" (7/466)، "التقريب" (2/58).

- ومحمد بن صالح بن الوليد النرسى: لم أجد له ترجمة، وهو من شيوخ الطبراني في "الكبير" و"الصغير" و"الدعاء" وغيرها.

- وسالم بن نوح، وخالد بن يزيد: لم يتمي

زًا مع مراجعة التراجم الموسعة.

روى هذا الحديث:

17

- أبو داود في (31- كتاب الملاحم، 17- باب الأمر والنهي، رقم 4339، 4/510).

- وابن حبان في "صحيحه" (كتاب البر والإحسان، باب الصدق والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ذكر استحقاق القوم الذين لا يأمرون بالمعروف ولا ينهون عن المنكر عن قدرة منهم عليه عموم العقاب من الله جل وعلا، رقم 300، 1/458، بترتيب الفارسي) بنحوه، وكذلك في (ذكر توقع العقاب من الله جل وعلا، رقم 302، 1/459).

كلاهما من طريق أبي الأحوص عن أبي إسحاق عن ابن جرير عن جرير.

- وأبو الأحوص: هو سلام بن سليم الحنفي مولاهم، أبو الأحوص الكوفي، ثقة، متقن.

انظر: "التهذيب" (4/282)، "التقريب" (1/342).

- وأبو إسحاق: هو السبيعي، ثقة، عابد، اختلط بآخره، مدلس من الطبقة الثالثة من طبقات المدلسين، ومضى.

- وابن جرير: سماه ابن حبان في "صحيحه": "عبيد الله"، بالتصغير، وذكره في "الثقات"، وروى عنه أكثر من اثنين، وقال ابن حجر: "مقبول".

انظر: "الثقات" (5/65)، "التهذيب" (7/5)، "التقريب" (1/531).

فهذا الإسناد ضعيف؛ لعننة أبي إسحاق، واختلاطه، ولضعف عبيد الله بن جرير.

*** ورواه أيضًا:**

- ابن ماجه في (36 - كتاب الفتن، 20- باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، رقم 4009، 2/1329).

- والطحاوي في "المشكل" (باب بيان مشكل ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم من المراد بقوله تعالى: **(يا أيها الذين آمنوا عليكم أنفسكم)**، 2/65).

- وأحمد في "المسند" (4/366).

كلاهما من طريق وكيع عن إسرائيل عن أبي إسحاق بنحوه.

*** وله طرق أخرى:**

- فأخرجه أحمد من طريق عبد الرزاق عن معمر عن أبي إسحاق... (بمعناه).

- وأخرجه أيضًا من طريق أسود عن يونس عن أبي إسحاق عن عبد الله بن جرير... (فذكره).

- وأخرجه أيضًا في (4/364) من طريق محمد بن جعفر عن شعبة؛ قال: سمعت أبا إسحاق يحدث عن عبيد الله... (فذكر نحوه).

- وأخرجه أيضًا في "المسند" (4/361) من طريق حجاج بن محمد: أخبرنا شريك عن أبي إسحاق عن المنذر بن جرير عن أبيه (فذكر نحوه).

- وأخرجه أيضًا في (4/363) من طريق يزيد بن هارون: أخبرنا شريك بن عبد الله عن أبي إسحاق عن المنذر... (فذكر نحوه).

- ورواه الداني في "السنن الواردة في الفتن" (باب ما جاء فيما ينزل من البلاء ويحل من العقوبة) (ل 37 أ).

* وفي هذا الإسناد:

- شريك بن عبد الله: هو النخعي الكوفي، القاضي بواسط، صدوق، يخطئ كثيرًا، تغير حفظه منذ ولي القضاء، وهو قديم السماع من أبي إسحاق.

انظر: "التهذيب" (4/333)، "التقريب" (1/351).

- والمنذر بن جرير: هو أخو عبيد الله، ذكره ابن حبان في "الثقات"، وروى عنه جماعة، وقال الذهبي: "ثقة"، وقال ابن حجر: "مقبول".

انظر: "الثقات" (5/420)، "الكاشف" (3/154)، "التهذيب" (10/300)، "التقريب" (2/274).

فهذا الإسناد يدفع احتمال اختلاط أبي إسحاق؛ لتقدم سماع شريك منه، وفيه متابعة المنذر بن جرير لأخيه عبيد الله، ولكن تبقى عننة أبي إسحاق؛ **فالحديث لا يزال ضعيفًا.**

ولكن له شاهد صحيح يقوِّه، وهو من رواية أبي بكر رضي الله عنه، وسيأتي قريبًا؛ فهو به حسن إن شاء الله.

المائدة: 78 - 79.

سيأتي مزيد من شرح الآية بعد قليل.

المائدة: 105

روى هذا الحديث:

- أبو داود في (31- كتاب الملاحم، 17- باب الأمر والنهي، رقم 4338، 4/509)، وزاد: "وقال عمرو عن هشيم: وإني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: ما من قوم يعمل فيهم بالمعاصي، ثم يقدرن على أن يغيروا، ثم لا يغيروا؛ إلا يوشك أن يعمهم الله منه بعقاب".

- والترمذي في (48- كتاب تفسير القرآن، 6- باب ومن سورة المائدة، رقم 3057، 5/256)، وقال: "هذا حديث حسن صحيح، وقد رواه غير واحد عن إسماعيل بن أبي خالد، نحو هذا الحديث مرفوعًا، وروى بعضهم عن إسماعيل عن قيس عن أبي بكر قوله، ولم يرفعه". وفي (34- كتاب الفتن، 8- باب ما جاء في نزول العذاب إذا لم يغير المنكر، رقم 2168، 4/467)، وقال: "وفي الباب عن عائشة وأم سلمة والنعمان بن بشير وعبد الله بن عمر وحذيفة"، قال: "وهذا حديث صحيح، وهكذا روى غير واحد عن إسماعيل نحو حديث يزيد، ورفعه بعضهم عن إسماعيل، وأوقفه بعضهم".

- وعزاه المزي في "التحفة" للنسائي في التفسير من "الكبرى" (رقم الحديث 6615، 5/302).

- ورواه ابن ماجه في (36- كتاب الفتن، 20- باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، رقم 4005، 2/1327).

- وأحمد في "المسند" (1/2 و 5 و 7 و 9).

- والحميدي في "المسند" (أحاديث أبي بكر الصديق رضي الله عنه، رقم 3، 1/3).

- وعبد بن حميد؛ كما في "المنتخب" (مسند أبي بكر الصديق رضي الله عنه، رقم 1، ص 17).

- وأبو يعلى في (مسند أبي بكر الصديق، رقم 128 و 129 موقوفًا، ورقم 130 و 131 و 132 مرفوعًا).

- والمروزي في "مسند أبي بكر" (رقم 86 و 87 و 88 و 89، ص 128-131).

- والطبري في "التفسير" (تفسير سورة المائدة، آية 105، 7/98).

- وابن حبان؛ كما في "الموارد" (31-كتاب الفتن، 6-باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، رقم 1837، ص 455)، وفي إحدى روايته: "إذا رأوا الظالم فلم يأخذوا على يديه (أو قال: المنكر فلم يغيروه)".

- والبزار في "مسنده" (ل 22 و 23)، وقال: ". لا نعلمه يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم الحديث بهذا اللفظ إلا عن أبي بكر عن النبي صلى الله عليه وسلم جماعة، وأوقفه جماعة، فكان ممن أسنده: شعبة، وزائدة بن قدامة، والمعتمر بن سليمان، ويزيد ابن هارون، وغيرهم".

- ونسبه السيوطي ل: ابن أبي شيبه، والعدني، وابن منيع، والكجي في "سننه"، وابن المنذر، وابن أبي حاتم، والدارقطني في "الأفراد"، وأبي الشيخ، وابن مردويه، والبيهقي في "الشعب"، والضياء في "المختارة".

* رواه أبو يعلى وابن جرير الطبري من طريق إسماعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم عن أبي بكر؛ إلا أن أبا يعلى في إحدى رواياته رواه من طريق الحكم عن قيس، وابن جرير الطبري رواه في إحدى روايته عن بيان عن قيس.

* وفي إسناده:

- إسماعيل بن أبي خالد: ثقة، ثبت.

انظر: "التهذيب" (1/291)، "التقريب" (1/68).

- وقيس بن أبي حازم: ثقة، مخضرم، قال إسماعيل بن أبي خالد: "كبر قيس حتى جاز المئة بسنين كثيرة، حتى خرف، وذهب عقله، ولكن أخرج له الشيخان من طريق إسماعيل وبيان بن بشر، وهما رويا هذا الحديث عنه".

- "التهذيب" (8/386)، "التقريب" (2/127)، "الجمع بين رجال الصحيحين" (2/417).

* وقد رواه عن إسماعيل جمع كثير، فأوقفه قوم، ورفع آخرون.

- فممن أسنده ورفعاه: عبد الله بن نمير عند أحمد وابن ماجه، وحماد بن أسامة عند ابن ماجه، وزهير بن معاوية عند أحمد، وهشيم بن بشير عند المروزي وأبي داود، ومراون ابن معاوية الفزاري عند الحميدي، ويزيد بن هارون عند أحمد والترمذي والمروزي وعبد ابن حميد، وجريز بن عبد الحميد عن أبي يعلى والطبري وابن حبان والمروزي، وشعبة بن الحجاج عند أحمد والمروزي وأبي يعلى وابن حبان، ومعتمر بن سليمان عند البزار، وخالد بن عبد الله الواسطي الطحان عند أبي داود.

²² وهؤلاء جميعًا ثقات، وقد سبقت ترجمة بعضهم.

- وممن أوقفه: شعبة عند أبي يعلى، ويحيى بن سعيد القطان وسفيان ابن عيينة ذكرهما ابن أبي حاتم عن أبي زرعة والدارقطني، ووکیع ذكره ابن أبي حاتم عن أبي زرعة، وغيرهم.

"علل الحديث" للرازي (2/98)، و"العلل الواردة في الأحاديث" للدارقطني (1/251).

- وقد رواه موقوفًا أيضًا: شعبة عن الحكم بن عتيبة عن قيس عند أبي يعلى، وبيان ابن بشر عند الطبري.

والحكم وبيان: ثقتان.

وقد رجح أبو زرعة أن إسماعيل بن أبي خالد كان يرفعه مرة ويوقفه مرة، ورجح الدارقطني أن يكون قيس بن أبي حازم شيخ إسماعيل بن أبي خالد كان ينشط في الرواية مرة فيسنده ويجبن مرة فيقفه على أبي بكر، ومما يَرَجِّحُ أن التردُّد في الرفع والوقف من إسماعيل - كما هو رأي أبي زرعة - أن الذين رووه عن غير طريقه؛ كالحكم بن عتيبة، وبيان بن بشر؛ لم يتردِّدوا في رفعه ووقفه؛ بل رووه موقوفًا.

وهذا يَرَجِّحُ وقف الحديث، ولكنه في حكم المرفوع؛ لأنه مما لا يقال بالرأي، والله أعلم.

(22) روى هذا الحديث: الترمذي في (34- كتاب الفتن، 9- باب ما جاء في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، رقم 2169، 4/468)، وقال: "هذا حديث حسن"؛ رواه من طريق قتبية: حدثنا عبد العزيز ابن محمد عن عمرو بن أبي عمرو وعبد الله الأنصاري عن حذيفة.

- وقتبية: هو ابن سعيد الثقفي، ثقة، ثبت.

²³ انظر: "التهذيب" (8/358)، "التقريب" (2/123).

- وعبد العزيز بن محمد: هو الدراوردي، صدوق، يخطئ إذا حدث من كتب غيره، ومضى.

انظر: "التهذيب" (6/353)، "التقريب" (1/512).

- وعمرو بن أبي عمرو: هو عمرو بن ميسرة المخزومي، أبو عثمان المدني، صدوق، حسن الحديث، ومضى.

- وعبد الله الأنصاري: هو ابن عبد الرحمن الأشهلي، ذكره ابن حبان في "الثقات"، وقال ابن حجر: "مقبول".

انظر: "الثقات" (5/14)، "التهذيب" (5/300)، "التقريب" (1/429).

ورواه أيضًا: أحمد في "المسند" (5/388).

ورواه أيضًا:

- البغوي في "شرح السنة" (كتاب الرقاق، باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، رقم 4154، 14/345).

- والداني في "السنن الواردة في الفتن" (باب ما جاء فيما ينزل من البلاء، ل 37أ).

كلاهما من طريق إسماعيل بن جعفر عن عمرو بن أبي عمرو.

فالحديث حسن لحال عمرو بن أبي عمرو، وإلا؛ فالدر اوردي- وإن كان حاله كما ذكرت- إلا أنه تابعه إسماعيل بن جعفر، وهو ثقة ثبت.

انظر: "التهذيب" (1/287)، "التقريب" (1/68).

(23) روى هذا الحديث:

- البزار؛ كما في "الكشف" (كتاب الفتن، باب الأمر بالمعروف قبل نزول العذاب، رقم 3307، 4/106) من طريق محمد بن المثنى: حدثنا بكر بن يحيى بن زيان: حدثنا حبان بن علي: حدثنا ابن عجلان عن سعد عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم: أنه قال: "لتأمرنَّ بالمعروف، ولتنهونَّ عن المنكر، أو ليسلطنَّ الله عليكم شراركم، فيدعو خياركم، فلا يستجاب لهم"، وقال البزار: "لا نعلمه يروى عن أبي هريرة إلا من هذا الوجه".

²⁴- ونسبه الهيثمي للطبراني في "الأوسط"، وقال: "... وفيه حبان ابن علي، وهو متروك، وقد وثقه ابن معين في رواية، وضعفه في غيرها".

"المجمع" (كتاب الفتن، باب في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، 7/266).

وحبان بن علي العنزي الكوفي: اختلفت الروايات عن يحيى بن معين فيه، وقال أبو حاتم: "يكتب حديثه ولا

يحتج

به"، وضعفه ابن سعد والنسائي والمدارقطني، وقال ابن حجر، "ضعيف، وله فقه وفضل"، وذكره ابن حبان في "الثقات"، وقال العجلي: "صدوق"، وقال البزار: "صالح"، وقال الذهبي: "صالح الحديث"؛ فالتعبير عنه بمتروك لا يناسب حاله، والله أعلم.
انظر: "التهذيب" (2/173)، "التقريب" (1/147)، "الكاشف" (1/143).

(24) روى هذا الحديث:

- ابن ماجه في (36- كتاب الفتن، 20- باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، رقم 4004، 2/1327).

- وأحمد في "المسند" (6/159).

- والبزار؛ كما في "كشف الأستار" (كتاب الفتن، باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر قبل نزول العذاب، رقم 3304، 4/106).

- وبنحوه ابن حبان؛ كما في "الموارد" (31- كتاب الفتن، 6- باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، رقم 1841، ص 455).

وفي أسانيدهم جميعًا: عاصم بن عمر بن عثمان: أحد المجاهيل.

انظر: "التهذيب" (5/53) "التقريب" (1/385).

رواه الطبراني في "الأوسط"؛ كما في "المجمع" (كتاب الفتن، باب في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، 7/266)، وقال الهيثمي: "وفيه من لم أعرفهم".

انظر للمؤلف: "حتى لا تغرق السفينة".

روى هذا الحديث:

- البخاري في (52- كتاب الشهادات، 30- باب القرعة في المشكلات، 3/164)، وفي (47- كتاب الشركة، 6- باب هل يقرع في القسمة؟ 3/111)؛ بلفظ أقصر من هذا.

- والترمذي في (34- كتاب الفتن، 12- باب منه [قبله: باب ما جاء في تغيير المنكر باليد أو باللسان أو بالقلب]، رقم 2173، (4/470)؛ بنحوه، وزاد: "فقال الذين في أعلاها: لا ندعكم تصعدون فتؤذوننا..."، وقال: "هذا حديث حسن صحيح".

- وأحمد في "المسند" (4/268) بنحو رواية الترمذي، وفي (269 /4 و 270) بنحو رواية البخاري الثانية، وفي (269 /4 - 270) ولم يذكر تمام لفظه، وفي (4 /273 = 274) وفيه: "فقال بعضهم: إنما يخرق في نصيبه، وقال آخرون: لا...".

- والحميدي في (أحاديث النعمان بن بشير، رقم 3/919، 2 /409)، وزاد: "فقال بعضهم: اتركوه - أبعده الله - يخرق في حقه ما شاء، فقال بعضهم: لا تدعوه يخرقها فيهلكنا".

- وابن المبارك في "الزهد" (رقم 1349، ص 475)، وفي أوله من قول النعمان: "يا أيها الناس خذوا على أيدي سفهائكم"، وفي آخره: "خذوا على أيدي سفهائكم قبل أن تهلكوا".

- وابن حبان في "صحيحه" (كتاب البر والإحسان، ذكر الإخبار عن وصف القائم في حدود الله والمداهن فيها، رقم 297، 1 /454 - بترتيب الفارسي) مع أحاديث أخرى، وفي (ذكر تمثيل المصطفى الراكب حدود الله والمداهن فيها، رقم 298، 1/456) وفيه بعض اختلاف في ألفاظه، وفي (ذكر ما يستحب للمرء استعمال الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لعوام الناس دون الأمراء الذين لا يأمن على نفسه منهم إن فعل ذلك، رقم 301، 1 /458) وفيه بعض اختلاف في لفظه.

- والرامهرمزي في " أمثال الحديث " (ص 103) وفيه: "إن مثل المدهن في أمر الله..."، وفي (ص 104) بنحوه، ولم يذكر تمام الحديث.

- وأبو الشيخ الأصبهاني في كتاب "الأمثال" (رقم 317، 2/214)، ولفظه: "مثل القائم على حدود الله والمداهن في حدود الله مثل ثلاثة نفر جلسوا في سفينة: أحدهم في صدرها، والآخر في أسفلها، والآخر في وسطها، فجعل يحفرها بفأس معه، فقال الذي يليه: لا تحفر فتغرقنا، وقال الآخر: دعه، وإنما غرق نفسه".

روى هذا الأثر: الإمام عبد الله بن المبارك في "الزهد" (رقم 1377، ص 485).

- وفي إسناده: عبد الملك بن حسين: وهو أبو مالك النخعي الواسطي، وهو ضعيف.

انظر: "الميزان" (4/567)، "التهذيب" (12/219)، "الكاشف" (3/330).

- وفيه: عمرو بن أبي جندب: ويأتي الآن.

لكن رواه الطبراني في "الكبير" في (ترجمة عبد الله بن مسعود، رقم 8581، 9/117)؛ بلفظ: "إذا رأيت الفاجر فلم تستطع أن تغير عليه؛ فاكفهّر في وجهه"، وقال الهيثمي في "المجمع" (7/276): "رواه الطبراني بإسنادين، في أحدهما شريك، وهو حسن الحديث، وبقية رجاله رجال الصحيح".

والطريق الأخرى رواها الطبراني أيضًا في "الكبير" في (ترجمة عبد الله ابن مسعود رضي الله عنه، رقم 8580، 9/117)؛ قال: حدثنا محمد بن عبد الله الحضرمي: حدثنا إبراهيم بن أبي معاوية: حدثنا أبي عن الأعمش عن علي بن الأقرع عن أبي عطية؛ قال:

قال عبد الله: "إذا لقيت الفاجر؛ فالقه بوجه مكفهر".

- ومحمد بن عبد الله الحضرمي: هو الحافظ، الثقة، الشهير بـ (مطّين).

انظر: "الميزان" (3 / 607).

- وإبراهيم بن أبي معاوية: هو ابن محمد بن خازم السعدي مولاهم، أبوه أبو معاوية الضريز، صدوق.

انظر: "التهذيب" (1 / 153)، "التقريب" (1 / 41).

- وأبوه أبو معاوية: ثقة، أحفظ الناس لحديث الأعمش، وقد يهمل في غيره، ومضى.

- والأعمش: هو سليمان بن مهران، ثقة، حافظ، مدلس، من الطبقة الثانية من طبقات المدلسين، ومضى.

- وعلي بن الأقرم: ثقة.

انظر: "التهذيب" (7 / 283)، "التقريب" (2 / 32).

- وأبو عطية - كما في رواية ابن المبارك السابقة -: عمرو بن أبي جندب، وحول تحديد من هو وتوثيقه كلام كثير، والذي ترجّح أنه عمرو بن جندب، أو ابن أبي جندب الوادعي، وأنه حسن الحديث، والله أعلم.

انظر: "الميزان" (3 / 251)، "اللسان" (4 / 359)، "التهذيب" (8 / 13 و 12 / 169)، "التقريب" (2 / 451).

فالأثر بهذا الإسناد حسن إن شاء الله.²⁹

(29) التوبة : 73، والتحريم: 9.

30 آل عمران: 104.

31 سبق تفصيل ذلك في الفصل الثالث من الكتاب الثاني "صفة الغرباء".

يعني: شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله.	32
كذلك في المطبوع، والصواب: "الثلاث".	33
"إعلام الموقعين عن رب العالمين" (2/176 - 177).	34
التوبة: 49.	35
"الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر" (ص 76 - 77).	36
المائدة: 78 - 79.	37
النور: 19.	38
الأعراف: 164 - 166.	39
هود: 116.	40
المائدة: 105.	41
لقمان: 13.	42
الأعراف: 96 - 100.	43
الجن: 16-17.	44
الزخرف: 33 - 35.	45
الأنعام: 65.	46
آل عمران: 104.	47
آل عمران: 105.	48
النحل: 53.	49
الإسراء: 67.	50
الأعراف: 156.	51
البقرة: 186.	52

53 "قبسات من الرسول"، محمد قطب، (ص 53-54)، ط 2، 1962م.

54 سورة يونس: 102.

55 التوبة: 71.

56 التوبة : 67.

57 سبق تخريجه في أول هذا الفصل.

58 سبق تخريجه في أول هذا الفصل.

59 سبق تخريجه في أول هذا الفصل.

60 سبق تخريج الحديث، وهذا لفظ البخاري في (3/111).

61 هو مروان بن الحكم بن أبي العاص بن أمية، أبو عبد الملك، القرشي، ولد بمكة، وروى عن عمر وعثمان وعلي وغيرهم، وروى عنه سهل بن سعد وهو أكبر منه وسعيد بن المسيب وغيرهما، كان كاتباً لعثمان، ولما هلك ابن يزيد؛ استولى مروان على دمشق، ثم مصر، ودعي بالخلافة، ومات مخنوقاً عام (65هـ).

انظر: "السير" (3/476)، "طبقات ابن سعد" (5/35)، "تهذيب التهذيب" (10/91).

62 روى هذا الحديث:

- مسلم في (1- كتاب الإيمان، 20- باب بيان كون النهي عن المنكر من الإيمان وأن الإيمان يزيد وينقص وأن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر واجبان، رقم 78 و 79، 1/69).

- وأبو داود في (2- كتاب الصلاة، 248- باب الخطبة يوم العيد، رقم 1140، 2/677)، وفيه: "أخرج مروان المنبر في يوم عيد، فبدأ بالخطبة قبل الصلاة، فقام رجل فقال: يا مروان! خالفت السنة، أخرجت المنبر في يوم عيد، ولم يكن يخرج فيه، وبدأت بالخطبة قبل الصلاة". وفي (31- كتاب الملاحم، 17- باب الأمر

والنهي، برقم 4340، 4/11)، ولم يذكر قصة مروان.

- والترمذي في (34- كتاب الفتن، 11- باب ما جاء في تغيير المنكر باليد أو باللسان أو بالقلب، رقم 2172، 4/469)؛ كرواية مسلم، وقال: "هذا حديث حسن صحيح".

- والنسائي في (47- كتاب الإيمان وشرائعه، 17- تفاضل أهل الإيمان، 8/111)؛ دون ذكر القصة.

- وابن ماجه في (36- كتاب الفتن، 20- باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، رقم 4013، 2/1330)؛ كرواية أبي داود الثانية.

- وعبد الرزاق في (كتاب صلاة العيدين، باب أول من خطب ثم صلى، رقم 5649، 3/285).

- وأحمد (3/49، 20، 10).

- وأبو عوانة في (كتاب الإيمان، بيان نفي الإيمان عن الذي يحرم هذه الأخلاق المثبتة في هذا الباب، وإيجاب النهي عن المنكر، 1/35) كرواية مسلم.

- وأبو داود الطيالسي في (ما روى أبو سعيد الخدري رضي الله عنه، الأفراد عن أبي سعيد، رقم 2196)، وفيه: "... قال: تُرك ذلك يا أبوفلان! قال شعبة: وكان لَحَانًا..."، وفيه: "فلينكره..." (ص 292).

- وابن منده في "الإيمان" (40- ذكر خبر يدل على أن الإيمان قول باللسان واعتقاد بالقلب وعمل بالأركان، رقم 180-182، 1/342).

- وابن حبان في "صحيحه" (كتاب البر والإحسان، ذكر وصف النهي عن المنكر إذا رآه المرء أو علمه، رقم 306، 1/462، ترتيب الفارسي)؛ بنحو رواية مسلم. وفي (ذكر الخبر المدحض قول من

زعم أن هـ هذا الخبر
تفر
د به طارق بن شهاب، رقم 307، (1/463)؛ بنحو رواية أبي داود
الثانية.

ورواه إسماعيل بن رجاء عن أبيه عن أبي سعيد:

- رواه مسلم في (كتاب الإيمان، 20- باب كون النهي عن المنكر
من الإيمان، رقم 79، 1/69).

- وأبو داود في (2- كتاب الصلاة، 248- باب الخطبة قبل العيد،
رقم 1140، 1/677)، وفي (31- كتاب الملاحم، 17- باب الأمر
والنهي، رقم 4340، 4/511).

- وابن ماجه في (36- كتاب الفتن، 25- باب الأمر بالمعروف
والنهي عن المنكر، برقم 4013، 2/1330).

- وأحمد في "المسند" (3/10 و 52).

- وابن منده في "الإيمان" (40- ذكر خبر يدل على أن الإيمان قول
وعمل واعتقاد، رقم 179، 1/341).

- وابن حبان في "صحيحه" (كتاب البر والإحسان، ذكر الخبر
المدحض قول من زعم أن هذا الخبر تفرَّد به طارق بن شهاب،
رقم 307، 1/463، ترتيب الفارسي).

"شرح النووي على مسلم" (2/22)، وانظر: "إحياء علوم الدين" (2/306).

"شرح النووي على مسلم" (2/22).

"شرح النووي" (2/23)، و"الإحياء" (2/306 - 307)، و"الحسبة"
(ص 12-13)، و"الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر" (ص 26)،
وانظر: "أحكام القرآن" لابن العربي (1/292).

آل عمران: 104.

انظر: "إحياء علوم الدين" (2/307). 67

انظر: "شرح النووي على مسلم" (2/23). 68

نفس المصدر (2/23). 69

انظر: "شرح النووي" (2/23). 70

كتاب "السياسة الشرعية"؛ ضمن "مجموع الفتاوى" (28/305-306). 71

وهي قوله تعالى: (لُعِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ عَلَى لِسَانِ دَاوُدَ وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ . كَانُوا لَا يَتَنَاهَوْنَ عَنْ مَنكَرٍ فَعَلُوهُ لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ) [المائدة: 78 - 79]. 72

وسبق بيان إحدى دلالاتها في الموضوع، وها هنا بيان دلالتها الثانية.

"المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز" (5/66). 73

انظر تفصيلاً وشرحاً لهذه المسألة في: "إحياء علوم الدين" (2/312-315). 74

هو الإمام الحافظ أبو الفداء عماد الدين إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي، ولد سنة (701 هـ)، ونشأ في علوم وتصون وعفاف، وصاهر المزي ولازمه، وأخذ الكثير عن الشيخ ابن تيمية، وصنّف في الفقه الشافعي والتفسير والتاريخ والحديث وغيرها، وتوفي رحمه الله عام (774 هـ). 75

انظر: "الدرر الكامنة" لابن حجر (1/399)، "طبقات المفسرين" (1/111).

"تفسير ابن كثير" (1/85). 76

"الجامع" للقيرواني (ص 158)، و"تفسير ابن كثير" (1/85)، وانظر: "إحياء علوم الدين" (2/312-313). 77

البقرة: 44.

78

انظر: "تفسير ابن كثير" (1/85).

79

روى هذا الحديث:

80

- البخاري في (59- كتاب بدء الخلق، 10- باب صفة النار وأنها مخلوقة، 4/90)، وفي (92- كتاب الفتن، 17- باب الفتنة التي تموج كموج البحر، 8/97).

- ومسلم في (53- كتاب الزهد والرقائق، 7- باب عقوبة من يأمر بالمعروف ولا يفعله وينهى عن المنكر ويفعله، رقم 51، 4/2290).

- وأحمد في "المسند" (5/205 و 206 و 207 و 209).

- والحاكم في (كتاب الأحكام، 4/89)، ولفظه: "يؤتى بالوالي الذي كان يُطاع في معصية الله عز وجل، فيؤمر به إلى النار، فيُذف فيها، فتندلق به أقتابه- يعني: أمعاءه-، فيستدير فيها كما يستدير الحمار في الرحى، فيأتي عليه أهل طاعته من الناس، فيقولون له: أي فل! أين ما كنت تأمرنا؟ فيقول: كنت آمركم بأمر وأخالفكم إلى غيره"، وقال الحاكم: "هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه"، ووافقه الذهبي.

هود: 88.

81

انظر: "فتح الباري" (13/53).

82

كما مضى في الكتاب الثاني.

83

هو سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري، شيخ الإسلام، إمام الحفاظ، ولد سنة (97 هـ)، وطلب العلم وهو حدث، حتى قيل: إن شيوخه ست مئة شيخ، وكان معروفاً بالإنكار على الملوك والسلاطين خاصة، وله في ذلك أخبار عجيبة، وعرف بالزهد والفقہ والورع، توفي رحمه الله سنة (161 هـ).

84

انظر: "السير" (7/229-279)، "الجرح والتعديل" (1/55-126)، وغيرهما.

روى هذا الأثر:

85

- الخلال في كتاب "الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر" (باب ما يؤمر به من الرفق في الإنكار، ص 79-80، رقم 32).

- ونسبه ابن تيمية للقاضي أبي يعلى في "المعتمد"؛ بنحوه، وقال: "وهذا كما جاء في الأثر عن بعض السلف، ورووه مرفوعًا، ذكره القاضي أبو يعلى... (فذكر نحوه، وفيه ذكر الحلم بدل العدل)". رسالة "الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر" (ص 42).

انظر: "الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر" لابن تيمية (ص 42)، و"الفتاوى" (15/337-338).

86

هو أبو المعتمر البصري، ولم يكن من بني تيم، ولكنه نزل فيهم، تابعي، ثقة، وكان من خيار أهل البصرة وعبادهم وصالحهم، توفي بالبصرة سنة (143هـ)، وكان عمره (97) سنة، فتكون ولادته سنة (46هـ).

87

انظر: "السير" (6/195-202)، "التهذيب" (4/201).

رواه الخلال في كتاب "الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر" (باب ما يؤمر به من الرفق والإنكار، رقم 38 و 43، ص 1 و 8 و 83).

88

"الجامع" للقيراوني (ص 156)، والآية من سورة طه: 44.

89

رواه الخلال في "الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر" (باب ما يؤمر به الرجل من الاحتمال وترك الانتصار في الإنكار، رقم 46، ص 85)، وانظر الآثار رقم (47-49).

90

لقمان: 17.

91

رسالة "الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر" (ص 42).

92

انظر روايات متعددة في ذلك في "فضائل الصحابة" للإمام أحمد (817-2/813)، وقد قال رضي الله عنه: "لقد منعتني كثيرًا من القراءة من القرآن الجهاد في سبيل الله".

⁹⁴- رواه الإمام أحمد في "الفضائل" (رقم 1477، 2/814).

- ونسبه ابن حجر في "المطالب العالية" والهيثمي في "المجمع" لأبي يعلى.

وقال ابن حجر: "صحيح"، وقال الهيثمي: "رجال رجال الصحيح".

"المطالب العالية" (كتاب المناقب، ذكر خالد بن الوليد، 4/89)،
"مجمع الزوائد" (كتاب المناقب، باب ما جاء في خالد بن الوليد، 9/350).

(94) وقد وصفه عمر رضي الله عنه بأنه كُتِفَ ملئ علمًا؛ كما في:

- "الفضائل للإمام أحمد" (رقم 1150، 2/843).

- و"طبقات ابن سعد" (عبد الله بن مسعود، 2/344، و 3/156).

- وعند الطبراني في "الكبير" (772، عبد الله بن مسعود، رقم الأثر 8477، 9/85)، وقال الهيثمي في "المجمع" (9/291):
"رجال رجال الصحيح".

- والفسوي في "المعرفة والتاريخ" (2/543).

- وأبي نعيم في "الحلية" (21- عبد الله بن مسعود، 1/139).

- والحاكم في "معرفة الصحابة" (3/318)، وقال: "صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه"، ووافقه الذهبي.

انظر: كتاب "الموافقات" للشاطبي (48-2/25)، و"قواعد الأحكام" للعز بن عبد السلام (ص 3-8)، و"إحياء علوم الدين" للغزالي (2/319-324)، و"إعلام الموقعين" لابن القيم (2/7) و (3/291)، وغيرها.

انظر: "الفتاوى" لشيخ الإسلام ابن تيمية (28/126-130)، رسالة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وقد سقط هذا الموضوع المهم من طبعة الأستاذ جميل غازي، وهي التي اعتمدت عليها في السابق، وانظر أيضًا: "إعلام الموقعين" لابن القيم (5-3/4)، حيث بيّن مراتب الإنكار وأحكامها.

انظر: "مجموع الفتاوى" (20/50 و 57-58).

ولشيخ الإسلام رحمه الله فصول نفيسة في أبواب المصلحة والمفسدة وضوابطها وقواعدها وأمثلتها، لا يتسع المقام لذكرها أو ذكر شيء منها، فأحيل القارئ الحريص على الاستبصار إلى بعض مواضعها؛ كما في:

"الفتاوى" (فصل في تعارض الحسنات والسيئات، 20/38 - 62).

وفيه أيضًا (الاقتصاد في الأعمال، 25/270 - 284).

وأيضًا (فتوى مهمة جدًا في تولي بعض الولايات التي فيها ظلم الناس والمتولي يستطيع تخفيف هذا الظلم، 30/356 - 360).

وأيضًا (قاعدة في الخلافة والملك وطاعة الولاة ونحو ذلك، 35/18 - 32).

وانظر كلاً ما مفيدًا يتعلّق بالموضوع للإمام الغزالي في "إحياء علوم الدين" (2/319 - 324)، و"ابن قيم الجوزية في "إعلام الموقعين" (2/7، 3/291) و"مفتاح دار السعادة" (2/14 - 24)، و"الدواء والدواء" (ص 225-226)، و"روضة المحبين" (ص 132).

وقد روى الأئمة بعض ذلك؛ كما في: "سنن الدارمي" (1/47 - 68)، و"جامع بيان العلم وفضله" لابن عبد البر (2/163 - 196)، و"الزهد الكبير" للبيهقي (ص 130-132).

وانظر ما يأتي في موضوع "العزلة"، وسيصدر في كتاب مستقل بإذن الله.

99 رواه البيهقي في " الزهد الكبير " (رقم 143، ص 130).

100 رواه البيهقي في " الزهد الكبير " (رقم 145، ص 130).

101 الفرقان: 74.

102 **روى هذا الحديث:**

- الترمذي (كتاب الأذان، باب ما جاء في كراهية أن يأخذ المؤذن على أذانه أجرًا، 1/135)، وقال: "حديث حسن صحيح".

- وأبو داود (1/146).

- والنسائي (2/23).

- وابن ماجه (1/236).

- وأحمد (2/217).

وصحه ابن خزيمة والحاكم، وهو كما قال.

103 **روى هذا الحديث:**

- البخاري في (كتاب الأيمان والندور، باب **(لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم)**، 11/516 فتح).

¹⁰⁴- ومسلم في (كتاب الأيمان، باب ندب من حلف يمينًا فرأى غيرها خيرًا منها أن يكفر، 3/273)، وكرره في (ص 1456).

(104) الأنعام: 129، وانظر: " تفسير ابن كثير " (2/176).

105 وانظر رأي الإمام الغزالي في هذه المسألة في: "الإحياء" (2/329 - 333).

106 وانظر: "الغياثي" للجويني (ص 385 - 388).

107 انظر ما سبق حول صفات الأمر بالمعروف والناهي عن المنكر في الفصل الثاني.

108 انظر: "الغياثي" (ص 389 - 391).

- 109 انظر: " الجامع " للقيرواني (ص 155).
- 110 انظر: " البداية والنهاية " لابن كثير (14/11).
- 111 كذلك (14/8 و 10 و 13-15 و 21-24).
- 112 محمد: 38.
- 113 التوبة: 39.
- 114 "الذيل على طبقات الحنابلة" لابن رجب (395-2/396)، و"البداية والنهاية" (14/14).
- وانظر: "شذرات الذهب" لابن العماد الحنبلي (5/455).
- وكان السلطان حينذاك هو الملك الناصر محمد بن قلاوون، الذي عاد إلى السلطة بمقتل الملك المنصور لاجين سنة ثمان وتسعين وست مئة.
- انظر: " البداية والنهاية " (3-14/4).
- 115 "الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر" للخلال (باب ما روي في واجب الأمر كيف هو؟ رقم 2، ص 65).
- 116 الكتاب السابق والموضع السابق (رقم 3، ص 65).
- 117 انظر موضوع صفات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.
- 118 انظر: "مفتاح دار السعادة" لابن القيم (2/14).
- 119 سبق تخريجه، وهذا لفظ أبي داود.
- 120 سبق تخريجه.
- 121 "شرح النووي على مسلم" (2/22).
- 122 هو ابن معدي كرب الكندي المدني، أبو عبد الله، تابعي كبير، وقيل: إنه أدرك النبي صلى الله عليه وسلم، وكان كاتبًا لعبد الملك ابن مروان، وإنما اختص ببناء المنبر؛ لأن داره كانت مجاورة للمصلى.

انظر: "فتح الباري" (2/449)، "التهذيب" (8/419).

123 أي: جذبت، وهو مقلوب.

انظر: "النهاية" (1/235).

124 **روى هذا الحديث:**

- البخاري في (13- كتاب العيدين، 6- باب الخروج إلى المصلى بغير منبر، 2/4).

- ومسلم في (8- كتاب صلاة العيدين، رقم 9، 2/605)؛ بنحوه.

- وعبد الرزاق في (كتاب صلاة العيدين، باب أول من خطب ثم صلى، رقم 5648، 3/284)، وقال: "هو -يعني مروان- بيني وبين أبي مسعود".

125 "فتح الباري" (2/450).

126 هو البصري، من كبار التابعين وثقاتهم وأئمتهم، ومضى.

127 هو ابن زياد بن أبي سفيان المعروف بـ(زياد بن أبيه)، ولي إمرة العراق بعد أبيه، وهو قاتل الحسين رضي الله عن الحسين، وقُتل ابن زياد سنة سبع وستين، قتله إبراهيم الأشتر النخعي. انظر: "البداية والنهاية" (8/303-308).

128 الحطمة: هو العنيف في رعيته، لا يرفق بها في سوقها ومرعاها؛ بل يزحم بعضها ببعض، ويحطمها في سقيها ورعيها وغير ذلك. انظر: "شرح النووي على مسلم" (12/216).

129 النخالة: هي قشور الدقيق، والمعنى: أنك من سقط أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم، ولست من فضلائهم وعلمائهم وأصحاب الرتب فيهم. انظر: "شرح النووي على مسلم" (12/216).

130 **روى هذا الحديث:**

- مسلم في (33- كتاب الإمارة، 5- باب فضيلة الإمام العادل وعقوبة الجائر، رقم 23، 3/1461).

- وأبو عوانة في (كتاب الأمراء، بيان عقاب الوالي الذي يلي أمر الناس ولا ينصح لهم، 4/423-425).

- ونسبه ابن كثير لأبي يعلى في "البداية والنهاية" (8/307).
"منهاج السنة" (4/206).

131

"حلية الأولياء" (9/166)، "سير أعلام النبلاء" (11/196).
وانظر ما يأتي بعد في موضوع (التقيّة) في كتاب لاحق إن شاء الله تعالى.

132

انظر: "إحياء علوم الدين" (2/345-353)، و"الإسلام بين العلماء والحكام" للشيخ عبد العزيز البدري، وغيرهما.

133

"إحياء علوم الدين" (2/357).

134

انظر في ذلك: "البداية والنهاية" (13/113-116) حيث نقل إجماع المسلمين على ذلك، وانظر: "الفتاوى" (28/468، 35/40)، و"إعلام الموقعين" (1/53)، و"عمدة التفسير" للشيخ أحمد شاكر (2/172)، وانظر تعليقه على "تفسير الطبري"، و"أضواء البيان" (4/82)، و"رسالة الشيخ محمد بن إبراهيم في تحكيم القوانين...".

135

انظر: المقدمة التي كتبها الدكتور طه جابر فياض العلواني لكتاب "النهي عن الاستعانة والاستنصار" للشيخ الوارداني، وكتاب "الشريعة الإلهية لا القوانين الوضعية" للشيخ عمر بن سليمان الأشقر (ص 57-119).

136

انظر: "الإسلام ومشكلات الحضارة" لسيد قطب، "المخططات التلمودية" لأنور الجندي (ص 141 = 143)، "الخطر الصهيوني على العالم الإسلامي" لماجد كيلاني (ص 241-264).

137

138 انظر: "المخططات الاستعمارية" للصوف (ص 184 = 193)،
و"الاتجاهات الوطنية في الأدب المعاصر" لمحمد محمد حسين
(2/139-154).

139 "ماذا خسر العالم بانحطاط المسلمين" (ص 203).

140 انظر: "مجلة الجامعة السلفية" الصادرة في الهند، (عدد 10 و
11، مقال: هل أدى التلفزيون دوره الحضاري؟ للدكتور عوض
منصور).

141 (1 و2) انظر: "مجلة دراسات الخليج والجزيرة" (الشباب
والمخدرات في دول الخليج، العدد 47، السنة الثانية عشرة، ص
187-193).

142 انظر: "حاضر العالم الإسلامي"، تأليف: لوثروب ستودارد، ترجمة:
منير البعلبكي، تعليق: شكيب أرسلان، (1/259).

143 سبق تخريجه.

144 انظر موضوع ضرورة الأمر والنهي وأهميتها.

145 **روى هذا الحديث:**

- أبو داود في (31- كتاب الملاحم، 17- باب الأمر والنهي، رقم
4344، 4/514).

- والترمذي في (34- كتاب الفتن، 13- باب ما جاء أفضل الجهاد
كلمة عدل عند سلطان جائر، رقم 2174، 4/471)؛ بلفظ: "إن من
أعظم الجهاد"؛ دون قوله: "أو أمير جائر"، وقال: "وفي الباب عن
أبي أمامة، وهذا حديث حسن غريب من هذا الوجه".

- وابن ماجه في (36- كتاب الفتن، 20- باب الأمر بالمعروف
والنهي عن المنكر، رقم 4011، 2/1329)؛ كرواية الترمذي.

- والخطيب البغدادي في "التاريخ" (ترجمة جابر بن كردي
الواسطي، رقمها 3731، 7/238).

كلهم من طريق إسرائيل عن محمد بن جحادة عن عطية العوفي عن أبي سعيد.

- وإسرائيل: هو ابن يونس بن أبي إسحاق السَّبَّيحي، ثقة، ومضى.
- ومحمد بن جُحادة: ثقة.

انظر: "التهذيب" (9/92)، "التقريب" (2/150).

- وعطية العوفي: ضعيف، يدلّس تدليس الشيوخ، فيكني محمد ابن السائب الكلبي أبا سعيد، ويروي عنه، عده ابن حجر في الطبقة الرابعة من المدلسين، ومضى.

فالحديث بهذا الإسناد ضعيف.

لكن ورد من طريق أخرى؛ رواها:

- الحميدي في "مسنده" (أحاديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، رقم 752، 2/331).

¹⁴⁶- وأحمد في "المسند" (3/19 و 61).

- والحاكم في (كتاب الفتن والملاحم، 4/505)، وقال: "... تفرد بهذه السياقة علي بن زيد بن جُدعان القرشي عن أبي نضرة، والشيخان رضي الله عنهما لم يحتجا بعلي بن زيد"، وقال الذهبي: "ابن جُدعان صالح الحديث".

رووه كلهم من طريق علي بن زيد بن جُدعان عن أبي نضرة عن أبي سعيد.

- وعلي بن زيد بن جدعان : ضعيف، ومضى.

- وأبو نضرة: هو المنذر بن مالك بن قطعة -بضم القاف وفتح الطاء- ثقة.

فهذا الإسناد يرتقي به الحديث إلى درجة الحسن لغيره إن شاء الله.

انظر: "التهذيب" (10/302)، و "التقريب" (2/275).

(146) روى هذا الحديث:

- الإمام أحمد في "مسنده" (5/256)؛ قال: حدثنا وكيع: حدثنا حماد بن سلمة عن أبي غالب عن أبي أمامة به.
- ورواه ابن الجعد في "مسنده" عن حماد به (رقم 3449، 2/1156).

ووكيع: هو ابن الجراح الرؤاسي، ثقة، حافظ.

انظر: "التهذيب" (11/123)، و "التقريب" (33 2/1).

وحماد بن سلمة: ثقة، له أوهام، وتقدم.

وأبو غالب: هو حُزور، وثقه يحيى بن معين والمدارقطني وموسى ابن هارون، وضعفه النسائي وأبو حاتم وابن حبان، وقال ابن عدي: "أرجو أنه لا بأس به"، وقال الذهبي: "صالح الحديث".

¹⁴⁷ فهذا إسناد حسن، وهو صحيح بما قبله.

وقد رواه من طرق أخرى عن حماد بن سلمة:

- ابن ماجه في (36- كتاب الفتن، 20- باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، رقم 4012، 2/1330)، وقال البوصيري: "هذا إسناد فيه مقال، أبو غالب مختلف فيه... وراشد بن سعيد؛ قال فيه أبو حاتم: صدوق، وباقي رجال الإسناد ثقات". "مصباح الزجاجة" (3/243).

- وأحمد في "المسند" (5/251).

- وابن عدي في "الكامل" (ترجمة حُزور أبي غالب، 2/860).

(147) روى هذا الحديث:

- النسائي في (39- كتاب البيعة، 37- فضل من تكلم بالحق عند إمام جائر، 7/161).

- وأحمد في "المسند" (4/315).

- والبيهقي في "شعب الإيمان"؛ كما في "المقاصد الحسنة" للسخاوي (رقم 136، ص 130)، وقال البيهقي: "مرسل بإسناد جيد".

رواه البزار كما في "كشف الأستار" (كتاب الفتن، باب أفضل الجهاد كلمة حق عند سلطان، رقم 3313، 4/109).

وقال البزار: "وأبو بكر الهذلي لا يكتب أهل العلم حديثه، وقد روى عنه ابن جريج فمن دونه".

وقال الهيثمي في "المجمع" (7/272): "وفيه أبو بكر الهذلي، وهو ضعيف".

روى هذا الحديث:

- الطبراني في "الكبير" (ترجمة عمير بن قتادة الليثي، رقم 105، 17/49)، وقال الهيثمي في "المجمع" (5/231): "وفيه بكر بن خنيس، وهو ضعيف".

- ورواه الحاكم في (كتاب معرفة الصحابة، 3/626)، وقال: "أبو بدر الراوي عن عبد الله بن عبيد بن عمير، اسمه بشار بن الحكم، شيخ من البصرة، وقد روى عن ثابت البناني غير حديث".

وقال الذهبي: "أورد له الحاكم حديثًا ضعيفًا"، يعني: أورد لعمير بن قتادة الليثي الصحابي.

رواه العقيلي في "الضعفاء الكبير" (ترجمة عمار بن إسحاق أخي محمد بن إسحاق، رقمها 1345، 3/326) من طريق عمار عن محمد بن المنكدر عن جابر.

وقال العقيلي: "عمار بن إسحاق عن محمد بن المنكدر، ولا يتابع على حديثه، وليس مشهورًا بالنقل".

ثم قال: "وأما آخر الحديث؛ فقد روي بإسناد أصلح من هذا: من أفضل العمل كلمة حق عند إمام جائر".

وفي الباب عن وائلة وآخرين؛ كما قال السخاوي في "المقاصد" (ص 130).

روى هذا الحديث:

- الحاكم في (كتاب معرفة الصحابة، 3/195)، وقال: "صحيح الإسناد، ولم يخرجاه"، وقال الذهبي: "الصفار لا يُدرى من هو؟".
والصفار: هو حفيد الصفار الراوي عن إبراهيم الصايغ.

- ورواه الخطيب البغدادي في "تاريخ بغداد" (ترجمة إبراهيم بن جابر ابن عيسى أبي إسحاق الغطريفى، رقمها 3078، 6/53).

وفي إسناده حكيم بن زيد -كذا في "التاريخ"-، والصواب: حكيم ابن يزيد، ذكره في "الميزان"، وقال: "عن إبراهيم بن الصائغ، قال الأزدي: "متروك الحديث"، وذكر له ابن حجر في "اللسان" حديث: "أفضل الشهداء...".

انظر: "الميزان" (1/586)، "اللسان" (2/344).

- ونسبه السيوطي في "جامعه الكبير" (ل 550) للضياء المقدسي في "المختارة".

- ونسبه الهيثمي في "المجمع" للطبراني في "الأوسط" (كتاب المناقب، باب ما جاء في فضل حمزة عم رسول الله صلى الله عليه وسلم، 9/268)؛ دون ذكر آخره، وقال: "وفيه حكيم بن زيد؛ قال الأزدي: فيه نظر".

¹⁵² وحكيم هو ابن يزيد؛ كما سبق.

- وتابع الهيثمي على هذا الشوكاني في "در السحابة في مناقب القرابة والصحابة" (ص 331).

(152) رواه الطبراني في "الأوسط"؛ كما في "المجمع" (كتاب المناقب، باب ما جاء في فضل حمزة، 9/268)، وقال الهيثمي: "وفيه ضعف".

153 هو الإمام أبو الحسن نور الدين محمد بن عبد الهادي الحنفي، ولد في بلاد السند، ونشأ فيها، وله العديد من الحواشي الحديثية على: الكتب الستة، و"مسند أحمد"، وغيرها، توفي عام 1138 هـ. انظر: "فهرس الفهارس" (1/148)، "الأعلام" (6/253).

154 "حاشية السندي على النسائي" (7/161).

155 القتل صبرًا: أن يُحبس الإنسان أو الدابة حيًا، ثم يُرمى بشيء حتى يموت. انظر: "النهاية" (3/8).

156 انظر: "الجامع" لعبد الله بن أبي زيد القيرواني (ص 155-156).

157 انظر: "الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر" للخلال (ص 65).

158 أبو أحمد الخراساني، روى عن أرطأة بن المنذر وغيره، وعنه عبد الوهاب بن نجدة وغيره، قدم مصر وحدث بها، وثقه ابن حبان وأبو داود، ولينه أبو زرعة والأزدي.

انظر: "التهذيب" (1/354)، "الميزان" (1/265).

159 هو هارون بن محمد بن عبد الله بن محمد بن علي بن عبد الله بن عباس، ولد سنة (147هـ)، وبويع بالخلافة سنة (170هـ)، كان يتصدق في كل يوم بألف درهم، ويحج عامًا ويغزو عامًا، يحب الفقهاء ويكرمهم، وكان سريع الدمعة، توفي رحمه الله سنة (193هـ).

انظر: "البداية والنهاية" (10/241)، "السير" (9/286).

160 الرقة؛ بفتح الراء والقاف المشددة المفتوحة: هي في الأصل كل أرض إلى جنب واد ينبسط عليها الماء، وهي مدينة مشهورة على الفرات، بينها وبين حران ثلاثة أيام، معدودة في بلاد الجزيرة؛ لأنها

من جانب الفرات الشرقي. انظر: "معجم البلدان" (3/58).
القصة رواها: الخطيب البغدادي في "التاريخ" (10/156)، وابن
خلكان في "وفيات الأعيان" (3/33)، والمذهبي في "سير أعلام
النبلاء" (8/384).

161

"ديوانه" (ص 21-22).

162

ذكره ابن رجب في "الذيل على طبقات الحنابلة" (2/395).

163

روى هذا الحديث :

164

- الإمام أحمد في "مسنده" (2/163 و 189 - 190).

- والبزار؛ كما في "كشف الأستار" (كتاب الفتن، باب الأمر
بالمعروف قبل نزول العذاب، رقم 3303، 4/105).

- والعقيلي في "الضعفاء الكبير" (ترجمة النضر بن إسماعيل
الجبلي، رقمها 1884، 4/290).

- وابن عدي في "الكامل" (ترجمة سيف بن هارون البرجمي،
3/1267)، و(ترجمة سنان بن هارون البرجمي، 3/1276)، وعلقه
في (ترجمة محمد بن مسلم بن تدرس أبي الزبير المكي،
6/2135).

- والحاكم في (كتاب الأحكام، 4/96)، وقال: "هذا حديث صحيح
الإسناد، ولم يخرجاه"، ووافقه الذهبي.

**كلهم من طريق الحسن بن عمرو الفقيمي عن أبي الزبير عن
عبد الله بن عمرو.**

- والحسن بن عمرو: ثقة، ثبت.

انظر: "التهذيب" (2/310)، "التقريب" (1/169).

- وأبو الزبير: هو محمد بن مسلم بن تدرس المكي، صدوق، لا يقبل
إلا ما صرح فيه بالتحديث لتدليسه؛ إلا ما رواه الليث عنه عن جابر،

ومضى، وقد جاء في "المستدرک" و"تلخيصه" دون سائر المصادر:
"محمد بن مسلم بن السائب".

وقد ورد في "الضعفاء" للعقيلي التصريح بسماع أبي الزبير لعبد
الله ابن عمرو بن العاص في هذا الحديث؛ بخلاف سائر المصادر؛
ففيها العنونة؛ إلا أن في إسناد العقيلي سيف بن هارون المبرجمي،
وهو ضعيف.

انظر: "الكامل" (3/1266 - 1267)، "التقريب" (1/344).

وقد قال يحيى بن معين: "لم يسمع أبو الزبير من عبد الله بن
عمرو، ولم يره".

وقال العقيلي تعقيباً على قول ابن معين: "يعني حديث الحسن بن
عمرو عن أبي الزبير عن عبد الله بن عمرو عن النبي صلى الله
عليه وسلم: إذا رأيت أمتي تهاب الظالم ...".

وذكر ابن أبي حاتم أنه سأل أباه عن أبي الزبير عن عبد الله بن
عمرو؟ فقال: "هو مرسل، لم يلق أبو الزبير عبد الله بن عمرو".

"الكامل" لابن عدي (6/2135)، "المراسيل" لابن أبي حاتم (ص
193).

**فهذه الطريق ضعيفة للانقطاع بين أبي الزبير وعبد الله
بن عمرو.**

لكن رواه ابن عدي في "الكامل" (ترجمة أبي الزبير، 6/2135)
من طريق عمر بن بكار عن محمد بن سعيد بن غالب عن شبابة
عن الحسن بن عمرو عن أبي الزبير عن عمرو بن شعيب عن عبد
الله بن عمرو.

- وعمر بن بكار شيخ ابن عدي: هو فيما يظهر عمر بن محمد ابن
بكار، أبو حفص القافلاني، يروي عن محمد بن سعيد العطار، قال
الخطيب البغدادي: "وكان ثقة"، توفي سنة (308 هـ).

انظر: "تاريخ بغداد" (11/223).

- ومحمد بن سعيد بن غالب: هو العطار، صدوق.

انظر: "التهذيب" (9/189)، "التقريب" (2/164).

- وشبابة هو ابن سوار الفزاري: ثقة.

انظر: "التهذيب" (4/300)، "التقريب" (1/344).

- وأبو شهاب: هو عبد ربه بن نافع الحنات - بالمهملة والنون - ، صدوق .

انظر: "التهذيب" (6/128)، "الكاشف" (2/137).

- وعمرو بن شعيب: لم يسمع من عبد الله بن عمرو بن العاص، ولم يلقه؛ فهو مرسل؛ كما قال ابن عدي (3/1276).

وانظر: "جامع التحصيل" (ص 229).

* ورواه البزار كما في "الكشف" (كتاب الفتن، باب الأمر بالمعروف قبل نزول العذاب، رقم 3302، 4/105) من طريق محمد بن المثني عن عبيد الله بن عبد الله الربيعي عن الحسن بن عمرو عن مجاهد عن عبد الله بن عمرو.

* وقال البزار بعد رواية حديث أبي الزبير عن ابن عمرو بن العاص: "وهو الصواب".

* ورواه العقيلي في "الضعفاء" (ترجمة النضر بن إسماعيل البجلي، رقمها 1884، 4/290) من طريق النضر بن إسماعيل البجلي عن الحسن بن عمرو الفقيمي عن مجاهد عن ابن عمر.

وقال العقيلي بعد أن ساق رواية أبي الزبير عن ابن عمرو: "هذه الرواية أولى من رواية النضر بن إسماعيل".

يعني أن رواية سنان بن هارون البرجمي عن الحسن الفقيمي عن أبي الزبير عن عبد الله بن عمرو بن العاص أولى من رواية النضر

بن إسماعيل عن الحسن الفقيمي عن مجاهد عن ابن عمر.
- وفي إسناد البزار عبيد الله بن عبد الله الربيعي، يمكن أن يكون هو عبيد الله بن عبد الله، أبو الخطاب، منزله في ربة بالبصرة، روى عن أنس، وعنه النضر بن شميل، وذكره ابن حبان في "الثقات".

انظر: "التاريخ الكبير" (5/387)، "الجرح والتعديل" (5/320)، "الثقات" لابن حبان (5/68).

وصاحب هذه الترجمة نفسه يشبه أن يكون عبيد الله بن عبد الله العتكي البصري، أبا المنيب، وثقه ابن معين والحاكم وغيرهما، وقال أبو داود وابن عدي: "لا بأس به"، وضعفه العقيلي وأبو أحمد الحاكم، وقال البخاري: "عنده مناكير"، وقال ابن حجر: "صدوق يخطيء".

وانظر أيضاً: "الكامل" (4/1639)، "الضعفاء الكبير" (3/121)، "كتاب المجروحين" (2/64)، "الأنساب" (8/389)، "اللسان" (4/106)، "التهذيب" (7/26)، "التقريب" (1/535).

- وفي إسناد العقيلي النضر بن إسماعيل البجلي: ضعيف.
انظر: "التهذيب" (10/434)، "التقريب" (2/301).

* فهذان الطريقان ضعيفان، وفيهما مخالفة للمحفوظ الذي رواه أكثر الرواة عن الحسن الفقيمي، حيث رواه عنه عن أبي الزبير عن عبد الله بن عمرو بن العاص، وليس عن مجاهد عن ابن عمر.

* وروى الحديث أيضاً ابن عدي في "الكامل" (ترجمة سنان بن هارون البرجمي، 3/1276) من طريق سنان بن هارون عن الحسن ابن عمرو الفقيمي عن أبي الزبير عن جابر بنحوه.

- وسنان بن هارون: ضعفه أبو داود والنسائي والساجي، ووثقه الذهلي، وقال ابن حجر: "صدوق فيه لين".

انظر: "التهذيب" (4/243)، "التقريب" (1/334).

وقال ابن عدي: "وهذا الحديث هكذا يروى عن الحسن بن عمرو عن أبي الزبير عن عبد الله بن عمرو، ومَن قال: عن جابر؛ فقد أغرب، وقد روي عن أبي الزبير عن عمرو بن شعيب عن عبد الله ابن عمرو".

وقال في موضع آخر: "وهذا رواه جماعة عن الحسن بن عمرو عن أبي الزبير عن عبد الله بن عمرو، وأبو الزبير عن عبد الله بن عمرو يكون مرسلًا، وقد رواه أبو شهاب عبد ربه بن نافع عن الحسن بن عمرو عن أبي الزبير عن عمرو بن شعيب عن عبد الله بن عمرو، وهذا أيضاً مرسل؛ لأن عمراً لم يلق عبد الله بن عمرو.

فأما الإسناد الأول الذي رواه سنان بن هارون عن الحسن بن عمرو عن أبي الزبير عن جابر عن النبي - صلى الله عليه وسلم -؛ فلا نعرفه إلا من حديث سنان، وأبو الزبير لا يروي هذا عن جابر، إنما يرويه عن عبد الله بن عمرو... "الكامل" (3/1267 و1276).

* و خلاصة الكلام في طرق هذا الحديث أن مداره على الحسن بن عمرو الفقيمي:

- فرواه عنه الأكثرون عن أبي الزبير عن عبد الله بن عمرو بن العاص، وهذا الذي يرجّحه كلام الأئمة كالبخاري والعقيلي وابن عدي.

- وروي عنه عن أبي الزبير عن عمرو بن شعيب عن عبد الله، ورجال هذه الطريق ثقات - كما سبق -، ولكن فيه مخالفة للطريق الأولى، وهي أقوى منها.

- وروي عنه عن أبي الزبير عن جابر، ولكن في الإسناد إليه سنان ابن هارون، وهو صدوق فيه لين، وقد ضَعَّف ابن عدي هذه الرواية.

- وروي عنه عن مجاهد عن ابن عمر، ورد لك من طريقين ضعيفين.

وقد صوّب البزار الرواية الأولى - رواية أبي الزبير عن عمرو - ، وعدّها العقيلي أولى من رواية النضر عن الحسن عن مجاهد عن ابن عمر.

فالمحفوظ ما رواه الحسن عن أبي الزبير عن عبد الله بن عمرو بن العاص، ولكنه ضعيف لانقطاعه.

* وقد جاء الحديث عن جابر بسند آخر: رواه العقيلي في "الضعفاء الكبير" (ترجمة عبد الله بن المنكدر بن محمد بن المنكدر، رقمها 880، 2/304)؛ قال: حدثنا أحمد بن محمد بن إبراهيم البغدادي؛ قال: حدثنا جعفر بن أحمد بن فليح؛ قال: حدثنا عبد الله ابن محمد بن المنكدر عن أبيه المنكدر عن جده محمد بن المنكدر [كذا في المطبوع، والصواب كما في الترجمة و"الميزان": حدثنا عبد الله ابن المنكدر بن محمد بن المنكدر عن أبيه المنكدر...] عن جابر بن عبد الله؛ قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : "إذا أمتي أبت أن يُظلم ظالموها؛ توذّع الله منها؛ وإذا تواكلت الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر؛ منعها الله منفعة الوحي من السماء، وإذا أمتي سببت (كذا) فيما بينها؛ سقطت من عين الله؛ فكيف بكم إذا لم يرأف الله بكم ولم يرحمكم؟! قالوا: وكائن ذلك يا رسول الله؟! قال إي؛ والذي بعث محمداً بالحق؛ إذا استعمل عليكم شراركم؛ فقد تخلى الله عنكم".

- وأحمد بن محمد بن إبراهيم البغدادي: أظنه أبا الحسن بن بنت محمد بن حاتم بن ميمون، وهو مروزي الأصل، سكن بغداد، وثقه الدارقطني وابن خراش وغيرهما.

انظر: "تاريخ بغداد" (4/382).

- وجعفر بن أحمد بن فليح: لم أجده.

- وعبد الله بن المنكدر: قال الذهبي: "فيه جهالة، وأتى بخبر منكر، ساقه العقيلي"؛ يعني هذا الحديث؛ كما في "اللسان". وقال العقيلي: "عن أبيه، ولا يتابع عليه، ولا يعرف إلا به". وذكره ابن حبان في "الثقات".

انظر: "العقيلي" (2/303)، "الثقات" (8/332)، "الميزان" (2/508)، "اللسان" (3/367).

- وأبوه المنكدر: فيه لين.

انظر: "الميزان" (4/190)، "الكاشف" (3/156)، "التهذيب" (10/317)، "التقريب" (2/277).

- وجده محمد بن المنكدر: ثقة، فاضل.

انظر: "التهذيب" (9/473)، "التقريب" (2/210).

وكان هذا لا يصلح شأهًا لحديث الأصل؛ لنكارتة؛ كما قال الذهبي.

ولكن وردت أحاديث كثيرة في عقوبة تاركي النهي عن المنكر، وأن الله يعمهم بالعذاب، وقد سبق بعضها، وهي صحيحة، وهي تدل على صحة معنى حديث عبد الله بن عمرو بن العاص.

روى هذا الحديث:

165

- مسلم في (38- كتاب الآداب، 7- باب الاستئذان، رقم 37، 3/1696).

- وأبو داود في (35- كتاب الأدب، 138- باب كم مرة يسلم الرجل في الاستئذان؟ رقم 5181، 5/371).

روى هذا الحديث:

166

- النسائي في (24- كتاب مناسك الحج، 50- التمتع، 5/152).

- وأحمد في "المسند" (1/57 و 6 و 92 و 95 و 97 و 136).

- وابنه عبد الله في "زياداته على المسند" (1/60).

وأنكروا عليه غيرها.

والقصة في:

167

- البخاري (35- كتاب الحج، 59- باب من لم يستلم إلا الركنين
اليمنيين، 2/162).

- والترمذي (7- كتاب الحج، 35- باب، رقم 858، 3/204)، وقال:
"حديث حسن صحيح".

- والحاكم في (كتاب معرفة الصحابة، 3/542)، وفيه: "فطلق ابن
عباس لا يذره، كلما وضع يده على شيء من الركنين؛ إلا قال له
ذلك"، وقال الحاكم: "صحيح الإسناد ولم يخرجاه"، ووافقه الذهبي.

وقد روى الشافعي قصة مماثلة لابن عباس مع الزبير؛ كما
في "بدائع المنن في ترتيب مسند الشافعي" (كتاب الحج، باب
استلام الحجر الأسود، رقم 1036، 2/42).

هو عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، أبو زيد الحضرمي الإشبيلي،
ولد بتونس سنة (732 هـ)، ورحل إلى مصر، وولي قضاء المالكية،
وتوفي بها سنة (808 هـ)، ويعد من أول واضعي أصول علم
الاجتماع في "مقدمته" التي وضعها لـ "التاريخ"، وله مصنفات
كثيرة، أشهرها "التاريخ" و"مقدمته".

168

انظر: "تعريف الخلف برجال السلف" لمحمد الحفناوي (2/221)،
"الأعلام" للزركلي (3/330).

سبق تخريجه.

169

"مقدمة ابن خلدون" (1/280 - 281).

170

مريم: 48.

171

الكهف: 16.

172

173	الأنعام: 68.
174	النساء: 140.
175	سيأتي في الكتاب الرابع فصل طويل في موضوع العزلة وأحوالها وأدلتها من السنة بإذن الله تعالى.
176	هود: 118-119.
177	رواه: البخاري (5553)، ومسلم (259).
178	رواه مسلم (18).
179	البقرة: 278 - 279.